الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران - السانيا-

كلية العلوم الاجتماعية

قسم الفلسفة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة

مشروع الفلسفة والتنمية

بعنوان: مفهوم التنمية في الفكر العربي المعاصر

– مصطفى محسن نموذجا –

إعداد الطـــــالب:

- قاضي خلف الله

إشـــــراف:

أ.د موسى عبد الله

لجنة المناقشة:

- أ.د محمدي رياحي رشيدة — رئيسا
- أ.د موسى عبد الله — مقرّرا
- د. برياح مختار — مناقشا
- د. قواسمي مراد — مناقشا

الموسم الجامعي: 2012 – 2013

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين

إلى الزوجة الكريمة وابني عبد اللطيف

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا

إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

إلى كل هؤلاء لكم مني ألف تحية وأطيب المنى.

شكر وتقدير

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل، وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور "عبد الله موسى" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث، كما أشكر جميع الأساتذة الذين كانوا لنا السند المعنوي في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأساتذة الدكتورة "محمدي رياحي رشيدة ".

المـــقدمـــة

مقـــدمة:

لقد عايش العالم في الفترات الأخيرة تحولات عميقة، أصابت كل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمـــا في ذلك بلدان العالم العربي، حيث أضيفت إلى هذه التحولات أبعاد جديدة زادت مفهوم التنمية غموضا وتعقيدا، إذ لم تعد التنمية التي هي مجرد عملية مجتمعية محكومة بعوامل داخلية خاصة بالمجتمع هي المقصود من هذه العملية فحسب، بل أخذت تحكمها، وتوجهها عوامل خارجية أكثر تأثيرا عن سابقتها، وتتأثر بعلاقات الدول، وحجم المصالح المتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية، وبات لازما على المهتمين بقضايا التنمية في الوقت الحاضر دراستها وتحليلها من خلال الانعكاسات التي فرضها النظام العالمي.

ومع العقد الأخير من القرن العشرين حدثت تغيرات دولية وإقليمية، ألقت بضلالها على عمليات التنمية في العالم، كما ساهمت تلك المتغيرات في ظهور نظام عالمي احتلت فيه مجموعة قليلة من الدول مقعد القيادة، مارست من خلاله مختلف أشكال السيطرة والهيمنة على كل المستويات.

كانت لهذه التغييرات التي ظهرت على الصعيد العالمي انعكاسات إيجابية وسلبية على مستقبل التنمية في الدول العربية، الأمر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من الإيجابيات التي أفرزتها هذه التغييرات، والتقليل إلى حد كبير من المخاطر.

إن الواقع التنموي في بلادنا العربية متعثر، وأسباب هذا التعثر متنوّعة ومتعددة في آن معا. قد يتقاطع السياسي منها مع الاقتصادي والثقافي في عملية تفاعلية، قد تتداخل فيها الأسباب بعضها بالبعض الآخر، إلى حدّ التلاحم أحيانا، واختلاط المحدّدات بالنتائج، الشيء الذي دفع بمراتب معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى التراجع كثيرا عن مقياس التنمية العالمية.

كما أسفرت أغلب التجارب التنموية العربية عن نتائج تناقض أهداف التنمية، ومزيد من التبعية للخارج، ومزيد من التفاوت في الدخل والثروة بين الناس، وارتفاع في أسعار المواد الأساسية والخدمات ومعدلات التضخم والبطالة، وتراجع في الأداء الاقتصادي العام، ومشكلات في الصناعة الحديثة، وأسلوب نقل التكنولوجيا، وضعف الاستثمار، وعدم قدرة الإنتاج الزراعي على سد الفجوة الغذائية، ومحدودية التفاعل والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.

لقد وجدت الأقطار العربية في أواخر الثمانينات نفسها أمام عالم جديد، لم تهيئ نفسها لمتطلباته وتحدياته، سواء بشكل جماعي أو إنفرادي، كما أصبح النظام الاقتصادي العالمي هو الأداة التي تستخدمها الدول الكبرى للهيمنة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بعد أن استطاعت هذه الدول تطوير وسائل عملها. إنّ طبيعة المخاطر المهددة للتنمية العربية، لا تتعلق بعمليات العولمة وتداعياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية، بقدر ما تتعلق بمدى قدرتها على تجاوز أزمتها، خاصة ما يتعلق منها بتوسيع إطار الديمقراطية، وتعزيز

مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل قيم الحوار والتعددية، وقبول الرأي والرأي الآخر، وتوفير حرية البحث العلمي، وإنشاء منظومة تربوية تقوم على تأهيل وإعداد كوادر تعليم عالية المهارات، واختصار الزمن في مناهجنا التعليمية، وإطلاق العنان للطاقات الشابة في كل المجالات، لكي تفكر، وتبدع، وتعزز ثقتها بإمكانياتها.

إن الفكر العربي الراهن يمر بمرحلة انحطاط وتراجع واضحين، مما يسمح لنا بأن نطرح السؤال المقلق الذي أثاره الكثيرون في مطلع القرن العشرين: لماذا تراجع العرب وتقدم غيرهم؟[1] وإزاء هذا الوضع أصبح من الضروري-أمام هذه التحولات السياسية والاقتصادية والمعرفية المتسارعة والمذهلة التي يشهدها العالم- مواجهة التحديات والمخاطر التي باتت ترسم أكثر من علامة استفهام، حول مصير عالمنا العربي سواء في وجوده أو في علاقاته مع بقية دول العالم، ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال وضع فلسفة هدفها تنمية الإنسان والارتفاع به نحو آفاق الوعي والمسؤولية.

إن التنمية بوسائلها وإمكانياتها المادية والبشرية وشروطها وما تتطلبه من وسائل، هي نتاج فلسفة واضحة، ومن هنا كانت هذه الأخيرة عملية مهمة وضرورية في أي جهد تنموي.

ولهذا فنحن في حاجة ماسة إلى مفكرين قادرين على طرح مشروع تنموي عربي، الشيء الذي دفعنا إلى اختيار المفكر "مصطفى محسن" كنموذج لدراسة مشروعه الفلسفي التنموي. فما تمر به الفلسفة العربية من "أزمات" في نظره سببه عجز الفكر الفلسفي العربي

[1] أسئلة التحديث في الخطاب التربوي للمغرب(الأصول والامتدادات)، ، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء المغرب محسن مصطفى، الطبعة الأولى، 2001 ص07.

عن ملاحقة التطور السريع للواقع، وعن فهم واستيعاب ما يستجد من اكتشافات في ميادين العلم، وقد غدا من البيّن أن التحولات العالمية المتسارعة في السنوات الأخيرة، والوتيرة السريعة التي ظهرت بها التنمية في الفترة الراهنة، ستطرح على الفكر العربي ضرورة إعادة النظر في كثير من قيمه السياسية والأخلاقية والإبستيمولوجية التي كانت سائدة حتى الآن.

وقد ثبت أن الفلسفة التي لا تكترث بمجرى التحولات الكبرى في عصرها، والتي تتجاهل الحركة التنموية، ولا تتفاعل معها، مقضي عليها بالجمود التدريجي، وبالتالي التلاشي.

وعلى هذا الأساس، ارتأينا مقاربة هذه الإشكالية التي تنص على مفهوم التنمية ووضعها في الفكر العربي، معتمدين في ذلك على قراءة لمشروع المفكر العربي "مصطفى محسن".

الدراسة موسومة بـــ:" **مفهوم التنمية في الفكر العربي المعاصر- مصطفى محسن نموذجا** - ". وقد تطلبت منّا الضرورة المنهجية صياغة هذه الإشكالية كالتالي:

***هل يمكن قيام مشروع تنموي بالاعتماد على مبادئ أو منطلقات فلسفية، يعيد(أي المشروع) للعرب موقعهم بين الأمم، ويوجد لهم مكانة متميزة، ويفتح لهم باباً من الأمل، وباباً من الثقة، وباباً من الاعتراف بأخطاء الماضي وتوهمات الحاضر، في ظل التحولات**

المتسارعة، والمذهلة التي يشهدها العالم من جهة، وفي ظل العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية التي تقف كعائق أمام تحقيق هذا المشروع؟.

*** كيف نتمكن من بناء فلسفة تربوية واجتماعية واضحة الأهداف والمعالم، تبنى عليها السياسات والاتجاهات والمشاريع التربوية المتعلقة، إما بالتجديد أو التطوير أو الإصلاح الشمولي لأنساق التربية والتكوين، وصياغة مفهوم متكامل للإنسان/المواطن /الفرد؟**

ولقد وضعنا لهذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

تحديد الأسئلة الفرعية:

* كيف نظّر الفكر الفلسفي الغربي لمفهوم التنمية ؟ وما هي وجهة نظر الفكر الفلسفي العربي لها؟

* هل حاول بعض المفكرين العرب الأوائل طرح مشروع تنموي أصيل، يعبر عن خصوصيتهم الثقافية والاجتماعية، علما أن هناك قضايا وإشكالات ومفاهيم مثل: التنمية الحداثة، التخلف، الدولة والمجتمع المدني، حقوق الإنسان، الديمقراطية، التراث،...الخ ما تزال في مجتمعاتنا في حاجة ماسة إلى تفكير وإلى إعادة تأصيل فلسفي؟.

* إلى أي مدى تأثر العالم العربي بالتحولات الجديدة التي طرأت على الساحة العالمية؟، وما هي أهم العوائق التي حالت دون قيام مشروع تنموي عربي؟.

* إذا كانت الفلسفة غير مستحبة عموما، وغير مشجعة كثيرا على الصعيد المجتمعي العربي – نتيجة الجرم الذي فرض عليها، وعلى تعاطيها في مراحل معينة من تطور الفكر العربي والإسلامي- فما السبيل لتجاوز هذا الوضع الكارثي الذي تعيشه الفلسفة المدرسية والجامعية عربيا؟.

* وكيف نتمكن من توفير جملة الشروط السوسيوتربوية والسياسية والثقافية، الكفيلة بتحقيق هذا المطلب؟

* فيم يتجلى المشروع التنموي للمفكر العربي "مصطفى محسن" ؟، وما هو الدور الذي ينبغي أن تلعبه الفلسفة في نظره، لمواجهة التحديات التي أفرزتها التغييرات، والتحولات العالمية هذه؟.

* لماذا تعاني المدرسة عندنا مثلا في مجمل وظائفها وشروط اشتغالها من هشاشة، أو حتى من غياب المأسسة، مما جعلها عرضة للكثير من عناصر الفوضى واللاتكامل في الأفكار والمنهجيات والتوجهات والممارسات؟.

* في ظل الوضع العربي المعقد والمحرج، فيا ترى هل للعرب القدرة على تجاوز هذا النموذج المعياري الغربي ببديل حضاري، خاص متوفر على شروط، وممكنات، ومقومات التجاوز، والتخطي، من علم، ومعرفة، وتكنولوجيا، ومشروع اجتماعي وسياسي واضح الأهداف، قوي التماسك والانسجام؟

وأخيرا ما هي أهم الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى مشروع هذا المفكر؟

هيكلة البحث:

اعتمدنا في معالجة هذه الإشكالية الخطة التالية:

أولا: التقديم للبحث بإبراز أن هنالك إشكاليات حقيقية تعيشها المجتمعات العربية، وتلقي بآثارها السلبية على تطور التنمية، وفي مقدمة ذلك الأزمة الفكرية للأمة العربية، وكذلك الواقع السياسي، الاجتماعي، الثقافي الذي تنتفي فيه الحرية الفعلية، والمضايقات التي يتعرض لها المفكرون العرب، ناهيك عن تراجع الفكر النقدي، وازدياد مظاهر الفساد والفوضى والبيروقراطية والاختلال في القيم، إضافة إلى الفقر والأمية المتفشية، ولا سبيل في معركة الحضارة، والتجدد الشامل، والحداثة المعاصرة إلا من خلال السعي الدائب للانتصار على أزمة فكرنا، التي لا يمكن فصلها عن أزمة الواقع العربي نفسه موضوعياً وتاريخياً، أزمة التخلف، والتبعية، وأزمة العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وأزمة الهيمنة الخارجية الاستغلالية على منطلقات تنميتنا الاجتماعية والثقافية ومقدرات حياتنا، وهي في النهاية أزمة فكر نظري نتيجة الأزمات المتداخلة، وفقدان الرؤية الإستراتيجية الشاملة لتغيير الواقع وتجديده.

إننا لن نتجاوز تخلفنا وتبعيتنا إلا بالنقد العقلاني، والرؤية التاريخية لجذور التخلف والتبعية في فكرنا، وواقعنا الراهن، ولن نتجاوز هذا التخلف إلا بالامتلاك المعرفي بحقائق

الثورة العلمية الجديدة، ثورة المعلوماتية، وبمشروع تنموي نهضوي حداثوي شامل ذي أبعاد اجتماعية وثقافية وفكرية واقتصادية وإعلامية وقيمية، مشروع يستوعب تراثنا العربي الإسلامي استيعاباً عقلانياً نقدياً. ثم بعدها انتقلنا إلى:

الفصل الأول: خصصناه لشبكة المفاهيم، وأهم التصورات الخاصة بالتنمية في الفكر الفلسفي الغربي. ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: قمنا فيه بتحديد مفهوم التنمية من حيث معناها اللغوي والاصطلاحي ناظرين إليها من زاوية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

أما المبحث الثاني: استعرضنا فيه أهم التصورات الخاصة بالتنمية في الفكر الفلسفي الغربي، لأن مفهوم التنمية ارتبط عند النخب والعامة بالنموذج الغربي. وقد تضمن مفهوم التنمية من منظورين: المنظور النيوكلاسيكي والمنظور الماركسي. فأما في المنظور الأول فقد تم التركيز على أحد أقطاب التنمية في المجتمع الغربي الرأسمالي، وهو المفكر الاقتصادي "والت روستو". بينما تم التركيز في المنظور الثاني(المنظور الماركسي) على المفكر والفيلسوف " كارل ماركس" بحكم أنه رائد من رواد التنمية في المجتمع الأوربي الاشتراكي.

الفصل الثاني: اشرنا فيه إلى بعض التصورات للتنمية في الفكر العربي المعاصر، وأهم المستجدات العالمية التي كان لها أثر كبير على مستقبل عملية التنمية في العالم،

بالإضافة إلى بعض الصعوبات، أو العوائق التي حالت دون تقدم العالم العربي تنمويا، ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: خصصناه لمعرفة موقف الفكر العربي، وفهمه لموضوع التنمية، ولقد ركزنا في ذلك على المفكر الجزائري "مالك ابن نبي"، وكان اختيارنا له بحكم أنه رائد من رواد التنمية في المنطقة العربية من جهة، ولأن المجال لا يتسع لذكر كل أعلام الفكر العربي من جهة أخرى.

أما المبحث الثاني: فقمنا فيه بذكر أهم المستجدات العالمية مثل: (العولمة، الخوصصة المجتمع المدني، نمو قطاع المعلومات) و كذا أهم العوائق (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) التي حالت دون قيام مشروع تنموي عربي.

الفصل الثالث: استعرضنا فيه مشروع "مصطفى محسن" التنموي وحدوده. ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: قمنا فيه بعرض مشروع "مصطفى محسن" الفلسفي التنموي، وهو مشروع علمي تبناه الباحث ضمن نطاق مقاربته التحليلية النقدية للمسألة التربوية من جهة، وللأنساق السوسيوثقافية القائمة داخل المجتمع المغربي والعربي من جهة أخرى. وقد تضمن أطروحات مركزية تمثلت في نقد الذات، ونقد الآخر، ونقد اللحظة الحضارية في كافة أبعادها المعرفية والسوسيوتاريخية والحضارية، عبر الدراسات والمرجعيات السوسيولوجية

التي عملت على تفسير الإصلاح من مناظير ضيقة الأفق من الناحية التفسيرية والمنهجية من جهة، ومن جهة الأخرى يدفعنا كذلك إلى الحذر المنهجي في تناول المشكلة الاجتماعية والتربوية المبحوثة، والوعي الموضوعي بخلفياتها السياسية والفلسفية والسوسيوثقافية.

أما المبحث الثاني: فيتناول رؤية نقدية لمشروعه، إذ ثمة مسلمة سننطلق منها، ومؤداها أن خطابات التنمية اليوم في كثير من البلدان العربية لا تحمل حقائق نهائية، بل مرحلية وظرفية فقط، بنيت على أساس ترتيب معين انطلاقا من خلفيات محددة. فما تقوله هذه الخطابات لا يعكس الواقع الحقيقي، ومن ثمة يكون الكشف عن مضامين هذه الخطابات، ومناقشتها، ونقدها، بمثابة الصخر الذي ينكسر عليه كل ادعاء.

الخاتمة: استنتاج يتعلق بأهم النتائج المتوصل إليها.

إن تاريخ العرب كان مثل تاريخ الشعوب الأخرى فيه من التفوق والإشراق الشيء الكثير، وفيه من الإخفاق والمآسي الشيء الكثير أيضاً، وإن كان العرب جزءاً من منظومة الحضارة الإنسانية، غير أنهم فقدوا مركز الصدارة بين أمم أخرى اعتنت بالعلم، ودور الفلسفة في تنمية التفكير، وبدور الفرد في صناعة الحضارة.

وعليه فلا نظن أن مهنة ودور الفلسفة في العالم العربي مستقبلا ستنحصر في التأمل والحوار، وطرح الأسئلة، بل نعتقد أنها ستكون بالأحرى محاولات دؤوبة لفهم، واستيعاب التحولات الكبرى، ودلالات إنجازات البحث العلمي على الصعيد العالمي، وآثارها على

أحوال الوضعية البشرية، وذلك بغية إعادة سبك وصياغة وإنشاء مفاهيم حديثة، للمساهمة في التنوير، والتوعية بقيم الحكمة الإنسانية الجديدة.

الدراسات السابقة: هناك مشاريع تنموية أقامها بعض المفكرين العرب منها على سبيل المثال:

* مشروع تنموي أقامه "مالك بن نبي" في سلسلة من كتبه، تناول فيه أسباب تعطل المشاريع التنموية في العالم العربي والإسلامي، ثم صاغ فيها نظريته حول شروط النهضة.

* مشروع "سمير أمين" الذي اعتبر فيه نفسه مفكرا ماركسيا وفيا للمشروع الماركسي، الذي لا يزال يرى فيه الأفق التحديثي الوحيد للمجتمعات الجنوبية.

* مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي عنوانه: "مستقبل الأمة العربية التحديات.. والخيارات" أعد تقريره النهائي الدكتور "خير الدين حسيب" وآخرون.

* مشروع "محمد عابد الجابري" الذي يتمحور حول نقد العقل العربي كنقد ابستيمولوجي للتراث العربي في مستويين: تكوين تاريخي ونسقي بنيوي في حقول ثلاث (المعرفة، السياسة والأخلاق)، بهدف تدشين عصر تدوين جديد ودفع المشروع النهضوي العربي.

* مشروع "محمد أركون" المصنّف في إطارين نظريين هما: الإسلاميات المطبقة، ونقد العقل الإسلامي من أجل إزاحة القراءات السابقة للتراث الفكري، وبيان أزماتها المنهجية.

* مشروع "عبد الله العروي" الذي تركز في الانخراط في صلب الواقع العربي، بغية تحقيق شروط النهوض. وجاء هذا المشروع نقديا شاملا، يحلل الواقع العربي في امتداداته الفكرية والسياسية والثقافية، ويكشف مكامن الخلل مقترحا سبل الإقلاع، ويطرح في هذا المشروع تصوراته النظرية لمستقبل النهضة العربية على مستويين عموميين: الأول هو نقد فكر التراث، وتحقيق القطيعة المعرفية معه، والثاني هو استيعاب فكر الحداثة، وتحقيقه في أرض الواقع.

* مشروع "طه عبد الرحمان" الذي تركز على طرح تصور معين لمفهوم "العقل" و"العقلانية"، ونقل (أي ترجمة) الفكر الغربي الحديث بصورة صحيحة، وقراءة (أي فهم) التراث الإسلامي قراءة صحيحة، وتقديم التصور الأخلاقي الصحيح اللازم لمعالجة مشكلات الحداثة الغربية، وتأسيس الحداثة الإسلامية البديلة.

* مشروع "محمد جسوس" وهو عالم اجتماع مغربي، نقد المعرفة الغربية- وخاصة في علم الاجتماع- نقدا إيجابيا ومنتجا، يقوم على التحليل، والتفكيك، وفهم الأبعاد والدلالات والمرجعيات وآليات الاشتغال، والدعوة إلى إنتاج "سوسيولوجيا محلية أو إقليمية".

وهناك الكثير من الإسهامات في هذا المجال، منها إسهام "المفكر إسماعيل صبري عبد الله" – "علي نصار"- "إبراهيم العيسوي"- "أسامة عبد الرحمن" والذين لا يتسع المقام للحديث عن مشاريعهم وعن ما كتبوه في ميدان التنمية.

الصعوبات:

تكمن في الموضوع في حد ذاته، إذ يعتبر موضوعا معقدا ومتشابكا، يخضع لتصورات إيديولوجية ليبرالية كانت، أو إسلامية، أو قومية، وصراعات مذهبية وطائفية، حاولت ربط مفهوم التنمية بالبعد الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري. فالسبب يعود في هذه الاختلافات إلى أن كل فريق يريد أن يبرر الجانب الذي يهتم به.

ومن بين الصعوبات أيضا شساعة الموضوع التي صعّبت علينا مهمة الإلمام به، وما لحظناه أيضا أن جل الكتابات العربية في مجال التنمية، قد ركزت على الجانب الاقتصادي أكثر من تركيزها على الجوانب الأخرى.

تحديد المنهجية:

لقد اتبعنا في هذا البحث المنهج التحليلي النقدي، والذي أردنا من خلاله عرض أهم التصورات المتعلقة بمفهوم التنمية، في الفكرين الفلسفيين الغربي والعربي في ظل ظهور مستجدات عالمية، وعوائق أمام المشروع التنموي العربي، آخذين بعين الاعتبار مشروع المفكر العربي "مصطفى محسن" وحدوده من خلال رؤية نقدية لهذا المشروع.

آفاق البحث:

إن الهدف من البحث هو المشاركة في تفعيل المشروع التنموي العربي، والنهوض به ضمانا لمستقبل زاهر للأمة يحفظ لها هويتها الحضارية، ويسمح لها بالاندماج في عصرها، كما نأمل أن يكون هذا البحث وسائر البحوث الأخرى بمثابة محفز للاستمرارية، ومساهمة في لفت أنظار الباحثين في معاهدنا نحو إجراء المزيد من الدراسة والبحث في هذا المجال، بما يثري هذا الموضوع (الفلسفة والتنمية) سواء في وطننا أو في العالم العربي.

الفصل الأول

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي:

ارتأينا أن نبتدئ هذا الفصل بتحديد المفهوم المحوري في البحث ألا وهو " التنمية "من المنظور اللغوي، والاصطلاحي ناظرين إليها من الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، ضمن تسلسل تاريخي يعكس التتبع الكرونولوجي – التطور التاريخي– للمفهوم.

المبحث الأول: مفهوم التنمية:

عرّفها المعجم "Larousse" بأنها مشتقة من فعل نما/ ينمو/ نموا، أي تطور. ففي البيولوجيا هي مجموعة المراحل التي يمر بها الكائن العضوي من أجل بلوغ نضجه.

إن مفهوم التنمية يطرح في مجال التحاليل الاقتصادية الكلاسيكية في مقابل مفهوم النمو الاقتصادي، لجذب الانتباه حول حالة خاصة لبعض الدول أو مناطق في العالم[1].

كما عرّفها القاموسAnalogique كما يلي:

التنمية هي جعل الشيء أكثر قوة، أكثر اهتماما. كأن نقول تنمية العضلات أي: تقويتها، أو تنمية الذكاء/ تنمية معارف أي: إغنائها/ تنمية مؤسسة أي: تطويرها وجعلها كبيرة/ تنمية موضوع أو حوار أي: جعله أكثر وضوحا[2].

أما قاموس علم النفس فقد عرّف التنمية على أساس أنها: "سلسلة من المراحل من خلالها يمر الكائن الحي، لبلوغ أقصى درجات ازدهاره"[3].

[1] nouveau larousse ; ecyclopédique. Larousse paris-2003;2em edition p465.
[2] dictionnaire; analogique;George niobey et autre; larousse; paris2001 p206.
[3] Norbert sillamy, dictionnaire de psychologie,larousse-VUEF,2003 p82.

وقد عرفها قاموس علم الاجتماع كما يلي: فكرة التنمية هي قبل كل شيىء ناتجة مجازا عن عملية تعرّف على مجتمع، كأنه كائن حي يتطور حسب آلية نضج، تقام بصفة مستمرة حتى تصل إلى حالة عصرنه. هذه التحولات من المفروض أن تمس كل القطاعات (المجتمع، الاقتصاد، السلم الاجتماعي، النظام السياسي[2].)

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انقسم العالم إلى معسكرين معسكر غربي ومعسكر شرقي، وكان من نتائج هذا الانقسام ظهور الحرب الباردة، لكن مع تنامي الحركات التحررية برز في الأفق عالم ثالث سمي بداية بالدول المتخلفة عن النمو*. ولكن ولاعتبارات إنسانية صرفة تم إيجاد مصطلح آخر لهذه الدول وهو الدول السائرة في طريق النمو[2].

وفي سياق هذا التقسيم السياسي، والاقتصادي للعالم، بدأ مصطلح التنمية يتداول على أوسع نطاق. لقد كانت مصطلحات من قبيل التطور والنمو والتقدم المادي والاقتصادي والتحديث والتصنيع أكثر استعمالا، وذلك إلى حدود نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن بعدما وضعت الحرب أوزارها، وصار العالم مقسما وفقا للتصنيف السابق ذكره، أصبح مفهوم التنمية حاضرا بقوة في مختلف النقاشات السياسية والعلمية، بل إنه صار تخصصا علميا خالصا في إطار سوسيولوجيا التنمية، و مبحثا حيويا في كثير من المعارف الأخرى.

[2] Raymond boudon, Philippe besnard, Mohamed charkaoui, Bernard pierre lécuyer, Dictionnaire de sociologie. larousse,2005 p61.

* للعلم فإن صفة العالم الثالث ما زالت الأكثر حضورا وتعبيرا عن هذه الدول.

[2] شاكر إبراهيم، الإعلام و التنمية، المنشأة الشعبية، طرابلس، الطبعة الثانية 1980 ص147.

لقد انطوت التنمية في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجّه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا، يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم[1]، فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في الزمان والمكان، تراهن على التغيير الإيجابي.

إن تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية، والاستراتيجيات النظرية، ولهذا لا يوجد تعريف موحد لها. فإذا تتبعنا تطور مفهوم التنمية، فسوف نجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من إنجاز، فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات، أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة. وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، بمعنى أنها تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات والمعونات الأجنبية، أي أن التنمية– بعد كل التحفظات والاستدراكات – ليست إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، ولهذا يميل أهل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي[2].

غير أن دراسة خبرات البلدان النامية في الخمسينيات والستينيات أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزلها في مجرد النمو الاقتصادي السريع. فقد شهدت بلدان نامية عديدة

[1] المرجع نفسه ص133.

[2] هاريسون فريديريك، الموارد البشرية و التنمية، ترجمة سعيد عبد العزيز، معهد التخطيط القومي، القاهرة 1984، ص86.

معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل الذي إعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه، ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن، واستمرت قطاعات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض والتعطل. ومن ناحية أخرى، لم يساعد النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته بعض البلدان النامية على تغيير وضعها في النظام الاقتصادي العالمي، وعجزت عن دعم ما حصلت عليه من استقلال سياسي بالاستقلال الاقتصادي، بل إن تبعيتها للسوق الرأسمالي العالمي قد تكرست وترسخت.

لقد أوضحت خبرة البلدان النامية أمرا لم يكن في حسبان الكثيرين من أنصار التعريف الاقتصادي الضيف للتنمية، فطبقا لبيانات أواخر الثمانينيات استطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة أو متواضعة في نمو الدخل القومي، أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية[3].

إن خبرة التنمية في الخمسينيات والستينيات قد جعلت الاهتمام يتحول من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت، والعدالة في توزيع الدخل، وإزالة الفقر والقضاء على التعطل، وبعدما كان النمو الاقتصادي هو الملك المتوج الذي ينفرد بعرش التنمية، اشتد الهجوم عليه وتصاعدت موجات المطالبة بخلعه من العرش، وعندها أخذت تتبلور رؤية جديدة للتنمية مغايرة لتلك التي ارتبطت بالمفهوم الاقتصادوي لها.

إن انطلاق التنمية من أن الإنسان هو محور التنمية، وهو من يجب أن تؤول إليه خيراتها، يعني أن التنمية الفعلية هي بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية، وأن الاعتماد

[3] العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية،2001 ص15.

الأساسي في التنمية هو الاعتماد على البشر[4]. فهم صانعوا التنمية، ويجب أن يكونوا هدفها، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية البشرية، كما لم يعد النمو الاقتصادي قط هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتحسين حياة الإنسان، والوصول بها إلى مراحل أرقى وأكثر تقدما.

ولهذا كانت التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وأن هذه الخيارات بلا حدود، وتتغير بمرور الوقت، وتتركز في ثلاثة نقاط أساسية وهي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة[2].

أما معجم مفاهيم التنمية، فقد عرّف التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع خيارات الناس كي يعيشوا الحياة التي يطمحون إليها ويمكن تمييز أربعة أبعاد لهذه التنمية: العدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص، الاستدامة، التمكين والمشاركة. كما أنها عمل هادف لتنمية النواحي الفكرية لأفراد المجتمع، وامتلاك المهارات المهنية وتطويرها، وتأمين فرص التمتع بالفنون، واكتساب المعارف العلمية على أنواعها، بما يخدم تطور المجتمع ويزيد من رفاهيته[3].

إذن مفهوم التنمية البشرية المقترح من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هو مفهوم شمولي دينامي، يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية، والانتفاع بها ويوسع الخيارات اللامحدودة أصلا أمام البشر.

---

[4] المرجع نفسه ص27 .

[2] تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، وكالة الأهرام للإعلان ، 1990، ص 18ص19.

[3] معجم مفاهيم التنمية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا، مؤسسات الإمام الصدر، بيروت، لبنان،2004 ص38

لقد استعمل مفهوم التنمية في السوسيولوجيا السياسية، ليعبر على عصرنة سياسية تقام بصفة مستمرة[5]. فقد كانت الشغل الشاغل للعاملين في مجال السياسة، حيث أن التنمية السياسية بالنسبة إليهم هي عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية، ولأنها أيضاً عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات.

وعلى هذا الأساس يرى "صامويل هنتنجتون"* "أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل: الأولى: ترشيد السلطة، أي أن يتم ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد، والثانية: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها، والثالثة: زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة"[6].

إن هذا الاختلاف الذي يبصم مفهوم التنمية، هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عملية استدماج مفاهيمي، تلح على أن التنمية هي كل متداخل ومنسجم، وأنه تكون ناجعة وفعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية، إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، ذلك، أن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم المعنى المحتمل

[5] Raymond boudon, Philippe besnard, Mohamed charkaoui, Bernard pierre lécuyer, Dictionnaire de sociologie. larousse,2005 p61

* صامويل هنتنجتون (1927–2008)، كاتب وباحث أكاديمي أمريكي.

[6] غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981 ص 76.

انظر أيضا إلى: – شراب ناجي صادق، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، مكتبة دار المنارة، غزة، الطبعة الثانية2001.

للتنمية، و لهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة، بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي.

ولقد أثبت تجارب بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية، أن الاقتصار على قياس التنمية بالنمو الاقتصادي، ما هو إلا تغطية لخفايا الموضوع، إذ أن الأغلبية الساحقة من المواطنين في تلك البلدان التي حققت متوسطا عاليا في دخل الفرد، لا تزال بعيدة عن مواقع الإنتاج والانتفاع به، وبعيدة عن المشاركة في صنع القرار وتوجيه الحياة. ويتجلى خطأ معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي* في حالة أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط بشكل خاص، حيث حققت هذه الأقطار معدلات مرتفعة في متوسط الدخل، إلا أنها بشكل عام لا تزال محسوبة ضمن البلدان النامية.

وبهذا نتفق مع التعريف التالي للتنمية والذي يلخص أبعادها كما يلي: التنمية هي "العملية المجتمعية الواعية المتوجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي – الاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات

*** ينبغي الإشارة إلى أن هناك فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية – فالنمو الاقتصادي يشيـــر إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية. والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد. أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية. بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف".**

للاطلاع على الفرق أكثر عد إلى: شفيق محمد، التنمية الإجتماعية : دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث بدون طبعة ص13.

اجتماعية – سياسية، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد، وضمان حقه في المشاركة، وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل"[1].

إذن عملية التنمية هي إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، أي عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف، بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع،[8] بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. فهي أيضًا العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان فرص حياة البعض الآخر، في نفس الوقت ونفس المجتمع[9].

وقد أصبح تعبير التنمية أكثر دوارنا في لغة السياسة والاقتصاد المعاصرة على المستويات الدولية والقومية والقطرية والمحلية، كتعبير عن التقدم والرخاء والاستقرار، كما أنها أصبحت هي المعيار الذي تقاس على أساسه مواقع الدول في الحضارة المعاصرة وفي المجتمع الدولي، وتصنف بها المجتمعات، بين مجتمعات متخلفة أو نامية، ومجتمعات متقدمة، ومجتمعات فقيرة، ومجتمعات غنية إلى آخر التسميات الكثيرة.

---

[1] عبد الله الجلال عبد العزيز، تربية اليسر وتخلف التنمية، مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة، العدد91، يوليو1985 ص 12.

[8] إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان، الطبعة الأولى1999، ص331.

[9] عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص10.

وحين ننظر إلى ظاهرة التنمية، فإننا نجد أنها في الأخير تغيير في نمط الحياة وفي الاتجاهات، وفي علاقات الإنسان بالطبيعة، وعلاقات الإنسان بالإنسان وبالمجتمع، في إطار أهداف عليا محددة، تشكل في مجموعها السعادة. والتنمية مفهوم منتزع من قيم الحضارة المعاصرة، حضارة الثورات الاجتماعية والعلمية التكنولوجية التي تجاوزت مرحلة الثورة الصناعية، وفتحت آفاقا جديدة، وجالت بين الكواكب[10]. يقول "كارل ماركس"*: التنمية عملية ثورية، فهي تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدم[11].

ولأن فكرة المجتمعات النامية، مع ما يمكن أن يقال وقيل حولها من حيث دقة الوصف، إنما نشأت للتعبير عن التفرقة بين المجتمعات المصنعة والمجتمعات التقليدية، أو التي في طريقها إلى التحديث، ولهذا إن مفهوم التنمية، غلب عليه الطابع الاقتصادي والمالي، في التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم، ومن هنا فقد يحدث الخلط أحيانا بين الغنى والتنمية، بين المال والتقدم، وعلى هذا الأساس ينبغي أن نحدد مفهوم كل من التقدم و التحديث، ليتضح لنا أكثر الفرق بين المفاهيم الثلاث.

---

[10] المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنـــان، العدد 14 السنـــة 1980، ص 24 ص25 ص30.

* "كارل ماركس" (1883/1818)، فيلسوف ألماني، سياسي، وصحفي، ومنظر اجتماعي.

[11] محمد شفيق، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ويمكن الرجوع أيضا إلى:– صلاح عثامنة، التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج، اربد، مؤسسة دار العلماء، الطبعة الأولى 1997، ص2

إن التقدم Progress[12] هو السير للأمام، ونقيضه التخلف، والتأخر، والتراجع، نقول تقدم الجيش، وتقدم التعليم، وتقدمت الأمة، وكل تقدم فهو لغرض وغاية.

وعند فلاسفة التطور فإن تقدم الأفراد أخلاقيا يتماشى بالتوازي مع تقدم المجتمع أخلاقيا، ويعتمد كلاهما على الآخر[13].

أما التحديث فقد جاءت معظم التعريفات التي تناولته متماشية مع التصور الثنائي للمجتمعات الذي يميز بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، وبدرجة أكثر ملاءمة، فإن التحديث هو تأثير الجديد على القديم، وليس استئصال القديم واستبدال الجديد بالقديم. ويشير هذا المفهوم من الناحية اللغوية إلى " حلول شيء ما مكان شيء آخر، يكون مقبولا في الماضي كطريقة لعمل الأشياء. وتوصف المجتمعات بهذا الوصف عندما تظهر فيها بعض السمات والخصائص الجديدة مثل: التعليم على نطاق واسع، والتمدن، والتصنيع، والاتصالات المتقدمة، والمواصلات السريعة، وغير ذلك من السمات التي يجب أن تحل محل أشكال التنظيم الاجتماعي العتيقة، التي تميز المجتمع التقليدي[14].

إن ما يراه أصحاب اتجاه التحديث هو أن هذا الأخير لا يتخذ مسارا تطوريا، بل بالنسبة إليهم، هو مجرد عملية محاكاة وانتشار لأنماط ونظم جديدة، يتم استيرادها من الدول المتقدمة

---

[12] عد إلى جميل صليبا، المعجم الفلسفي، بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت – لبنان، بدون طبعة 1994 ص322

[13] عبد المنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص211 ص212.

[14] زمام نور الدين، القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، بدون طبعة، أكتوبر2007 ص21.

ويتم تقليدها وتبنيها من قبل الدول النامية. وعن طريق التقليد والمحاكاة يتم القضاء على الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والنامية.

ولذلك فما يفهم من هذا الاتجاه، هو أن الدول النامية بصرف النظر عن أبنيتها المحلية الخاصة، وظروفها التاريخية المتباينة، تتجه نحو النظام الاجتماعي والاقتصادي الغربي، لأنه أصبح كغاية تسعى كل الدول إلى بلوغها وتحقيقها، وبذلك تصبح التنمية حسب هذا الاتجاه ما هي إلا عملية يتم بمقتضاها سد الفجوة القائمة بين الدول النامية والبلدان المتقدمة، أو بين البلدان التي تتخذ التنمية وسيلة للتحول والانتقال إلى مستوى التحديث، وبين البلدان الحديثة التي تتخذ كنموذج يحتذى به لعملية التحديث ذاتها.

وفي ظل هذه الظروف الدولية الصعبة، بدأت الدول النامية تواجه تحديات البناء السياسي والاقتصادي لمجتمعاتها التي كانت تخضع لمختلف أنواع القهر والسلب، ولقد حظيت ظاهرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول النامية باهتمام مفكري العلوم الاجتماعية، مما أدى إلى نمو وبروز أدبيات التحديث والتنمية، لدراسة ظاهرتي التخلف والتنمية، والتي أصبحت تسمى بنظريات التحديث[15].

المبحث الثاني: التنمية في الفكر الفلسفي الغربي:

[15] كعباش رابح، سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة2007. ص50 ص51.

1/ التنمية من المنظور النيوكلاسيكي والمنظور الماركسي:

ارتبط هذا المفهوم بالنموذج الغربي، وكان من نتائج ذلك تكوّن ما يمكن أن نطلق عليه إسم إيديولوجيا التنمية التي أخذت شيئا فشيئا بعض صفات القداسة. وقداسة هذا المفهوم تمحور حول الاقتصاد انطلاقا من المنظورين، المنظور النيوكلاسيكي والمنظور الماركسي[1].

أ/ التنمية في المنظور النيوكلاسيكي: يوصف هذا المنظور بـــ" الاقتصادوي"، وهو لا يأخذ بالاعتبارات السياسية والاجتماعية وينطلق من قاعدة تحرك الاقتصاد بفعل عوامل السوق التي تحركها قوى العرض والطلب، فيلبي متطلبات الربحية في تقرير حجم وتنوع الإنتاج بالنسبة إلى العرض، وتوجه القدرة الشرائية بالنسبة إلى الطلب معتمدا بشكل شبه كلي على آليات السوق في القطاع الخاص، غير آبه بموجبات معيارية. هذا المنظور يقر بحتمية التنمية إذا توافر قدر واف من الاستثمار والعمالة والمعرفة بفنون الإنتاج، وبمسيرة التنمية في مراحل ضمن مسار خطي واحد تتحرك فيه سائر الاقتصادات في صف متصل ليصل كل منها بدوره، عاجلا أم آجلا، إلى هدفه، عبورا بمراحل أشبه ما تكون بتلك التي وضعها "والت روستو" (مراحل النمو). ولكي يتضح لنا ذلك أكثر لابد لنا من اخذ إطلالة على تصور هذا المفكر للتنمية، كونه يمثل أحد رموز الفكر التنموي الغربي النيوكلاسيكي[2].

1/ تصور "والت روستو" لمفهوم التنمية:

[1] غسان بدر الدين، جدلية التخلف و التنمية، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 1993 ص127

[2] مجموعة مؤلفين، دراسات في التنمية العربية، الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1998 ص54.

لقد قدم "روستو"* تفسيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ادعى بأنها تتصف بالشمول والواقعية والوضوح، واعتبر تفسيراته بديلا للنظرة الماركسية في تطور المجتمعات. ففي اعتقاده أن المجتمعات المتقدمة مرت بمراحل خمس أساسية، وعلى الدول النامية التي تريد التقدم أن تمر بهذه المراحل[16]. وانطلاقا من التاريخ الاقتصادي الإنجليزي حاول "روستو" تصنيف المجتمعات من الناحية الاقتصادية إلى خمس مستويات. وكان يرى بأنه يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس.

يبدأ "روستو" بالمرحلة الأولى التي تمثل المجتمع التقليدي، حيث يرى أن هذه المرحلة سادت أوربا قبل بروز العالم "نيوتن" ولذلك فهو يسميها بالمرحلة ما قبل نيوتينية. وتتسم المجتمعات في هذه المرحلة بكونها مجتمعات زراعية، قائمة على أساس روابط عائلية وقبلية وتغلب عليها التصرفات والمواقف القدرية fatalism. وتتوفر هذه المجتمعات على بنيات اجتماعية تدرجية لا تسمح في مجالها بالحراك الاجتماعي، وذلك لأن روابط العائلة والعشيرة تلعب دورا تنظيميا مركزيا. كما أن الطابع المميز للمجتمع في هذه المرحلة زراعي ويمثل كافة التشكيلات ما قبل الرأسمالية. وأن إمكانيات المجتمع محدودة في إنتاج السلع، حيث بدائية مستوى تطور الاقتصاد الزراعي، وأن مالك الأرض هو صاحب السلطة الحقيقية[1].

*** والت روستو: 2003/1916، اقتصادي ومنظر سياسي أمريكي، أنشأ نظرية التنمية وشروط التطور في الستينات، وكان مستشارا خاصا للرئيس الأمريكي "جونسون" ومكلف بأمنه في الستينات.**

لقد صاغ "روستو" هذه النظرية بتكليف من وكالة المخابرات الأمريكية، وذلك للحد من انتشار النظرية الماركسية، لما كان لها من تأثير متعاظم في تلك الفترة. فأخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها منافسة الاتحاد السوفياتي في استقطاب الدول الحديثة الاستقلال وتعهدت بالتصدي لما كان يسمى" بالتهديد الشيوعي والدفاع عن الديمقراطية " على المستوى العالمي.

[16] العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية.2001 ص14.

[1] "كعباش رابح" سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة2007، ص64 ص65.

وهذا ما جعله يرى أن تاريخ الإنسانية حتى ظهور الرأسمالية كان خاليا من التطور الحقيقي، إذ هو عبارة عن " مستنقع راكد يسمى بالمجتمع التقليدي".

أما المرحلة الثانية فسماها بمرحلة تهيئة شروط الانطلاق، وهي المرحلة الخاصة بالمجتمعات الانتقالية التي تظهر فيها الشروط الأولية للانطلاق كما حدث في أوربا منذ القرن السابع عشر، والتي أعطت فيها استكشافات العلوم الحديثة الإعلان لولادة وظائف إنتاجية جديدة في مجال الصناعة والزراعة، في حين كان توسع الأسواق العالمية والتنافس الدولي يحقن الاقتصاد بآليات (ديناميكات) جديدة*.

وتمثل المرحلة الثالثة مرحلة الانطلاق التي تتسم بالتغلب على عوائق النمو والمقاومة التقليدية بحيث يصبح التقدم هو الأمر الطبيعي للمجتمع. وتظهر في هذه المرحلة جماعة تعتبر قضية التحديث الاقتصادي قضية جدية. والسمة المميزة لهذه المرحلة تتمثل في النمو السريع لكل من الصناعة والزراعة مع الزيادة في تراكم رأس المال، والمقصود بذلك الثورة الصناعية.

وتحدث عملية الانطلاق بوجود دافع قوي يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر في البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي القائم[17]، لتأتي مرحلة النضج La maturité بعد فترة طويلة من التقدم المطرد تتخللها هزات مختلفة تتراوح بين الصعود والهبوط، تثمر في نهاية الأمر

* كانت إنجلترا سباقة لولوج هذه المرحلة، أي توفير الشروط الضرورية لانطلاق الاقتصاد، وقد تم لها ذلك بفضل موقعها الجغرافي، ومواردها الطبيعة، وإمكاناتها التفاوضية، وبنائها الاجتماعي والسياسي. للاطلاع أكثر عد إلى: "السيد الحسيني"، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة2، 1982.

[17] كعباش رابح سوسيولوجيا التنمية، مرجع سابق ص66.

بفضل تعميم التكنولوجيا الحديثة في كل القطاعات، وتشهد هذه المرحلة تحولات في البنية الاقتصادية تتسارع معها التطورات التكنولوجية، وتتضاعف الصناعات الحديثة بحيث يجد الاقتصاد الوطني مكانته داخل الاقتصاد الدولي.

أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة الاستهلاك الكثيف، إذ فيها تنتج السلع الاستهلاكية بمستوى رفيع، ليس فقط السلع التي تستعمل في الغذاء والكساء، بل السلع الكمالية كالبيوت الفخمة وكل وسائل الترفيه. وأهم مظهر لهذه المرحلة هو سيادة دولة الرفاهية مع فرض الضرائب التصاعدية لتذويب الفوارق الطبقية، مع اتساع القوة الخارجية للدولة وتخصيص اعتمادات عسكرية هائلة.

إذن بالنسبة لروستو وبعض المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، النمو والتطور هو سلسلة عمليات طبيعية*، فكل مجتمع يمر بمراحل عدة حتى يصل إلى المجتمع المتقدم القائم على التكنولوجيا والتبادل الواسع والرفاهية[18].

ب/ المنظور الماركسي لمفهوم التنمية: ينطلق الماركسيون من حتمية التنمية، ما إن تعبر المجتمعات من نظام الإقطاع أو ما قبل الرأسمالية فتحقق التحول الرأسمالي أولا، إلى أن تنتقل إلى الاشتراكية في النهاية. كل ذلك بشكل حتمي وبفضل جدلية الصراع الطبقي وبوحي من طبيعة العلاقات فيما بينها. ومع أن هذا المنظور لا يهمل الاعتبارات السياسية

* إن الخطأ الكبير الذي وقع فيه "روستو" عند تحليله لتقدم البلدان الغربية، وعلى رأسها إنجلترا، قد تمثل في اعتقاده أن ذلك تم بفضل اعتمادهم على مواردهم الخاصة وجهودهم الذاتية، وليس على حساب موارد وأسواق البلدان التي استعمرتها.

[18] غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1، بيروت، 1993 ص 83.

والاجتماعية وهو بالتالي ليس" اقتصادوي" التوجه مثل المنظور النيوكلاسيكي، إلا أنه يتخذ موقفا ضاغطا من المشاركة السياسية والحريات الأساسية، مما يجعله يتنافى مع أحد الاشتراطات الحيوية الواجب إرضاؤها في سياق السعي إلى التنمية المقصودة. وكذلك فإن المنظور الماركسي لا يعطي القطاع الخاص حيزا يذكر في النشاط الاقتصادي فيخسر بذلك مزايا حيوية هذا القطاع وقدراته ومبادراته[19].

فالمؤرخون الماركسيون يقيمون تفسيراتهم على العامل الاقتصادي وحده، فالوضع الاقتصادي لشعب ما هو الذي يحدد بدوره وضعه السياسي، بمعنى أن الاقتصاد السياسي الأكثر إنتاجية في وقت معين ينتصر على الأنماط الأخرى لتنظيم الإنتاج، وهذا التفوق التقني أو الإنتاجي يتغير عبر الزمن، فالمادية التاريخية إذن تقرر أن أسلوب إنتاج الحاجات المادية كالغذاء والمسكن وأدوات الإنتاج هي القوة الأساسية التي تحدد شكل المجتمع، وتقرر تطور المجتمع من نظام إلى آخر. ويقصد بأسلوب الإنتاج جماع القوى المنتجة وهي أدوات الإنتاج – من يشتغلون عليها بخبراتهم – العلاقات الإنتاجية أي علاقة الناس فيما بينهم أثناء سير الإنتاج[20].

فالعالم كله عند "كارل ماركس" قد مر بمراحل أربعة، ومازالت أمامه أخرى.

---

[19] صايغ يوسف، في الاقتصاد السياسي و الاجتماعي لإدارة التنمية العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد114، الشهر الثامن 1988 ص8.

يمكن الرجوع أيضا إلى كتاب ماركس كارل وفريدريك انجلز، الأيديولوجية الألمانية.

و كتاب المادية الديالكتيكية، من تأليف جماعة من الأساتذة السوفيات، ترجمة فؤاد مرعي وآخرون، دار الجماهير، بدون طبعة.

[20] النشار مصطفى، فلاسفة أيقظوا العالم، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثالثة 1998، ص327.

المرحلة الأولى: هي مرحلة الشيوعية الأولى أو المشاعية البدائية، حيث كان كل ما على الأرض لكل من عليها، لذا لم ينشب صراع لعدم وجود الملكية الخاصة.

والمرحلة الثانية: هي مرحلة الرق فبعد أن اخترع الإنسان بعض الأدوات انتقل من الشيوعية الأولى إلى عهد الرق، حيث انقسم البشر إلى أحرار وعبيد، واشتعل الصراع بينهما، ثم بفعل تطور جديد في وسائل الإنتاج تحول إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة الإقطاع، التي تميزت بمعرفة الإنسان للزراعة والتوسع فيها، فانقسم المجتمع إلى رجال إقطاع وعبيد الأرض، فالإقطاعي يملك الأرض ومن عليها من إنسان وحيوان ونبات، فإذا باع أرضه تبعها كل من عليها فكان الصراع محتدا بين سادة الإقطاع والفلاحين، ثم بفعل اكتشاف وسائل إنتاج جديدة تحولت بعض المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة فدخلت بذلك المرحلة الرابعة وهي مرحلة الرأسمالية، التي انقسم فيها المجتمع إلى رأسماليين (أرباب رؤوس الأموال) وهم قلة وعمال وهم كثرة[21].

يرى "ماركس" أن الصراع سيحتدم بين الفريقين، وسينتهي بانتصار العمال وعندها سيتحول المجتمع وسينتقل بانتصار العمال، وعندها سيتحول المجتمع نحو المرحلة الأخيرة وسينتقل إلى الشيوعية حيث تنعدم الطبقات[22]، وهنا سيتوقف الصراع وتحل الخلافات عن طريق الود والحوار، فتنتفي الحاجة للدولة والجيش والشرطة وسائر وسائل القهر، لأن عهد

[21] عد إلى عنصر(نشوء وتطور الفلسفة الماركسية)، كتاب المادية الديالكتيكية، سبق ذكره.

[22] بالروين محمد محمد، مذاهب فلسفية كبرى في مواجهة بدائل بناء وهدم المحتوى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة 1995 ص98.
يمكن الرجوع أيضا إلى: – محمد دويدار, مبادئ الاقتصاد السياسي, منشاة المعارف بالإسكندرية, مصر.

الاستغلال قد ولى وانتهى، ولأن المجتمع بلا طبقات ستصبح معه الدولة من حيث أنها سلطة منظمة غير لازمة.

لقد قصد ماركس بالشيوعية أن تكون هناك حياة بلا تمايز، ففي كتابه "الأيديولوجية الألمانية" عبر عن رؤيته للمجتمع الشيوعي على أنه مجتمع لا يستحوذ فيه أحد على مجال النشاط، فالإنسان الشيوعي يستطيع أن يفعل شيئا اليوم وآخر غدا، وأن يقتنص في الصباح ويصيد بعد الظهيرة ويربي الماشية في المساء، في هذا المجتمع المستقبلي لن يكون لكائن بشري السلطة في أن يحدد لغيره ماذا يفعله[2].

هكذا أغلقت الماركسية ملف الصراع الذي استمر آلاف السنين بانتصار موهوم وحلم مثل السراب، حيث ستنهار الرأسمالية أخيرا وتتحول إلى النقيض وهي الاشتراكية ذات الطبقة الواحدة، حيث ستسود المشاعية كصيغة للتنظيم الاجتماعي في المستقبل كما سادت في الماضي السحيق. وستتلاشى الدولة التي كانت أداة للسيطرة والقهر.

ولعل ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن "ماركس" لم يصف هذه الحياة المستقبلية للشيوعية بأي استطراد، كما أن عدم تحقق أول مجتمع اشتراكي بأوروبا يعد برهانا على خطأ التنبؤ التاريخي الماركسي، فالتطور الذي عرفته أوربا أدى إلى تقوية النظام الرأسمالي أكثر مما سبق، وأصبح العمال الأوربيون أنفسهم إحدى ركائز هذا النظام وجزءا منه، فبعد وفاة "كارل ماركس" عرفت أوربا تقدما في التعليم والتكنولوجيا والثقافة الإنسانية، فقد اتسعت

[2] ماركس كارل وفريدريك انجلز، الأيديولوجية الألمانية، النسخة الالكترونية.

المبادئ الحقوقية وتغيرت طبيعة التركيبة الطبقية للمجتمع الأوروبي، فأصبحت الطبقة البروليتارية طبقة أخرى تتمتع بكثير من الحقوق والامتيازات، فقد اختفت ساعات العمل الطويلة وارتفعت الأجور، وتحسنت الأحوال التأمينية، واختفت حدة التناقضات الطبقية[23].

[23] للإطلاع أكثر عد إلى: المرجع نفسه ص93.
– النشار مصطفى، فلاسفة أيقظوا العالم، مرجع سابق ص337.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: التنمية في منظور الفكر العربي في ظل المستجدات العالمية وعوائق التنمية في العالم العربي:

لقد وجدت المجتمعات النامية نفسها أمام أساليب جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية اتصفـــت بالاستغلالية والهيمنـــة قصد تكريس أوضاع غير متكافئة، في إطار نظام دولي تسيطر عليه قوى الرأسمالية المعاصرة، حيث ظهـــرت في السنوات الأخيرة مجموعة من المستجدات، مثل النظام العالمي الجديد، المجتمع المدني، الخوصصة، المنظومات المعلوماتية...الخ ومهما يكن فإن التغيرات التي حدثت في المجتمعات الإنسانيـــة، جاءت عموما لتبرر فشل النماذج التي كانت قائمة من جهة، وفرضت نظمـــا ونماذجا جديدة، بمعنى أن هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء وفق آليات وقواعد رسمت معالمه ضمن طبيعة العلاقات بين ما يسمى بدول متقدمة ودول متخلفة.

لذا فإن النظرة المستقبلية عن التنمية في الوطن العربي تستدعي فهم هذه التحولات والتغييرات الدولي، التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة، وضرورة مواجهة العوائق التي تحول دون قيام مشروع تنموي عربي.

المبحث الأول: التنمية في منظور الفكر العربي:

من المعروف أن الوعي العربي عرف منذ أواسط القرن الماضي تحولات هامة، عكست جملة من مظاهر التغير الواقعي، كما أنه لا أحد اليوم ينكر بعد الدراسات المتعددة المنجزة في كون القرن التاسع عشر يشكل بؤرة حاسمة في تحول الوعي العربي، وكان من نتائج ذلك تبلور وظهور مشاريع إصلاحية متعددة. لقد نشأ الفكر الإصلاحي إذن لمواجهة ما أعتبر حالا وأحوالا معتلة وفاسدة، فتحدث المصلحون عندها عن النهضة والانحطاط، التأخر والتقدم، وباشروا التفكير بواسطة مفهوم الإصلاح وما يستدعيه من شبكة مفهومية تراثية إسلامية، وتنويرية أوروبية، باشروا التفكير في أحوال ووقائع التاريخ العربي المعاصر، ومستويات التأخر التي عرفها، ثم سبل الترقي والتقدم التي تكفل القوة اللازمة للحياة، والوعي المطابق للوجود[1]. لقد اتجه الوعي الإصلاحي نحو مختلف مظاهر الحياة، إصلاح العقيدة واللغة، وتطوير وسائل إنتاج الخيرات الاقتصادية والمنافع العمومية، وتجديد الفكر، وبناء الدولة القادرة على الوقوف في وجه التغلغل الاستعماري. لقد وجد العرب أنفسهم في بدء يقظتهم أمام واقعين" الواقع الفعلي" الذي يعيشون فيه وهو واقع مرفوض لأنه واقع متخلف، وهو ما عبر عنه بالانحطاط، "وواقع مأمول" يسعون إلى تحقيقه، وهو واقع متقدم لأنه واقع الحلم أو الطموح.

[1] كمال عبد اللطيف، مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر، دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى، يوليو 1992. ص10.

إن تخلف العالم العربي قبل مرحلة اليقظة أمر لا يحتاج إلى بيان نظرا للواقع الذي كان يعيش فيه العرب، فقد منيت المنطقة بتخلف حضاري ومن المهم جدا في مرحلة اليقظة العربية الحديثة البحث عن أسباب هذا التخلف، وخاصة إذا ما علمنا أن الهدف الأساس من مشروع النهضة العربية الحديثة هو الانتقال بواقع المجتمع العربي من حالة الانحطاط التي يعاني منها إلى حالة التقدم. لقد كان الفكر العربي المعاصر يمثل استجابة لهذا التحدي المفروض، غير أن السؤال المطروح: كيف كانت استجابة الفكر العربي لهذا المؤثر*؟

كانت استجابته من خلال ظهور تيارات مختلفة، التيار الأول هو تيار الرفض، وصف بأنه تقليدي رجعي يستمد القوة من تقاليد تكونت عبر التاريخ، وأن مواقفه يقتضي الرجوع إلى الماضي لأن هذا الأخير بالنسبة إليه هو نقطة البداية للنهوض، والأساس الوحيد لمواجهة التحدي الغربي، أما التيار الثاني بشقيه العلماني الليبرالي والعلماني الماركسي فقد وصف بالاغتراب والعمالة، لأنه ارتم في أحضان الغرب من خلال تمسكه أو دعوته إلى قيم غربية مقطوعة الجذور عن التراث وإلى ضرورة التخلي عن التاريخ، وكان الحاضر همه الأول وهو مستعد من أجله لأن يلغي هوية الأمة. وبين التيارين الأول والثاني نما تيار ثالث يتمثل في شكل حركة وسطية، هدفها يفرض عليها التأرجح بين القطبين لتأخذ من هذا مرة ومن ذاك مرة أخرى، مما يلبي حاجاتها ويحقق أهدافها. وكان لكل منهم ممثلون وأعلام، فقد دافع التيار الإصلاحي الإسلامي عن الاختيار الإسلامي في مواجهة حملات المسخ والتغريب

* للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى: كمال عبد اللطيف، قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى1994،ص09 ص10 ص11.

الحاصلة بفعل التغلغل الاستعماري في المجال الحضاري الإسلامي، كما حاولا إبراز أهمية الإسلام كقاعدة لكل نهضة منشودة. وفي مقابل هذه الدعوة، نشأت نزعة إصلاحية أخرى تميزت بالطابع التغريبي، حيث دعا أعلامها إلى محاولة التعلم من النهضة الأوروبية درس الحداثة والتقدم، فلم يعد بإمكان المجتمعات البشرية بلوغ التقدم دون المرور بالطريق الذي عرفته أوروبا[1].

لقد وجد العرب أنفسهم عند بدء يقظتهم في أوائل القرن الماضي– ولا زال الأمر كذلك إلى اليوم– أمام نموذجين حضاريين:العربي الإسلامي في الماضي، والأوروبي في الحاضر، والنتيجة هي أنهم عندما يفكرون في النهضة، لا يفكرون فيها كبديل عن الواقع الذي يعيشونه، بديل يجب صنعه انطلاقا من هذا الواقع نفسه، وعلى ضوء معطياته وإمكانياته، الشيء الذي سيجعل صورة البديل في أذهانهم تغتني وتتجدد بالممارسة، ممارسة النهضة، بل إنما يفكرون فيها خارج الواقع، أي من خلال نموذج جاهز ولكنه أخذ في الابتعاد عنهم باستمرار: النموذج العربي الإسلامي الذي يزداد مع الوقت "توغلا" في الماضي بالشكل الذي بجعل التفكير فيه يفقد أسبابه الموضوعية، والنموذج الأوروبي الذي "يتوغل" في المستقبل بالشكل الذي يجعل الأمل في اللحاق به يتضاءل أمام اضطراد التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل[2].

[1] كمال عبد اللطيف، مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق ص20.

[2] الجابري محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة 1994، بيروت، لبنان، ص24.

صحيح أن مشاريع النهضة ظلت إلى حدود منتصف هذا القرن مجرد محاولات في التقليد، دون أي تمكن من التأصيل النظري، ودون أي تمكن من التغلغل في بنيات المجتمع. إلا أن هذه الانتقادات لا تنفي عن الاديولوجية النهضوية صفة محاولة البحث في السبل الفكرية، التي تكفل إمكانية تحقيق الوعي الممهد لوجود تاريخي قوي ومتقدم*.

إن هذه التيارات على الرغم مما بينها من تناقضات وما بينها من اختلاف في الرؤية والنهج، إلا أنها ترتبط كما سنرى على نحو ما، بحيث يمكن أن نتحدث عن جامع ما يجمعها على صعيد واحد، هذا الجامع أو الرابط هو " النموذج المثال" المطلوب نسخه وتكراره، فكل التيارات الرئيسة في الفكر العربي محكومة بشكل أو بأخر من قبل هذا "النموذج"[1]. فكيف ولماذا وقع الفكر العربي تحت تأثير هذا النموذج ؟ خاضعا لسلطته بحيث صار لا يتحرك إلا ضمنه أومن خلاله. إن الفكر العربي الحديث والمعاصر يكاد يكون في مجمله ردّ فعل على الحضارة الأوربية في أثر الصدام بين الواقعين، واقع الغرب المتقدم الغالب والقاهر، وواقع العرب المتخلف المغلوب والمقهور، وان التيارات في هذا الفكر ما هي إلا استجابة لهذا المثير، لكن هذه الاستجابة لم تكن آلية بمعنى أن الفكر العربي لم يكن مجرد ردّ فعل آلي على الحضارة الأوربية وتهديدها، وإنما كان إلى جانب ذلك بعثا لزاد

* بالنسبة للعروي" نلاحظ في عالم العروبة في القرن التاسع عشر حركات سياسية تهدف إلى تحرير المسلمين من الأوروبيين، أو العرب من الأتراك، وحركات دستورية تهدف إلى الانعتاق من الاستبداد، وحركات أدبية لتحرير الوجدان من القوالب الموروثة، وحركات نسائية لتحرير المرأة من التقاليد الفاسدة، وحركات تربوية لتحرير العقول من الخرفات. ونلاحظ كذلك أن تلك الحركات تستعير مفاهيمها من مدارس مختلفة: أوروبية وعربية إسلامية، بدون اهتمام بالتماسك الفكري والتناسق المنطقي. تستعير تحليلات ليبرالية غربية، وتزكيها بأخرى فقهية سنية، وأخرى كلامية اعتزالية، وأخرى فلسفية إشراقية. إن قيمة تلك الحركات تكمن في فعالياتها الإصلاحية لا في عمقها الفكري".
- عد إلى: العروي عبد الله، مفهوم الحرية،المركز الثقافي العربي، بيروت،1981 ص36.

[1] الجابري محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق ص26.

حضاري ضخم وإحياء لذاكرة عريقة لها سماتها ومقوماتها، فعكس بدقة الصراع بين هـــاتين المنظومتين على الصعيد النظري، فكان لكل تيار من تيارات الفكر العربي المعاصر إطـــاره المرجعي الذي يتحرك فيه ومن خلاله. فما هي الأطر المرجعية التي كان يفكر من خلالهـــا ممثلو التيارات الفكرية العربية؟.

1/ التيارات الإصلاحية العربية والتنمية:

تمثل هذه الاتجاهات، فيما يبدو، الاتجاهات الفكرية الأساسية المتنافسة في حلبة الفكـــر الإصلاحي العربي في الوقت الحاضر، ولكل منها موقفه المتميـــز مـــن قضـــية التنميـــة أو النهضة. فالعلمانيون الليبراليون، يرون المشكلة في الأساس في تخلف العرب تخلفـــا رهيبـــا عن إنجازات الغرب الرأسمالي[1].

والعلمانيون الماركسيون ليسوا أقل من العلمانيين حماسا للعلم والتكنولوجيا المتقدمة والموقف العقلاني، ولكنهم يميزون تمييزا صارما بين الغرب الرأسمالي و"الغرب" الاشتراكي، ويرون أن السؤال هو عمّن يوضع العلـــم والتكنولوجيا في خدمته: الأقلية أو الغالبية؟. ويرون المشكلة في تبعية العرب للغرب الرأسمالي، وخضوع مواردهم للاستغلال الخارجي بمعونة حفنة مستفيدة في الداخل، والحل في كسر التبعية وممارسة العرب لإرادتهم السياسية والاقتصادية المستقلة لمصلحة عامة الناس، ووضع العلم والتكنولوجيا في خدمتهم.

[1] جلال أحمد أمين، التراث والتنمية العربية، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد72، سنة1985 ص8.

– يمكن الرجوع في هذا الموضوع أيضا إلى: مجموعة من الباحثين، قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، مركز الدراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية، بيروت، يوليو 2004. وبالضبط إلى مقال بوقربة عبد المجيد، الثرات و إشكالية النهضة في الخطاب العربي المعاصر، ص187 وما بعدها.

أما التراثيون يرون المشكلة في تخلي العرب والمسلمين عن أصول الدين وقواعده، التي هي صالحة للتطبيق اليوم كما كانت دائما، وفي إتباعهم لفكر مستورد غريب عنهم لا يحقق الخلاص لا في الدنيا ولا في الآخرة.

والتيارات هذه يبادل كل منها الآخر بالرفض والاستخفاف، فالعلماني الليبرالي والماركسي يبادلان التراثي استخفافا باستخفاف، إذ كيف يستقيم، في نظرهما، التمسك بالتراث والدعوة إلى التنمية أو النهضة؟. أما التراثيون فيستخفون بمنتجات التكنولوجيا الحديثة، والتنمية قد لا تكون أكثر من تطبيق هذه التكنولوجيا الحديثة، وهم يتكلمون عن خصوصية موهومة في مواجهة تراث عالمي هو ميراث الإنسانية كلها، وعن تقاليد وقيم ثابتة وهي تخضع كأي شيء آخر للتطور مع تغير الظروف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية[1].

إذا كانت هذه التيارات تلتقي على صعيد واحد يجمعها وهو " كيفية بناء مشروع تنموي" فإن هذه الأطروحات جميعا تؤدي إلى نفي الذات، لأنها ذوبان في " الأخـــر " ذوبـــان فـــي "النموذج المثال". وبذلك لن يستطيع الفكر العربي المعاصر تشييد حلم نهضوي ثقافي مطابق لأنه كان ولا يزال لا يملك نفسه[2]، فهو يفكر باسم هذه السلطة المرجعية تارة وباسم الســـلطة المرجعية المنافسة لها تارة أخرى. إن التحرر من كل شكل من أشكال السلطة، واقصد بذلك

[1] المرجع نفسه ص9.

[2] الجابري محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص180.

سلطة "النموذج الماضي العربي" وسلطة "النموذج الحاضر الأوروبي" هو ما يجب أن تؤسس عليه نهضتنا الحديثة. ولن يتم ذلك إلاّ بواسطة منهج عقلاني علمي.

فعلى الرغم من إدراك المفكرين العرب جميعا على اختلاف اتجاهاتهم أهمية التنمية الفكرية، وأنها شرط ضروري للتنمية الشاملة غير أنهم لم يتمكنوا من تحديث العقل العربي أو تكوين عقل قادر على إنتاج فكر فاعل أصيل ومعاصر، إذ لا يمكن أن يعيش المجتمع حياة حديثة بغير فكر حديث. إن العقل الذي نـــحن بأمس الحاجة إليه هو ذلك العقل الذي يدرك الصيرورة التاريخية، ويتفاعل معها لا العقل المتحصن بالماضي أو العقل الذي يعيش خارج التاريخ من خلال التقاطه لمركبات ذهنية، وهذا بدوره يتطلب قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانحطاط الحضاري، ولها كذلك مواقف راسخة ضمن هذه الرؤية وعلى استعداد للتضحية في امتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع"[1] . ولهذا كان "مالك بن نبي" * من بين هذه النخب و رائدا في مجال التنمية على المستوى العربي، إذ يعتبر من الذين كتبوا في العالمين العربي والإسلامي عما يسمى اليوم بالتنمية، وتناولوا بشكل منهجي مستقل التراث والمعاصرة، فضلا عن كونه من الذين طرحوا من منظور نقدي فعال مشكلات التراث والمعاصرة، واقترحوا الحلول الحقيقية لها *.

[1] قرم جورج، التنمية المفقودة، دار الطليعة، بيروت 1981 ص06.

* "مالك بن نبي (1905-1973)، مفكر جزائري، مهندس ورجل اقتصاد، مهتم بالدراسات الاجتماعية، وأحد رموز الحركة الإصلاحية في الجزائر.

* عاش "بن نبي" في القرن الماضي نفس المشكلات التي نعيشها اليوم والناتجة عن العولمة والهيمنة الغربية في صورها القديمة، فكان من أولائك الذين حرصوا على تأكيد أن ثمة طريقا ثالثا للنهضة غير الطريقين الرأسمالي والاشتراكي ويبدوا أن الحلول التي قدمها لا تزال صحيحة اليوم إلى حد كبير.

2/ تصور "مالك بن نبي" لمفهوم التنمية:

أ / مفهوم الحضارة عند " مالك بن نبي " وتشكيل وعي الإنسان:

"الحضارة عند "مالك بن نبي" هي مجموع الشروط الأخلاقية والمادية التي تتيح لمجتمع معين أن يقدم لكل فرد من أفراده، في كل طور من أطوار وجوده، منذ الطفولة إلى الشيخوخة المساعدة الضرورية له في هذا الطور أو ذاك من أطوار نموه"[1]. فالحضارة إذن حصانة لحياة الإنسان، وفيها تأمين على مصيره، وتوفير لاحتياجاته، وحفاظ على شخصيته الوطنية والدينية.

والحضارة هي النتاج الحاصل ضرورة عن حركة المجتمع، حركة شاملة، في مجال الفكر والاقتصاد، وفي رحاب التوازن الروحي والمادي، فهي من صنع تاريخ الإنسان بعد أن تمده الطبيعة بالطاقات، ولكن إذا أحسن تكييف هذه الطاقات، وتوجيهها نحو أهداف محددة واضحة، وهذا الأمر مرهون بمدى الانسجام بين النمط الفكري الذي يحكم هذه الحضارة عبر التاريخ، وبين الطاقات المتوفرة أو التي يمكن توفيرها لتنفيذ الجانب العملي[2].

إن صناعة التاريخ عند "مالك بن نبي" تتم تبعا لتأثير طوائف اجتماعية ثلاث:[3]

أ/ تأثير عالم الأشخاص.

---

[1] بن نبي مالك، القضايا الكبرى، ترجمة عمر كامل مسقاوي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1991 ص43.

[2] للاطلاع على هذا الموضوع اكثر يمكن الرجوع إلى: بن نبي مالك، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، الفصل الرابع– الحضارة والأفكار– ترجمة بسام بركة، أحمد شعبو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى1988.

[3] بن نبي مالك، ميلاد مجتمع، ترجمة عبد الصبور شهين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، 1986 ص27.

ب/ تأثير عالم الأشياء.

ج/ تأثير عالم الأفكار.

لكن هذه العوالم الثلاثة لا تعمل متفرقة، بل تتوافق في عمل مشترك تأتي صورته طبقا لنماذج إيديولوجية من عالم الأفكار، يتم تنفيذها بوسائل من عالم الأشياء، من أجل غاية يحددها عالم الأشخاص، وكما أن وحدة هذا العمل التاريخي ضرورة فإن توافق هذه الوحدة مع الغاية منها، وهي التي تتسجم في صورة حضارة، يعد ضروريا أيضا.

وقد رأى "مالك بن نبي" أن الحضارة إذا كانت هي استيراد أشياء الأمم الأخرى، أو استعارة فكرها ومنتجاتها، فإن في هذا الفهم بذرة موت الطموح الحضاري للشعوب ولذلك يلاحظ أن الاستعمار يحاول دوما تنمية هذا الفهم العقيم للتحضر، فليس بالشراء للمصنوعات والأدوات يتم التخلص من التخلف من أجل صنع التقدم الحضاري.

إن مشكلة الحضارة تنحل إلى ثلاث مشكلات أولية: مشكلة الإنسان مشكلة التراب، مشكلة الوقت. فلكي نقيم بناء حضارة لا يكون ذلك بأن نكدس المنتجات، وإنما بأن نحل هذه المشكلات الثلاث من أساسها"[1].

ولا ينسى "مالك بن نبي" أهمية القيم وفعالية الروح، فالروح إذا ما اندفعت بالإنسان فإنما تندفع به لتوظف طاقاته وفكره طبقا لمثل أعلى، ينشر لونه وذوقه وفعله وأسلوبه على

[1] بن نبي مالك، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي و عبد الصبور شهين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، 1987 ص50. – يمكن الرجوع أيضا إلى: ولد أباه السيد، أعلام الفكر العربي، مدخل إلى خارطة الفكر العربي الراهنة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2010، ص135 ص136.

رقعته الجغرافية والبشرية معا، فإذا ما ارتسمت معالم هذه الرقعة، فذلك هو المجتمع في صورته المتحركة، يترك بصماته على صفحة التاريخ فنا وقيما وإنجازا، وتلك هي الثقافة في صورتها التاريخية.

بهذا الفهم للحضارة القائمة على الإنسان والتراب والوقت، لا بد من التأكيد على أن السمة العامة لهذه الحضارة تنبع من قواعد الأخلاق التي تضع في الأولوية كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم، وما ذلك إلا التعبير الواقعي عن روح القرآن الكريم.

وتأسيسا على ذلك يكون من أوليات أية حضارة أنها تستلزم رأسمال أولي يتكون من الإنسان والتراب والوقت، فهي مركبة من هذه العناصر الثلاثة الأساسية، ولا بد من أن يركبها العامل الأخلاقي، أعني يحتم تماسكها. وبدون هذا العامل يوشك أن تتمخض العملية عن (كومة) لا شكل لها، متقلبة عاجزة عن أن تأخذ اتجاها، أو تحتفظ به أو أن تكون لها وجهة، بدلا من أن تكون (كلا) محددا في مبناه، وفيما يهدف إليه[1]، من عناصر الحضارة من إنسان وتراب ووقت لن تجدي منفردة، إن لم يكن الجامع المشترك لها الأخلاق بمعناها الواسع، وهذا مبدأ عام وأساسي، وفقدانه يفقد العناصر الثلاثة فعاليتها.

ومن هنا فإذا كان لكل مجتمع كيفيته، وخصائصه المميزة، فيكون لكل مجتمع حضارته التي تنبع من قيمه الأصيلة. وبذلك يمكن الاستنتاج بأن التنمية التي تهدف إلى إيجاد حضارة

[1] بن نبي مالك، فكرة الإفريقية الآسيوية، ترجمة عبد الصبور شهين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة،2001 ص141.

" لا تشترى من الخارج بعملة أجنبية غير موجودة في خزينتنا، فهناك قيم أخلاقية، اجتماعية، ثقافية، لا تستورد وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها"[1].

لقد حذر "مالك بن نبي" من الهروب من الحاضر للاحتماء أو الالتجاء إلى التاريخ، والتغني بالأمجاد، وتحويل التاريخ إلى أنشودة رومانسية تغيبنا عن الحاضر وعن تحدياته، وما سماه في وقتها "بعصر الميكانيك وتحديات الميكانيك". الآن نواجه تحديات الإنترنت والتكنولوجيا في أقصى حالاتها تفوقا وتقدما، ونحن بأمس الحاجة إلى أن نكون في قلب العصر وأن نكون أيضا للمستقبل، ولن يكون الانبعاث إلا بأن نركز أقدامنا في الأرض واقعا، وأن نخطط ونبرمج لمستقبلنا ولن يكون مستقبلنا إلا باليد التي تعرف كيف توظف التاريخ، أما الانسياق الرومانسي وراء التاريخ، والذهاب إلى التاريخ بأكثر مما يجب، فسوف يغيبنا عن الساحات وعن الحاضر، وعن التحديات، ويبعدنا عن مطالب بناء واقعنا ومستقبلنا على السواء.

إن حل مشكلة الإنسان غير متوفرة في الفكر السياسي الذي يوجه حضارة الدول الكبرى لأنه فكر مادي بفرعيه: الرأسمالي والماركسي. ففي هذا الفكر الأوروبي والأمريكي تسود حلول أحادية الجانب أساسها المادة، وما ذلك إلا لأن هذه الفلسفات لا ترى في الإنسان إلا

[1] بن نبي مالك، بين الرشاد والتيه، ترجمة عبد الصبور شهين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1978 ص195

عالم أعداد وأرقام، بينما المسألة تختلف جذريا في الإسلام الذي ينظر للإنسان من زاوية الاستخلاف في الأرض وأن كل ما في الكون من موجودات ومخلوقات مسخرة له*.

الإنسان في نظر المسلم ليس الكم الذي تجري عليه الإحصائية والوزن، أي الشيء الذي تجري عليه تجارب المختبر وعمليات المصنع وحاجات الجيش، فالإنسان ليس الكم بل الصفة التي قرنها الله بالتكريم في سلالة آدم، فالمسلم يكرم هذه الصفة بصورة مطلقة كما هو منتظر فإن هذا التكريم له آثاره المحسوسة في الحياة، في التشريع وفي الآداب وفي العادات، فالإسلام يقر لأقل عبد رقيق الحق في العتق إذا تبين أن ربه ظلمه في العمل أو في الغذاء"[1].

ويعتبر "ابن نبي" الإنسان محور الفاعلية في حركة الحضارة، فله الدور الأول في المعادلة، لأن "الإنسان هو الذي يحدد في النهاية القيمة الاجتماعية لهذه المعادلة، لأن التراب والوقت لا يقومان ــ إذا اقتصر عليهما فحسب ــ بأي تحويل اجتماعي". كذلك نراه يقول:" إن الإنسان هو الشرط الأساسي لكل حضارة، وإن الحضارة تؤكد دائما الشرط الإنساني"[2]. لذا منح المفكر الجزائري "مالك بن نبي" أهمية بالغة للعنصر البشري (الإنسان) إذ يعتبر هذا الأخير أي الإنسان محور كل العمليات التنموية، الاقتصادية، الثقافية، الزراعية، الصناعية أي الحضارية، فكل شيء ينطلق منه (أي الإنسان) ويعود إليه. وفي هذا يقول "مالك بن نبي": "فالشخص في ذاته ليس مجرد فرد يكون النوع، وإنما هو الكائن المعقد الذي ينتج

---

* أكد مالك بن نبي أن الاقتصاد يرتبط بالقيم الحضارية ارتباطا لا يمكن معه أن نتصور نجاح خطة اقتصادية، تقتنع بأرقام وإحصائيات وأدوات مادية، إن لم يكن انجازها أخذا في الاعتبار قيمة الإنسان ذاته كقيمة اقتصادية أولى. للاطلاع أكثر عد إلى كتابه "المسلم في علم الاقتصاد".

[1] بن نبي مالك، في مهب المعركة، إصدار ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، 1981 ص163 ص164.

[2] بن نبي مالك، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى1986، ص174.

حضارة وهذا الكائن هو في ذاته نتاج الحضارة، إذ هو يدين لها بكل ما يملك من أفكار وأشياء"[1].

ب/ فكرة الفاعلية والمشروع الإصلاحي النهضوي عند "مالك بن نبي":

في إطار مشروعه الفكري العام وتحديد نوعية وطبيعة المشكلات التي يواجهها المجتمع الإسلامي، كرس "مالك بن نبي" أغلب جهده الفكري لبحث مشكلة نهوض المجتمع المسلم من الهوة الحضارية التي يعاني منها. وإذا كانت الأمة المسلمة اليوم تستدعي بقوة مشروع "مالك بن نبي" الإصلاحي النهضوي، فإنها تستدعي منه على وجه الخصوص مبدأ الفاعلية الذي احتل جزءا كبيرا من هذا المشروع.

لقد توفرت خاصية ــ الفاعلية ــ للرجل الغربي على المستويين: الفردي والاجتماعي وصارت تصبغ كل أفعاله وإنجازاته في إطار التاريخ، كما أنها على المستوى الاجتماعي هي القدرة على توليد ديناميكية اجتماعية، من خلال وضع المعادلة الاجتماعية في الحسبان ومعرفتها بدقة، وبالتالي الدخول في تخطيط منهجي لا يحتوي خليطا من الأفكار المتناقضة[2].

[1] بن نبي مالك، ميلاد مجتمع، مرجع سابق، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق 1974، ص26.

[2] بن نبي مالك، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، مرجع سابق ص54.

تقوم الفاعلية في فكر مالك "بن نبي" على قاعدة تبين الانطلاقة الإسلامية الأصيلة لهذا المفكر العظيم، ألا وهي الفكرة الدينية التي أعطاها "بن نبي" أهمية بالغة واعتبرها المركب الضروري للقيم الحضارية، والذي بفضله يحصل تركيب العناصر الأولية للحضارة[3].

وعلى هذا الأساس يؤكد "ابن نبي" أن من أهم المرتكزات لعلاج مشكلات الحضارة في العالم الإسلامي، الرجوع إلى الإسلام في صورته التي كان عليها على عهد الرسول(ص) والصحابة الكرام والسلف الصالح، باعتبار الإسلام هو الأساس لإعادة بناء حضارتنا[1].

إن المشروع الإصلاحي يبدأ بتغيير الإنسان، ثم بتعليمه الإنخراط في الجماعة ثم بالتنظيم فالنقد البناء. وتبدأ عملية التطور من الإنسان لأنه المخلوق الوحيد القادر على قيادة حركة البناء، وتحقيق قفزات نوعية، تمهيداً لظهور الحضارة. أما المادة فمهما يكن من أمرها تكديساً وزيادة، فإنها تبقى تجميع كمي لا يعطي معنى كيفياً نوعياً، إلا بسلامة استخدام الإنسان له.

فلكي يتحقق التغير في محيطنا يجب أن يتحقق أولاً في أنفسنا وإلا فإن العربي لن يستطيع إنقاذ نفسه ولا إنقاذ الآخرين، ثم إذا كان منهج الرسالة يقتضي التغيير، والتغيير يقتضي تغيير ما في النفوس أولاً لقوله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[2]. فالإنسان هو الهدف وهو نقطة البدء في التغيير والبناء ومهما جرت محاولات

[3] بن نبي مالك، شروط النهضة، مرجع سابق ص49 ص59 ص61.

[1] بن نبي مالك، وجهة العالم الإسلامي، مرجع سابق ص140.

[2] سورة الرعد ، الآية11.

تحديثية بوساطة الاستعارة، أو الشراء للمصنوعات ومنتجات التقنية، فإن هذه المحاولات ستكون عقيمة، طالما أنها لم تبدأ من حيث يجب. فالحل الوحيد منوط بتكوين الفرد الحامل لرسالته في التاريخ، والغني بأفكاره على حساب أشيائه.

إن نشوء الحضارة منوط بإدارة الإنسان الحضارية، وهذه لا يشكلها ويولدها أو يهبها إلا إيمان الإنسان بعقيدة تطلب منه خدمة الإنسان في حضارته، وهذا ما تعطيه الفكرة الدينية بأرقى مستوى.

القضية إذن في معادلة "بن نبي" ليست قضية أدوات ولا إمكانيات، بل القضية في أنفسنا، فعلينا أولا دراسة الجهاز الاجتماعي الأول أي الإنسان، فإذا تحرك الإنسان تحرك المجتمع والتاريخ، وإذا سكن سكن المجتمع والتاريخ. لذا رأى في حركة التاريخ حركة الإنسان وفي ركوده ركوده، مما وضعه أمام مشكلة تتصنف تحت عنوان الفعالية. "أي فعالية الإنسان في التاريخ"[1].

إن الفرد في مجتمع معين تمر حالات يكون فيها فاعلا، و حالات أخرى لا يكون فيها كذلك، وبرأي "بن نبي" الفاعلية تستثار في الأفراد حين يسود المجتمع القلق والشعور بالخطر، وتظهر الفكرة التي تحدد له طريق الخلاص. فالفاعلية عنده نتاج حالة خاصة من التوتر، فلا عمل لهذه العناصر الأولية – الإنسان والتراب والوقت – إلا إذا تفاعل معها العامل النفسي وهو التوتر– توتر في الضمير– أي توتر أخلاقي واقتصادي وعلمي ونفسي،

[1] بن نبي مالك، تأملات. دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1979 ص129.

وهو حالة نفسية دل التاريخ على أنها تنشأ في ظروف معينة، تكون فيها المبررات التي تكوّن الدوافع الإنسانية التي تدفع النشاط إلى أعلى قمته[2]. ولتحقيق الفعالية النهضوية المنشودة للإنسان يطرح "بن نبي" فكرة "التوجيه"، ويعود إلى مشكلة الفرد و توجيهه فيقول إنه يؤثر في المجتمع بثلاثة مؤثرات: بفكره، وعمله، وماله، ومن هنا يجب أن يوجد توجيه الثقافة وتوجيه العمل وتوجيه رأس المال.

إذن إن أول ما يجب عمله في بناء الإنسان هو تصحيح نظرته وتقويم فكره وتحديد منهجه والتأكد من سلامته. وفي هذا يقول "مالك بن نبي" مايلي: " التوجيه بصفة عامة، قوة في الأساس وتوافق في السير، ووحدة في الهدف فكم من طاقات وقوى لم تستخدم، لأننا لا نعرف كيف نكتلها"[1].

[2] المرجع نفسه، ص37 وما بعدها.

[1] بن نبي مالك، شروط النهضة، مرجع سابق ص84.

عد أيضا إلى: بن نبي مالك، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الطبعة الرابعة، 1984 ص67.

المبحث الثاني: المستجدات العالمية وعوائق التنمية في العالم العربي:

يمر العالم بمجموعة من المستجدات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي سوف يكون لها تأثيرا كبيرا على مستقبل عملية التنمية في كافة الدول، خصوصا الدول النامية ومنها الدول العربية. ولعل أهم هذه المستجدات العولمة، والمجتمع المدني، والخصخصة وكذا نمو قطاع المعلومات.

فالعولمة تعد واحدة من أهم التحولات والتغييرات التي يشهدها العالم، حيث اتسعت المجالات التي تؤثر فيها، في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو لدول معينة.

إنها تلك العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي، وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامل الإنتاج، سواء أكان رأسمال أو عمل أو تكنولوجيا أو غير ذلك، فالعولمة إذن تساوي التغير التكنولوجي، زائدا فتح الأسواق للتجارة الدولية والاستثمار، مضافا إليه التغير السياسي. وتميل أغلب الدراسات إلى اعتبار هذه الظاهرة نتاجا للتطور التقني المتسارع، في مجال المعلوماتية والنقل

والاتصال، وكمحصلة لتطورات اقتصادية وسياسية وثقافية، أدت إلى اشتداد النزوع الشمولي والتوسع في عصر الرأسمالية النفاثة*.

وعندما يخرج مصطلح ما من مجال الاختصاص الضيق، الذي ظهر فيه أول مرة، فإنه يصبح ملكا للجميع، وموضوعا لحديث الجميع. والأدبيات الكثيرة، والمتكاثرة في الغرب حول هذا الموضوع تتناوله، في الأعم الأغلب من هذه الزاوية، زاوية العموم والشيوع. وعلى هذا الأساس ينبغي للعالم العربي أن يساير هذه الظاهرة بوعي، وعليه أن يحترس من أبعادها، وما تحمله من ضرر وخطر، أو من نفع إن كان ثمة نفع[1].

إذن للعولمة وجوها متعددة، فهي عولمة سياسية، وعولمة اقتصادية، وعولمة ثقافية وعولمة إعلامية، وعولمة علمية وتكنولوجية، والخطير في الأمر كله، أن لا وجه من هذه الوجوه يستقل بنفسه فعلى سبيل المثال، لا عولمة ثقافية بدون عولمة سياسية واقتصادية تمهد لها السبيل وتفرضها فرضا بالترغيب والإجبار تارة وبالترغيب والتمويه تارة أخرى[2].

ولما كانت العولمة واقع قائم لا تملك دولة بمفردها تغييره، خاصة إذا كانت دولة نامية صغيرة، فلا مفر من التعامل معها على أنها ظرف خارجي يقيد حركتنا في بعض المجالات، كما أنه قد "يفتح أمامنـــا بعـــض الفرص في مجالات أخرى، فمن المهم لنا – حتى نتوقى

* أي الرأسمالية الصاعدة بقوة متنامية شبيهة بالقوة التي تندفع بها الطائرات النفاثة الحديثة. ورد هذا المصطلح في هانس– بيترمارتين وهارالد شومان، فخ العولمة ، (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية) سلسلة كتب عالم المعرفة (الكويت:المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب) العدد 238، أكتوبر 1998، ص31.

[1] الجابري محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، يونيو1997 ص136.

[2] التويجرى عبد العزيز ابن عثمان، تأملات في قضايا معاصرة، دارالشروق، الطبعة الأولى 2002، ص13.

المخاطر ونستفيد من الفرص المرتبطة بالعولمة – أن نفهم العولمة فهما جيدا، وأن يكون تعاملنا معها متسما بالحذر والإنتقائية"[1].

ومن هنا، كان لابد أن نفهم (العولمة) باعتبارها منظومة من المبادئ، يراد إكراه العالم كله على الاندماج فيها، وتبنيها، والعمل بها، والعيش في إطارها. وذلك هو العمق الفكري والثقافي والإيديولوجي للنظام العالمي الجديد.

لقد أدى ظهور هذا المفهوم إلى تباين حاد حول مدلوله، ومضامينه ومراميه، ويبدو أن هذا التباين ناتج عن صعوبة التكهن بآثار العولمة، وعن محاولات البعض حقن هذا المفهوم بدلالات إيديولوجية محددة، يراد لها أن تواصل فرض التصور الغربي، وهو التصور ذاته الذي يصور مجهود الأمم من أجل تحقيق تطلعات أفرادها أو تحديث مجتمعاتها، والتحكم في قدراتها البشرية والطبيعية وكذا الاستفادة منها بوصفه مجرد سباق أممي تتنافس فيه الأمم وفق ضوابط السوق[2].

إن أبرز ملامح العولمة هي ما يتبدى لنا من خلال التطورات المدهشة التي تعرفها مجالات الاتصال والتواصل عبر الأقمار الصناعية والحاسوب والإنترنت، ولذا تجد العولمة ترحيبا في بعض الأوساط على أساس أنها تهيئ فرصا جديدة للأسواق المتوسعة ولانتشار التكنولوجيا والخبرة الإدارية. إن النظام العالمي الجديد قد صاغت الدول المتقدمة، وعلى

[1] العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية، ص56.

[2] نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة، بن عكنون الجزائر ص145.

رأسها أمريكا شروطه، إذ تجد فيه تلك الدول حلا لبعض إشكالاتها الاقتصادية، كما تضيف رصيدا من المنافع إلى رصيدها. لقد رأى "بول هيرست"* و"غراهام تومسون"* أن خطاب العولمة يقدم فرصة جديدة للتنمية في الدول الصناعية المتقدمة بعد إخفاق سياساته أو جوانب منها في الثمانينات[1].

كما أنها تبشر بقدر أكبر من الإنتاجية وبمستوى معيشة أعلى، وعلى النقيض من ذلك، فإن هناك خشية من العولمة وإدانة لها في أوساط أخرى خاصة العربية منها، بسبب ما قد تجيء به من عدم استقرار وتغييرات غير مرغوب فيها، كانهيار الإنفاق الاستهلاكي وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وزيادة الفقر والأزمات المالية. كل هذه المعاملات تكشف في الحقيقة عن " ممارسات تتسم باللاأخلاقية واللاإنسانية، فلا مراعاة لحقوق الإنسان الأساسية، كحق الحياة والملكية والتعبير، ولا مراعاة لمصالح الشعوب الضعيفة اقتصاديا، ولا مراعاة لتحقيق العدالة"[2].

وصفوة القول فإنه بالرغم من مبررات من يرفضون العولمة ومنطق من يقبلوها، فإنها تبقى ذات تأثير محسوس يتزايد مع تسارع عملياتها ليشمل الدول كافة، ومن ثم لا يجدي مع ظاهرة العولمة القبول أو الرفض المطلق بل يتطلب الأمر وجود إدارة اقتصادية كفؤة قادرة

* "بول هيرست"(1947–2003)، عالم اجتماع بريطاني ومنظّر سياسي.

* "غراهام تومسون"(1933/1875)، أستاذ الاقتصاد السياسي في قسم السياسة والدراسات الدولية (POLIS)، كوبنهاغن، دنمارك.

[1] عبد الرحمن أسامة، تنمية التخلف وإدارة التنمية / إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1997 ص66.

[2] مجموعة من المفكرين، فلسفة النقد ونقد الفلسفة في الفكر العربي والغربي، أعمال الندوة الفلسفية الخامسة عشر التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ماي 2005 ص348.

على تقليل مخاطر العولمة والوصول بمكاسبها إلى الحد الأقصى، وهذا يشكل التحدي الرئيسي الذي يواجه الدول النامية ومنها الدول العربية، وهي عملية في غاية الصعوبة في ظل منظومة اقتصادية كونية سريعة التغيير. يؤكد "إبراهيم العيسوي"* أن آثار النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الدول المتخلفة، منها ما هو سلبي، ومنها ما هو إيجابي. ولكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرد. فالدول المتخلفة التي حققت تقدما في مجال التصنيع، والتي اكتسبت بالفعل مزايا نسبية مهمة في بعض الصادرات الزراعية سوف تحظى ببعض المكاسب. أما بقية الدول المتخلفة، فقد لا تكون مؤهلة للاستفادة من المزايا المحتملة للنظام الجديد إلا بعد إعادة هيكلة اقتصاداتها وتوفير المتطلبات اللازمة لزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة. وهذا يتطلب وقتا قد يطول، كما أنه يتطلب ما يطلق عليه إرادة التنمية واستراتيجيا جديدة للتنمية[1].

أما فيما يخص التحدي الثاني فيتمثل في المجتمع المدني، فقد تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وتصاعدت نشاطاتها وتأثيراتها مع بواكير القرن الحالي، وقد حظيت هذه المؤسسات بشرعية مثيرة للإعجاب، وكان للتحول الديمقراطي الذي حصل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية أثرا بارزا في انتعاش مؤسسات المجتمع المدني، وأخذت العديد منها تمارس دورا مؤثرا على الصعيد العالمي. إن المجتمع المدني هو ذاك الإطار الاجتماعي الخاضع لنظام معين ينضبط له

* "إبراهيم العيسوي" مفكر ورجل اقتصاد مصري.

[1] عبد الرحمن أسامة، تنمية التخلف وإدارة التنمية / إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق ص91 ص92.

الأفراد المكونون له، دون أن يتم ذلك نتيجة سلطة قهرية، حيث يلتزم الفرد بمجموعة من الضوابط في سلوكه اليومي بشكل إرادي، نظرا للاقتناع الذي يحصل عنده بأهميتها بالنسبة للسير الجيد للحياة الجماعية التي توافق إلى درجة كبيرة مصالح الفرد المنتمي إلى هذا المجتمع وأهدافه وطموحاته. وبثبوت هذا النظام داخل المجتمع المدني يمكننـــا القول إنه يتمتع باستقلالية نسبية عن المؤسسات المشكلة للدولة، لأنه لا يتوقف عليها دائما في مواصلة سيره والحفاظ عليه. كما يتمتع باستقلالية أيضا عن الأهواء والميول الفردية، لأنه يتوفر على كامل الحصانة كي لا يتزعزع مع ظهورها ولكي يقف في وجهها لدحضها[1].

وتتبع فلسفة عمل مؤسسات المجتمع المدني من فكرة المبادرات الذاتية للأفراد، من منطلق تفاعلهم وأيمانهم بقدرتهم على الفعل والتأثير في الفضاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه. وقد أخذت الدول تعترف بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع الذي يسعى على ترسيخ الدور الذي يقوم به، مع الاستقلالية والتميز عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص ويطلق اليوم على نشاطات مؤسسات المجتمع المدني بالقطاع الثالث. كما ينطلق تحليل عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال الدور التنموي لهذه المؤسسات، وهو يشمل إنماءا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

لذا فإن مؤسسات المجتمع المدني تمكن الإنسان من المشاركة، ومن إعلان رأيه وتلبية حاجاته وتنمية طاقاته والسيطرة على حياته، ومن المتوقع أن يتعزز دور مؤسسات المجتمع المدني عالميا مع مرور الوقت كنتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية،

[1] عبد الحي أزرقان، المجتمع المدني: محاولة تعريف وتحديد، مجلة فكر و نقد، النسخة الالكترونية، العدد3 ص16.

واعتماد سياسات الإصلاح الهيكلي من ناحية ثانية، وما يترتب عليها من تراجع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، ومن تشجيع للخصخصة. وتعد مؤسسات المجتمع المدني اليوم واحدا من أكثر الأطر المؤسسية ملاءمة من الناحية التنظيمية، والتي تشكل وسيلة ملائمة ذات أدوات فاعلة للتعرف على أكثر القضايا الاجتماعية والتعامل معها، ولتقديم الخدمات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة مقبولة وذات جدوى مالية وسياسية.

أما فيما يخص الخصخصة فلقد اجتاحت دول العالم الآن هذه الظاهرة التي أوصى بها بعض السياسيين في دول غرب أوربا، وأصبحت أحد عناصر سياسة الإصلاح الاقتصادي. فهي سياسة تحويل المشروعات العامة إلى المشروعات الخاصة، وهذا التحويل يرتبط بتحولات اقتصادية واجتماعية سابقة ولاحقة، لا يمكن تطبيقها إلا في بيئة تتميز بالحرية الاقتصادية، كما تتضمن الخصخصة إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية وتشغيل وإدارة وإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص، سواء كان محليا أو أجنبيا[1].

ويرجع بروز الخصخصة واكتسابها أهمية متصاعدة إلى التحول الكبير الذي حدث في إستراتيجية التنمية التي أتبعتها معظم الدول النامية*، وذلك من إستراتيجية شمولية ارتكزت على التوجيه المركزي للاقتصاد، إلى إستراتيجية ترتكز على آلية السوق في تخصيص الموارد، وتستهدف تحرير الاقتصاد من القيود وانفتاحه على الخارج وإفساح مجال أكبر أمام

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ، مصر 1999، ص03.

* شهدت الثمانينات موجة عارمة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة أو التخصيصية) في كثير من بلاد العالم بما في ذلك عدد من الدول التي كانت تنتسب إلى النظام الاشتراكي. وقد صاحب ذلك نشاط محموم لمراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي ودور التخطيط والتدخل الحكومي في إدارة الاقتصاد القومي، وإعادة تحديد المساحة المتاحة لكل من السوق والقطاع الخاص في تحقيق التنمية.

القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. لقد ظهر هذا الطرح على الساحة في الوطن العربي، حيث بدت الدعوة فيها واضحة لما يسمى بالانفتاح الاقتصادي والخصخصة ونظرية السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي.

لقد أكد "محمد السيد سعيد"* أن الهدف الأساسي هو التنمية، ولهذا وجب الدخول في الفضاءات الواسعة بدلا من الانغلاق لتحقيق ذلك، ويضرب مثلا بكوريا الجنوبية التي تعتبر من أكثر الدول تبعية للمراكز الرأسمالية العالمية في مجالات التجارة والمال والاستثمار وحركة التقانة، ولكنها أحد أهم مصادر المعونة للآخرين ومن بين الدول المتطورة[1]. كما تتباين أسباب تبني عملية الخوصصة من دولة لأخرى حسب المنفعة التي تصبو المؤسسة لتحقيقها وكذلك بالقياس على درجة التطور الاقتصادي والمستوى التكنولوجي، إلا أن جميعها تهدف إلى تحقيق أكبر إيراد لصالح الفرد والدولة وبتكلفة أقل خدمة للمجتمع.

أما فيما يتعلق بالتحدي الآخر وهو نمو قطاع المعلومات، فبرغم تعدد الآراء وتباينها إزاء هذه الظاهرة العالمية، وآثارها المرتقبة على المدى القريب والبعيد، إلا أنها تتفق جميعا في أن تكنولوجيا المعلومات تختلف اختلافا جوهريا عن سوابقها وأنها قد أصبحت بالفعل عاملا حاسما في تحديد مصير عالمنا، دوله وأفراده.

لقد أصبح قطاع المعلومات يمثل أحد الدعائم الرئيسة للاقتصاد المبني على المعرفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن معدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات

* "محمد السيد سعيد"(1950 – 2009) هو كاتب ومحلل سياسي مصري.

[1] عبد الرحمن أسامة، تنمية التخلف وإدارة التنمية / إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق ص51 ص52.

سجلت نموا هائلا في الدول المتقدمة بخلاف عما هو جاري في الدول السائرة في طريق النمو، والتي تعرف تباطأ واضحا في هذا المجال*، مما يستدعي من الحكومات الآن وضع الاستراتجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لردم الفجوة الرقمية التي لا تنفك أن تتسع بين هذه الشعوب[1].

ونظرا لانتشار منظومة تكنولوجيا المعلومات وانصهارها في الكيان المجتمعي، فإن تأثيرها في المجتمعات بات واضحا، فلم تعد– كعهدنا بها فيما مضى– شاغل السياسات القطاعية كالتعليم والإعلام والصحة والصناعة وغيرها، بعد أن أصبحت تحتل موقعا بارزا في فكر القيادات السياسية للدول، بل تجاوزت ذلك لتصبح أحد البنود الأساسية في أجندة السياسات الإقليمية والعالمية. كما تبرز أهمية المعلومات اقتصاديا في ضوء تعدد الأدوار لاقتصادية لها، فالمعلومات سلعة اقتصادية، وخدمة اقتصادية، وبرامجها وبنوك بياناتها محتواها بمنزلة أصول اقتصادية وذلك علاوة على كون المعلومات موردا حيويا مساندا لجميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى. "إذ فقراء العالم في الدول المتخلفة قد أتيح لهم بوسائل الاتصال العالمية الإعلامية، التعرف إلى أحدث منجزات العصر ووسائل الترف والترفيه وسلع الاستهلاك البذخي. كما قادتهم إلى محاولة البحث عن فرص عمل في الدول المتقدمة"[2].

* تشير خبرة العقود الخمسة الماضية إلى أن ما تحقق من انجازات في الدول النامية، كان مصحوبا بتزايد تبعية هذه الدول تكنولوجيا للدول الصناعية. وأن الدول النامية قد هونت من شأن المساهمة التي يمكن أن يقدمها التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في تنميتها. ومن تم لم يحدث التزام كاف بتخصيص الموارد اللازمة لزيادة الاعتماد على النفس في المجال التكنولوجي. وطبقا لبيانات اليونسكو، لم يزد ما خصصته الدول النامية لهذا الغرض عن 0.5 %.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية مرجع سابق ص20.

[2] عبد الرحمن أسامة، تنمية التخلف وإدارة التنمية / إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق ص67.

نستخلص، مما قيل، أن تكنولوجيا المعلومات هي الداء وهي الدواء، فهي أمضى الأسلح في مواجهة ظواهر التعقد، وذلك بفضل قدرتها على احتواء الكم الهائل من البيانات اللازمة للتعامل مع الظواهر المعقدة، بجانب توفيرها الوسائل العملية من برامج وأساليب إحصائية ونماذج محاكاة لمعالجة هذا الكم الهائل، لاستخلاص الجوهر وانتزاع النظام من وسط الفوضى. لقد فرض علينا فيما مضى أن نختزل تعقد الواقع حتى يدين لقدرة وسائلنا الذهنية، وآن الأوان لكي نواجه التعقد على حقيقته وجها لوجه، عسى أن يؤدي ذلك بنا إلى وضع أيدينا على "الأيدي الخفية" التي استسلمنا طويلا لأقدارها[1].

إن إطلاق وصف التنمية على ما حدث وما زال يحدث للاقتصاد والمجتمع العربي، لهو وصف أقرب إلى السخرية منه إلى وصف الواقع، يراد بإطلاقه تسكين الناس وتخضيرهم حتى يتمكن الجراح الغربي من إتمام مهمته. فالدخل يبدو وكأنه يتعاظم والسلع تتكاثر، والمدن تتضخم، والمدارس تتضاعف، والسفن تأتي بالبضائع وتذهب بغيرها، والناس تهاجر وتأتي بالسلع، والأمر يبدو وكأن تنمية تحدث، والذي يحدث في الواقع ليس أكثر من عبث الأجنبي بأمة لا تدري ما تصنع[2].

فالتنمية اذن فلسفة استراتيجية تترجم واقع المجتمع ورؤيته لطبيعة الحاضر والمستقبل، ومن ثم فلابد أن تكرس كل الاهتمامات وتحشد مختلف الطاقات في سبيل تهيئة الأجواء وتوفير الظروف المواتية لقيامها في مختلف جوانب حياة المجتمع، غير أنها تواجه في العالم العربي

[1] نبيل علي، الثقافة العربية و عصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، مجلة عالم المعرفة، العدد256 يناير2001 ص87 ص89 ص129.

[2] جلال أحمد أمين، التراث والتنمية العربية، مرجع سابق ص21.

مجموعة من الصعوبات وفي كل المجالات، سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا واجتماعيا، وكانت هذه الصعوبات بمثابة عوائق أمام تقدمها. ولكي تتضح لنا الصورة أكثر لا بد من التعرض إلى هذه العوائق في المجالات المذكورة آنفا.

1/عائق التنمية الاجتماعية:

من الأمور المسلم بها أن الواقع العربي يعيش حالة من التخلف بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إذ هي حقيقة يسلم بها معظم المحللين للموضوع من العرب وغير العرب، بل إن البعض يذهب إلى حد تصور الحال على أنه نوع من"الأزمة" يتوقف على حلها إمكان تقدم الوطن العربي، وإن الفشل في حلها يهدد الحضارة العربية كلها بفناء حقيقي. إن نتصور تخلف المنطقة العربية على أنه تخلف ترجع أصوله إلى تخلف البناء الداخلي لهذه المنطقة، أو بسبب عدم قدرة هذه المجتمعات إدخال أو استيراد ميكانزمات التحديث التي جربتها المجتمعات الغربية المتقدمة لتصور خاطئ،[1] كما أن الأمية في الوطن العربي ظاهرة ما زال يعاد إنتاجها وتكريسها، وإذا كانت الإحصاءات الراهنة ترتفع بالمعدل العام للأمية في الوطن العربي، فإن المقارنة بين حال الأمية اليوم وحالها قبل عقد أو عقدين من السنين تشير إلى أن نسبتها في ارتفاع مستمر. فعدد المتعلمين اليوم أكبر من عددهم بالأمس، ولكن نسبة هذا العدد إلى مجموع السكان في الوطن العربي هي الآن أقل مما كانت عليه قبل بضع سنين.

[1] حجازي أحمد مجدي، المثقف العربي والالتزام الإيديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي، المستقبل العربي العدد81 نوفمبر 1985 ص12 ص13.

هناك إذا إعادة إنتاج مستمرة ومتزايدة لنسبة الأمية وبالتالي لعدد غير المتعلمين، في كل قطر عربي. أما مفعول هذه الظاهرة على تطور الفكر العربي وتقدمه فهو مفعول سلبي واضح: ذلك أن النتيجة المباشرة والحتمية من انخفاض نسبة المتعلمين هي ضيق قاعدة هرم النخبة المثقفة غدا، وبالتالي ضيق دائرة النشاط الثقافي وطفوها على سطح المجتمع مما يكرس ويعمق الانفصال والانقطاع بين المجتمع والفكر ويقلل من فرص ظهور طاقات فكرية خلاقة[1].

لقد أكد الدكتور"أسامة عبد الرحمان" على استحالة الانطلاقة النهضوية التنموية الحقيقة، ورأى أن معظم أسباب التخلف داخلية تتمثل في الأنظمة السلطوية بمختلف أشكالها، والتي تقذف بالمجتمع العربي إلى ردهات مظلمة لا تبدو فيها بارقة أمل للخروج إلى رحاب العصر[2].

ويضيف قائلا: "بقدر ما إن حالة التخلف تركة من الحقب الاستعمارية، إلا أن القوى الاستعمارية أو جدت بعد خروجها قوى لعبت دورا في إغراق الوطن العربي في دوامة من الصراعات وعسكرة الاقتصاد، وخصوصا إسرائيل التي أضحت القوة التي أنيطت بها مهمة حراسة التجزئة والتخلف في الوطن العربي، الأمر الذي سهل للعديد من الأنظمة السياسية أن تواصل المسير في عربات القطار الأمريكي الاستسلامي، في الوقت الذي شددت فيه من

[1] الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية سبتمبر 1990 ص69 ص70.

[2] الجاسور ناظم عبد الواحد، المأزق العربي الراهن: هل إلى خلاص من سبيل؟، قراءة لأسامة عبد الرحمان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، العدد266، السنة2001، ص124

سياسة قمعها الإنسان العربي، وتهميشه وتغييبه تحت مظلة مكافحة الإرهاب، وانضمت إلى تحالف استراتيجي أمريكي – صهيوني هدفه اجتثاث ما تبقى من أسس النهوض القومي العربي"[1].

لقد كان لذلك التدهور المروع كلفته الاجتماعية الكبيرة: البطالة المتزايدة، والتهميش الاجتماعي، والفقر المتفاقم، وتدهور مركز الطبقة الوسطى في المجتمع، ثم ما تولد على ذلك من ظواهر كالعنف الاجتماعي، والعنف السياسي، وتحلل منظومة القيم، وتفكك الأسرة، وخراب النظام التعليمي، كما انهار الأمن الاقتصادي والغذائي في الوطن العربي نتيجة ذلك كله. وبالطبع، لا بد وأن يوازي ذلك ردود فعل تبدأ بحركات للرفض والاكتئاب الاجتماعي خاصة عند الشباب.

ثم في مرحلة تالية يتسرب شعور عدم الاحترام وانهيار هيبة الدولة، حينما تبدأ الفئات في تحديها أو التمرد عليها علنا. وهكذا، فإن عددا متزايدا من الأفراد والجماعات والتكوينات يتولد لديه يأس، أو عدم ثقة في أن القنوات الشرعية للمطالبة بالحقوق أو التظلم من الحيف، إما أنها غير موجودة أو مسدودة أو غير فعالة أو غير منصفة[2].

2

[1] المرجع نفسه ص125.

[2] حسيب خير الدين وآخرون، مستقبل الأمة العربية، التحديات ... والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، فبراير 2002 ص329 ص330.

/عائق التنمية الاقتصادية:

لقد تدهورت معدلات النمو في البلدان العربية، والسبب في ذلك إنما راجع إلى فساد السياسات الاقتصادية الرسمية، وعن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر دون ضوابط، وما استتبعه ونجم عنه من بيع ممتلكات الدولة والشعب إلى أفراد خرج أكثرهم من رحم بعض فساد القطاع العام والنهب المنظم للثورة وللمالية العامة، والناجم أيضا عن سياسات الاستدانة وتبعاتهـــا الخطيرة على مالية الدولة، والانصراف المتزايد عن القطاعات الإنتاجية إلى قطاع التجارة والخدمات ومجمل أشكال الاقتصاد الطفيلي والناجم أيضا عن سوء التدبير للفجوة المتزايدة بين الموارد والسكان وسوء تدبير المال العام، والإنفاق على برامج التنمية وهدر الموارد، وسوء تدبير برامج تنمية الأسرة[1].

كما أن الصناعات العربية ما زالت في مراحل نشوئها وتطورها الأولى، فهي تعتمد بصورة كبيرة على الصناعات الاستخراجية (استخراج النفط الخام وقليل من المعادن)، والصناعات التحويلية (في البلدان العربية) تنمو بصورة ثابتة، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة الجودة التنافسية الدولية. أما بالنسبة لصناعات التكنولوجيا العالية فما زالت الجهود العربية فيها في الطور الجنيني أو ما دون ذلك، ناهيك عن معوقات أخرى كالنقص في توفر الكوادر المدربة والإدارية، وعدم تشجيع جهود البحث والتطور الوطنية، وضعف الجهود الرامية إلى

[1] المشروع النهضوي العربي، بحث أعده مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير2010 ص17.

الاستفادة من إمكانيات التكامل في توزيع الموارد البشرية والطبيعية بيـــن مختلف الأقطار العربية.

وتأتي التحديات الاقتصادية الإقليمية أيضا من دول الجوار، وتتمثل في التنافس على المصادر الطبيعية والأسواق والمكانة السياسية الإقليمية، والمصادر الطبيعية المرشحة لهذا التنافس في مياه الأنهار، والجوف القاري(مياه البحار) وحقول النفط والمناجم في مناطق التخوم الحدودية[1].

ومما تجدر ذكره عن محاولات التكامل أو الوحدة أو الاتحاد، فلم تحظى بالجدية اللازمة من قبل الدول العربية، بل جاءت هذه المحاولات وكأنها مصممة من أجل الاستهلاك المحلي، وخير دليل على ذلك أن هذه الاتفاقات لم تكن شاملة، وإنها تشكو من عدة ثغرات بحيث أصبحت عديمة الفائدة*، فالسبب الأكثر أهمية والذي قد يعيق أي تقدم مستقبلي، هو أن الدول العربية لم تضع في حسابها أن فوائد وتكاليف، أي محاولة للتكامل يجب أن توزع توزيعا عادلا بيـــن الدول العربية المعنية[2].

إن اقتصاديات الأقطار العربية منفردة كانت أو مجتمعة، موجهة لتلبية احتياجات أسواق المستعمرين بدلا من أسواق المنطقة، إذ اقتصرت اقتصاديات هذه الأقطار على إنتاج

---

[1] حسيب خير الدين وآخرون، مستقبل الأمة العربية، التحديات ... والخيارات، مرجع سابق، ص322 ص323.

* في رأي الدكتور"غدي قصور" إن هذه النقطة ليست ذات أهمية كبرى لأن معظم الدول العربية تعتبر دول نامية وأن الاختلافات لم تظهر إلا بعد عام 1973. بالإضافة إلى هذه الاختلافات التي لا تعزى فقط إلى اختلاف مستوى التنمية وإنما إلى القدرة على تمويل عملية التنمية. وفي اعتقاده الدول العربية لم تسلك الطريق الصحيح باتجاه التكامل الاقتصادي. فعلى سبيل المثال اختارت هذه الدول " التكامل السوقي " من خلال تحرير التجارة دون التوفيق بين السياسات الاقتصادية ودون إجراء التغييرات الهيكلية اللازمة.

[2] غدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983، بدون طبعة، ص287 ص288.

وتصدير المواد الخام الرخيصة لتلبية احتياجات الصناعة الغربية، مقابل استيراد المواد الاستهلاكية المصنعة في الدول الغربية وبأثمان باهظة نسبيا، وعلى الجانب الاجتماعي خلق الاستعمار في كل قطر فئة قليلة من الأعوان سلمت إليها مقادير الأمور السياسية والاقتصادية، وقد استعملت هذه الفئة كل نفوذها لتكريس الأمر الواقع، وعملت كل ما في وسعها لمنع أي تغيير في الهيكل الاجتماعي، أو السياسي، أو الاقتصادي في كل قطر.

وبالإضافة إلى ذلك فقد استطاعت هذه الفئة من خلال نفوذها على السلطة السياسية في معظم الأقطار، التأثير سلبيا على المحاولات الجماعية التي تمت في مجال التعاون الاقتصادي العربي. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن مصالح الفئات المتسلطة على مقادير الأمور لم تكن متناقضة مع مصالح الجماهير العربية فحسب، بل كانت متناقضة مع بعضها البعض على الأقطار المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تكريس القطرية وحالة التشتت الذي نعيشه اليوم. وقد ظهرت الآثار السلبية لهذا التناقض عند صياغة الاتفاقيات الجماعية العربية، وفي مواقف الأطراف المتفاوضة، وعند اختيار أسلوب وضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ[1].

3/عائق التنمية الثقافية:

لا جدال في أن التشوه في الأوضاع المادية في المجتمع العربي بدءا من الازدواجية وعدم التكافؤ بين القطاعات الإنتاجية، والناتج من نهب خارجي وسيطرة المركز الرأسمالي

[1] المرجع نفسه ص281

على تلك المجتمعات، مرورا بتغير هيكل البناء الداخلي ومظاهر التمايز في توزيع الثروة وظهور التناقضات الاجتماعية بين الفئات المتمايزة، ليس فقط داخل البلدان العربية، ولكن أيضا بين البلدان ذاتها، إذ نجد بلدانا تملك مصادر الثروة وغيرها تفتقد هذه المصادر، إلى جانب عدم وجود تنظيمات مؤسسية للثقافة القومية، وتفتيت المثقفين العرب وظهور الصراعات بين الاتجاهات السياسية بين البلدان العربية، كما أصبحت الثقافة تمر بمرحلة الأزمة، وانعكس كل ذلك على المثقف العربي. ولا شك في أن أهم مظاهر التخلف والتشوه الثقافي يتمثل في اغتراب المثقف عن تاريخه وعن واقع مجتمعه[1].

وليس غريبا أن سادت في عصرنا هذا في بلداننا العربية مظاهر التخلف الفكري، ولعل من أهمها ماضوية التفكير الثقافي العربي المعاصر، إذ كلما اجتمع المفكرون في ندوة أو فتحوا حوارا نجدهم منشغلين بتصفية حسابات الماضي أكثر من انشغالهم بقضايا الحاضر، مع العلم أن التغني بالماضي مظهر غير صحي لأنه يصرفنا أو يستخدم لصرفنا عن النظر في تخلفنا الحالي[2].

إن الجانب الأخطر في هذا التحدي هو الجانب الاتصالي منه، ونقصد بذلك شبكات الاتصال والإرسال الفضائية الأجنبية القادرة على اختراق الحدود السيادية بمادتها الإعلامية والثقافية، ومنها إلى اختراق الجدران والعقول في كل عائلة عربية، والمواطن العربي سيكون مهيأ لاستقبال ما يتساقط عليه من مواد إعلامية وثقافية خارجية، بخاصة إذا كانت

[1] حجازي أحمد مجدي، المثقف العربي والالتزام الايديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي، مرجع سابق ص19

[2] مجموعة من المفكرين العرب، قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص259 ص260.

جيدة الإنتاج والإخراج*."إن الهيمنة الثقافية بواسطة الإعلام ووسائله المتطورة التي غدت لا تعرف الحواجز ولا الحدود، ووسائل البث التلفزي عبر الأقمار الصناعية، هي اليوم على رأس قائمة الأولويات في برامج الدول الصناعية الكبرى ومخططاتها، وتستهدف هذه الهيمنة بلدان العالم الثالث أساسا، وفي مقدمتها بلدان الوطن العربي"[1].

كما تمر التحديات الثقافية – أيضا – عبر المهاجرين غير العرب إلى الوطن العربي، سواء طلبا للعمل كما في منطقة الخليج، أم هروبا من الجفاف أو القحط أو المجاعة أو الحروب الأهلية كما في حالة السودان. وربما كان الأكثر خطرا ما تتعرض له أقطار الخليج العربية من استقرار أعداد متزايدة من العمالة الآسيوية على أراضيها، ونشأة جيل ثان من أبناء هذه العمالة في تلك الأقطار[2].

4/عائق التنمية السياسية:

تعاني الحياة السياسية العربية اليوم انسدادا خطيرا قادت إليه سياسات التسلط، واحتكار السياسة والسلطة من قبل نخبة ضيقة، أو عائلة، أو طائفة، أو حزب حاكم، وتهميش سائر التعبيرات السياسية الأخرى، وإطلاق قوى الأمن والاستخبارات في الشؤون العامة، وانتهاك القانون وتزوير إرادة الشعب في الانتخابات، وخرق استقلالية القضاء وإخضاعه للسلطة

* يمكن الإشارة في هذا الاتجاه إلى أقطار المغرب العربي التي ازداد مشاهدة أو استماع مواطنيها للبرامج المبثوثة من ايطاليا وفرنسا واسبانيا والتأثير الأبعد مدى قد يكون هو تراجع اللغة والثقافة العربية، وإضعاف الهوية والانتماء ونمو عادات وأنماط استهلاكية تكرس التبعية للخارج على كل المستويات.

[1] الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص72.

[2] حسيب خير الدين وآخرون، مستقبل الأمة العربية، التحديات ... والخيارات ، مرجع سابق، ص324 ص325.

التنفيذية، وتكميم الصحافة بتسليط سيف الرقابة عليها، واحتكار الإعلام السمعي – البصري، وفرض أحكام الطوارئ والقوانين الاستثنائية وإنشاء محاكم غير قانونية لمحاكمة سجناء الرأي، وتجريد المعتقلين من حقوق الدفاع ومن الضمانات القانونية والدستورية للمحاكمة العادلة، والتضييق على حرية البحث العلمي، وانتهاك أبسط الحقوق المدنية كالحق في السفر والتنقل وحرمان المرأة من حقوقها الطبيعية، وتجاهل مطالب المجتمع والمنظمات المدنية والمعارضة ومواجهتها – في معظم الأحيان – بقسوة، وقد ذهبت الأزمة بالنظام السياسي للدولة العربية إلى حدود تحويل الدولة إلى جزء من أملاك الحاكم، على نحو ما تعبر عنه سياسة التوريث وتحويل الجمهوريات إلى ملكيات جديدة مطلقة[1].

كما غابت دولة المؤسسات، بحيث أخذت تقفز إلى سدة القيادة حركات انقلابية بين العسكريين الذين سرعان ما غاصوا في مشاكل السلطة، وهيمنة الحزب الواحد، مما أوقع الأنظمة في دائرة الضعف السلطوي وغياب المشاركة السياسية الفعلية، الأمر الذي ترتب عليه أن المشاكل الأمنية استحوذت على الاهتمام الأكبر والحصة الكبيرة من الميزانية التي كان من المفروض أن يخصص جزء كبير منها للعلم والتنمية، بدلا من التسلح المفرط بحجة مواجهة التحديات الخارجية[2].

ولا يبدو حتى الآن أن الأنظمة العربية تستجيب بقدر كاف وسريع للتحولات الديمقراطية في العالم. فباستثناءات قليلة ومحدودة وناقصة، لا تزال بعض الأقطار العربية

[1] المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق، ص18 ص19.

[2] الجاسور ناظم عبد الواحد، المأزق العربي الراهن: هل إلى خلاص من سبيل؟، مرجع سابق، ص127.

دون دساتير مكتوبة، ناهيك عن احترام ما هو مكتوب منها ومعظمها دون تمثيل شعبي في برلمانات أو أحزاب سياسية، والمشاركة الشعبية بالتالي معدومة أو محدودة، والحقوق الأساسية للمواطن ما بين منتهكة كليا أو جزئيا، والسلطة بعيدة عن التداول. وحتى من خطى منها بتوجهات سياسية على طريق الديمقراطية، فهي لا تزال بطيئة الخطى ومحدودة وخجولة. وهي كلها أوضاع لا يمكن لها أن تستمر وسط يقظة الشعوب في العالم، ومنها الشعب العربي[1].

إذن من الصعب تصور استمرار الأوضاع العربية الحالية وطريقة الحكم الموجودة في الوطن العربي في غياب المشاركة الشعبية، واتخاذ قرارات رئيسية تهم الشعب بمعزل عنه، فكثيرا ما نجد أن الخطاب الرسمي يستخدم مقولات بعيدة عن تجسداتها الواقعية، ومثل هذه المقولات كثيرا ما نجدها تتداول بشكل واسع في عدد كبير من الأنظمة السياسية في الوطن العربي، إذ تعطي هذه الأنظمة لنفسها الحق المطلق في اتخاذ ما تشاء من القرارات دون دراسة أو تمحيص، مما يكون له عادة أوخم العواقب، والتحدث باسم الشعب، والشعب في منأى عن كل هذا، فلا صوت أو دور أو حق أو إرادة فعلية حقيقية له[2]. يقول الدكتور "رابح كعباش": "إن في النظم الاستبدادية السائدة في شتى أرجاء العالم الثالث، إرادة الحاكم هي الركيزة الوحيدة للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولما كانت هذه الإرادة عرضة للتقلب والهوى، أصبحت حرية الفرد من جهة، والمساواة والعدالة اللتان هما أساس كل نظام

[1] حسيب خير الدين، رؤية في القضايا العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت–لبنان،أكتوبر 2008 ص124.

[2] رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة2007 ص42 ص43.

سياسي صالح من جهة ثانية، عرضة للخطر المميت، بل أصبحت البنية الاجتماعية برمتها عرضة للاهتزاز والانهيار"[1] .

وعلى هذا الأساس فإن الانقلابات العسكرية كوسيلة للتغيير غير مرغوب فيها، لأنها فشلت في تحقيق الأهداف الرئيسية وأهداف الأمة، كما أنها لم تعد ممكنة كذلك، لأن الأنظمة تعلمت كيف تتم السيطرة على الجيوش لذلك فلا هي مرغوب فيها ولا هي متوفرة[2].

إن الأوضاع السياسية الغير مستقرة والتي ميزت المنطقة العربية منذ مطلع هذا القرن تشكل أحد العوامل الرئيسية لفشل محاولات التكامل، ونتيجة لذلك كانت دول المشرق والمغرب العربي مقطوعة عن بعضها البعض ولم يتم إقامة روابط وعلاقات قوية بينهما إلا منذ مدة قريبة فقط. وقد أدت هذه الأوضاع السياسية المتقلبة إلى نوع من القطيعة بين الدول العربية كان من نتيجتها انقطاع التدفق التجاري بين الدول المعنية[3].

[1] ماجد فخري، المفكر العربي أمام التحديات الحضارة المعاصرة، الفكر العربي المعاصر مجلة العلوم الإنسانية والحضارية العدد الثاني 1980 ص56.

[2] حسيب خير الدين، رؤية في القضايا العربية، مرجع سابق ص22.

[3] غدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص287 ص288.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: مشروع "مصطفى محسن" التنموي وحدوده:

شغل موضوع التنمية الفكر الإنساني منذ زمن ليس ببعيد (تقريبا النصف الثاني للقرن العشرين)، وتطور هذا المفهوم أكثر بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، مؤرخاً لعصر جديد هو عصر التنمية. وازداد الاهتمام به مع نمو حركات التحرر في العالم، ومع مباشرتها لعمليات إعادة بناء الذات من جديد قصد محاربة وضعية التخلف والتأسيس لإطارها الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي، المعبر عن تطلعاتها وأهدافها الإستراتيجية. وعندها أصبحت التنمية قضية العصر، تستلزمها ضرورات المرحلة ويفرضها منطق التحدّي الحضاري الذي يرغب بسببه كل مجتمع أن يتبوأ الموضع المحقق لوجوده ضمن حركة التقدم والتدافع الحضاري العالميين، ويضمن لنفسه مكاناً في ساحة الحدث الإنساني.

لقد كان للمفكرين في المنطقة العربية ومنهم عالم الاجتماع "مصطفى محسن"*، إسهامات في هذا المجال، إذ يعد هذا الأخير من أبرز الباحثين السوسيولوجيين والتربويين العرب، الذين كرسوا حياتهم الفكرية والعلمية للبحث العلمي التربوي والثقافي، عبر إصدارات كثيرة، وفي منابر فكرية وطنية وقومية مختلفة حاول من خلالها الكشف عن عمق همه الفكري التربوي، خصوصاً فيما يتعلق بالمسألة التربوية والأنساق الثقافية والخطاب التربوي التحديثي المنظّر له، والمبرمج ضمن سياق التوجيهات السياسية الرسمية المتجلية في بنية المجتمع العربي عامة والمغربي خاصة.

المبحث الأول: مشروع "مصطفى محسن" التنموي:

* من مواليد مدينة آسفي بالمغرب سنة 1947. باحث في علم الاجتماع، وأستاذ سوسيولوجيا التربية والشغل، والتنمية بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط. عضو (مؤسس أو مشارك) في عدة منظمات وهيئات وطنية ودولية. له – إضافة إلى مجال تخصصه وخبرته المهنية – اهتمامات أدبية وفنية وفكرية عامة. منشغل في مساهماته العلمية والفكرية بهموم النقد والتأصيل ومساءلة الواقع، فكرا وممارسة.

لقد سعى المفكر "مصطفى محسن"، ضمن مشروعه السوسيوتربوي النقدي المتعدد الأبعاد، والمعبر عنه في مضامين الدراسات والكتب التي ألفها،[1] إلى الانطلاق من مجموعة من المحاور الإستراتيجية التي ميزت تحليلاته السوسيولوجية التربوية للمسألة التربوية والثقافية، وتتمثل في نقد الذات في هويتها الخصوصية والكونية، وفي بعدها الزمني التاريخي: ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وفي كل أبعادها السوسيولوجية والثقافية والحضارية، ونقد الأخر/ المغاير الحضاري في اختلافه وتميّزه، وفي منتوجه المعرفي والتاريخي، وفي إطار منظومة العلائق والروابط الكونية التي تحدد شكل ومستوى صلاته بالذات/ النحن:(العرب، المسلمين، الثالثيين عموما)، وما يكتنف هذه الصلات من جدل بين "الخصوصية والكونية، والتماثل والتمايز، والوحدة والاختلاف"، ونقد اللحظة الحضارية بكل أبعادها ودلالاتها محليا وكونيا. وذلك باعتبارها "نظاما عالميا" تتفاعل وتتصارع فيه مختلف أشكال الممارسات والنظم والتوجيهات الفكرية والسياسية والإيديولوجية والحضارية[2].

هذا الموضوع نفسه – كما يقول المفكر النهضوي "محمد عابد الجابري"– هوالذي شغل ولا يزال يشغل الفكر العربي منذ يقظته الحديثة، تحت ضغط التحدي الحضاري الغربي، والذي يدور حول أيهما يجب أن تؤسس عليه نهضتنا: النموذج العربي الإسلامي كما جسده بل كما نجسده نحن في السلف الصالح، أم النموذج الأوروبي كما جسدته، بل كما نجسده

[1] محسن مصطفى، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء المغرب، الطبعة الثنية2002 ص26.

[2] محسن مصطفى، أسئلة التحديث في الخطاب التربوي للمغرب(الأصول والامتدادات)، مرجع سابق ص104 ص105.

عد أيضا إلى: محسن مصطفى، الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري، رؤية سوسيولوجية نقدية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص70.

نحن في الليبرالية الغربية وما تفرع عنها؟[1] الشيء الذي يجسد التأرجحات القائمة على مستوى الاختيارات التي يجب أن يتم سلكها لتنظيم المجتمع، ولبنيته سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

إن عملية إحياء التراث عملية قومية، فضلا عن أنها إسهام علمي و حضاري. إنها ليست مجرد تحقيق للنصوص بقدر ماهي تصحيح للنفوس و معايشة لأهرامات الفكر و قيم التاريخ والحقيقة. كما أن إعادة بناء الحاضر يجب أن تتم في آن واحد مع عملية إعادة بناء الماضي وذلك بتفكيك عناصره وإعادة ترتيب العلاقة بين أجزائه بصورة تجعله كلا جديدا قادرا على أن يؤسس نهضة، على أن يكون أرضا لإقدام المستقبل. إن النهضة، أية نهضة، لا بد أن تنطلق من تراث تعيد بناءه قصد تجاوزه، ومن الخطأ الجسيم الاعتقاد في أن الذات العربية يمكن أن تنهض بالرجوع إلى الماضي و"اختيار" ما "يصلح" منه، "لأن مشروع النهضة العربية الحديثة قام وما يزال يريد أن يقوم على"بعث ما مضى"، لا على القطيعة معه"[2].

كما أنه من الخطأ الجسيم كذلك الاعتقاد في أن هذه الذات يمكن أن تنهض بالإعراض الكلي عن ماضيها، والانتظام في تراث غير تراثها، أو الارتماء في حاضر يتقدمها بمسافات شاسعة. كلا، إن الإنسان لا يمكن أن يبدع إلا داخل ثقافته وانطلاقا من تراثه. إن الإبداع

[1] الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص27.

ويمكن الرجوع في هذا الموضوع إلى:

– مجلة الوحدة، العدد3، ديسمبر 1984، ص41 ص58

– البيلاوي حازم، نحن والغرب، عصر المواجهة أم التلاقي؟، دار الشروق، الطبعة1، 1999، ص45.

[2] الجابري محمد عابد، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، الطبعة التاسعة، ص50.

بمعنى التجديد الأصيل لا يتم إلا على أنقاض قديم وقع احتواؤه وتمثله وتجاوزه بأدوات فكرية معاصرة تتجدد بتجدد العلم وتتقدم بتقدمه[1].

إن الواقع العربي الحديث يتطلب فهم الذات العربية، وإن تجديد الكيان العربي وبناء مجتمع عربي سريع الحركة و التطور، لا غنى له عن فهمه لذاته وإدراكه لجذوره التاريخية ليواجه المعضلات القائمة ويستعد للمستقبل الذي ينشده. فإذا كانت الشعوب التي ليس لها أي عمق تاريخي ولا تجارب حضارية قد استطاعت أن تتخطى جميع الصعوبات التي واجهتها وأن تذلل جميع العقبات التي قامت في طريقها، فأولى بالشعوب ذات العمق التاريخي والتجارب الحضارية كالشعب العربي أن تفعل ذلك لتعود إلى مقام الصدارة وتتولى بنفسها قيادة الأحداث. ولن يتحقق ذلك إلا بالدراسة الجدية وبالبحث العلمي الهادئ الرصين. فنحن لا نريد أن نبني تفكيرنا وكياننا بناءا عاطفيا رومانسيا، ولنا من الثقة بذاتنا وبرسالتنا التاريخية ما يكبح فينا كل جموح أو شرود، ويردنا باستمرار إلى جادة الحق والصواب[2].

والتراث هو شيء ينتمي إلى الماضي، القريب والبعيد. ولذلك كان لا بد، للتعامل معه تعاملا علميا، من التزام أكبر قدر من الموضوعية وأكبر قدر من المعقولية. وإذا كان هذان الشرطان مطلوبين في كل عمل علمي فهما مطلوبان هنا أكثر، ولذلك لا بد من الإلحاح عليهما. ذلك لأن التراث بما أنه شيء " حاضر فينا ومعنا " فهو أقرب إلى أن يكون ذاتا منه إلى أن يكون موضوعا، وبالتالي فنحن معرضون إلى أن يحتوينا بدل أن نحتويه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فيما أن التراث ينتمي إلى الماضي فهو يمثل ذاكرتنا الثقافية، ذاكرة

[1] الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص62.

[2] مرحبا محمد عبد الرحمان، أصالة الفكر العربي، منشورات عويدات، بيروت– باريس، الطبعة الأولى، 1982 ص23.

الوعي واللاوعي، ومن هنا وقوعه تحت نفوذ آليات التذكر والتخيل، آليات التفكير بالرموز والنماذج والقيم وكل مكونات المخيال الاجتماعي، وهذا كله قد يتقلص من إمكانية التعامل العقلاني معه، إمكانية إضفاء ما يكفي من المعقولية عليه[1].

إذا كان الخطاب التنموي في بلادنا العربية يلحّ على ثنائية الذات والآخر، فإنه ما يفتأ يؤكد أن أنجع وسيلة لتحقيق تعليم متقدم يستجيب لشروط ولمتطلبات التنمية، ولتأكيد أصالة الذات في آن، هي الاهتمام "بالمسألة الاجتماعية" في المجال التعليمي: دمقرطة التعليم والثقافة. هذه الدمقرطة التي تهدف، في أولى خطواتها الأساسية، إلى تحقيق تعليم معمم وموحد، يتجاوز الفروقات الثقافية والاجتماعية بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

لقد أبرز باحثنا في الإطار نفسه، الأسباب التي أدت إلى انحطاط القيم الثقافية والتربوية والتعليمية للمجتمعات العربية عامة والمغربية خاصة، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، إذ لم يتمكن أصحاب القرار من أن يبلورو مشروعا تربويا واضح المعالم والأهداف المراهن عليها. وهو ما يعكسه قول الباحث "مصطفى محسن" في كتابه "المعرفة والمؤسسة": "إن النظام المجتمعي العربي عامة، والمغربي القائم، يعاني من غياب مشروع تاريخي عقلاني، مشروع موحد الرؤية، واضح الأهداف، بارز المعالم والاستراتيجيات الكفيلة بالمساهمة في تحقيق الأهداف[2] المنتظرة منه".

[1] الجابري محمد عابد، التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى سبتمبر 1991 ص46.

[2] محسن مصطفى، المعرفة والمؤسسة مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى، 1993، ص213.

وتتقاطع وجهة نظره النقدية هذه، خصوصاً فيما يتعلق بالمسألة التربوية والتعليمية، مع بعض التخريجات التي توصل إليها في سياق مشروعه النقدي للسياسة التعليمية، كما هي قائمة في بنية المجتمع العربي عامة والمغربي خاصة، بوصفها حلولاً راديكالية يطالب من خلالها –الباحث– بإدراج التعليم في إطار سياسة تربوية مرتكزة على تخطيط عقلاني للحاجيات التعليمية، وبالتالي في إطار فلسفة تربوية واجتماعية محددة وشمولية واعية بأهدافها، وبالأفق الاجتماعي والثقافي والحضاري[1] الذي تنتمي إليه بطبيعة الحال، فلسفة مرتبطة بسياقها المجتمعي والحضاري العام، أي بـــ" المسألة الإجتماعية" في أبعادها ومكوناتها العامة، فلسفة ليست "مستقيلة" أو"مقالة"، بل فلسفة تراهن على الفعل والتأثير في وتائر التغيير والتحويل الاجتماعيين، ملتزمة في ذلك بأن تجعل من فعلها هذا أكثر إنسانية، وأكثر استجابة للقيم والمعايير والمبادئ التي يسعى البشر إلى تحقيقها في أوضاعهم البشرية المختلفة.

إن الفلسفة التي نحن بصدد الحديث عنها، والتي نريد أن يتعزز حضورها، في مجتمعاتنا عبر الممارسة السوسيوثقافية عموما، هي الفلسفة التي تستطيع أن تقودنا إلى تشكيل"رؤية للعالم : Vision du Monde"، رؤية فكرية وحضارية تتحدد فيها لدينا معالـــم الماضي والحاضر والمستقبل، الكائن والممكن، الواقع والمتوقع. رؤية تمكننا، لا فقط من عقل ووعي العالم الذي نعيش فيه، بل تمكننا أيضا من إدراك الموقع والدور، وما الذي

[1] محسن مصطفى، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، مرجع سابق، ص83.

بإمكاننا أو يتوجب علينا القيام به سواء اتجاه الذات أو الآخر أو اللحظـــة السوسيوحضارية الحاضنة لتفاعلات الذات والآخر بكل أبعادها ومكوناتها ودلالاتها المتعددة[1].

1/علاقة الفلسفة بالمؤسسة:

لقد أكد "مصطفى محسن" أن التفكير في إشكالية علاقة الفلسفة بالمؤسسة ، يجب أن يستحضر مسألة الخصوصي والكوني، وخاصة توفير شروط معرفية واجتماعية جديدة لإعادة التفكير في تدبير علاقة الفلسفة بالمؤسسة التربوية التي تعتبر جزءا من المنظومة الأشمل وهي المجتمع، وذلك في إطار مقاربة سوسيولوجية نقدية متفتحة وواعية بمنطلقاتها ورهاناتها، والمساهمة في البحث والتساؤل والحوار المتعدد الأبعاد.

وقبل أن يتعرض مفكرنا إلى هذه العلاقة يقوم بتحديد مفهومي الفلسفة والمؤسسة، فالفلسفة إضافة إلى مفهومها الكلاسيكي المرتبط " بمحبة الحكمة "*، وأنها ذلك المجهود البشري المتواصل الذي يبذله الإنسان كي يفهم ويعقل وجوده وواقعه الطبيعي والاجتماعي، والذي شكل المحرك الأساسي لفعل التفكير أو الوعي الفلسفي عبر تاريخيته العريقة، بدءا من الإنهمام بقضايا الوجود، إلى مسأليات المعرفة، إلى مشكلات الإنسان في المجتمع[2]. لها دلالة خاصة ومحددة، كما يفهم من مصطلح " فلسفة مدرسية أو جامعية " التي هي جزء من "

[1] محسن مصطفى، نحن والتنوير، عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 2006 ص135 ص138 ص139 ص140.

* هو لفظ أطلقه الفيلسوف فيثاغورس على أولائك الذين انشغلوا بالبحث عن طبيعة الأشياء، والمقصود بالحكمة هنا التعمق في التفكير والتأمل وليس ما نفهمه منها في لغتنا العادية، من حسن التدبير وسداد الرأي.

[2] محسن مصطفى، نحن وتنوير، المرجع نفسه ص20.

ثقافة أو معرفة مدرسية أو جامعية " أي من "خطاب مؤسسي"*. " إننا لا نتحدث هنا عن فلسفة بالمعنى الأوسع المجرد، فلسفة الفلاسفة ذوي الأنساق والمذاهب والصروح النظرية الشامخة، وإنما نتحدث بشكل أدق، عن خطاب حول أو عن الفلسفة بهذا المعنى الشمولي، خطاب له حدوده ومحدودياته الضابطة المرسومة"[1].

أما كلمة مؤسسة فإنها في اللغة العربية مشتقة من فعل أسس، وهو يدل على بناء حدود الشيء وإقامته ورفع قواعده. ويقابلها في اللغات الأجنبية لفظ Institution وهو لفظ مشتق من فعل لاتيني الأصل Instituer بمعنى Etablir. يدل معنى هذا الفعل على البناء تماما كما هو الأمر في اللغة العربية، وبالتالي فإن المؤسسة في هذه اللغات كلها إنما تدل على معنى التأسيس والبناء والتشييد.

وبناءا على ذلك جاءت تعريفات مختلفة لمفهوم المؤسسة في التفاصيل الضمنية للمعنى، لكنها في معناها العام لا تخرج جميعا عن مضمون البناء والتشييد والتأسيس*. وسنحاول أن نستعرض مجموعة من هذه التعريفات فيما يأتي:

---

* يقصد الباحث بالخطاب كل نص أو مجموعة نصوص تحمل مضامين محددة، ويراد توصيلها إلى جهات معينة، عبر وسائل مختلفة.
كما أن كل مؤسسة هي، في الوقت ذاته، منتوج لنظام مجتمعي معين، وأيضا إنتاج وإعادة إنتاج لفاعليها بكل ما يخترق تفاعلهم من تضارب أو تماثل أو صراع في المواقف والأدوار والتصورات والمراجع والانتماءات الاجتماعية، والقيم، والأعراف، والمعايير، والمصالح، والحاجات المختلفة.

إن المؤسسة حسب التيار المؤسسي أمثال "روني لورو" "وك. كاستورياديس" تتكون من ثلاثة مستويات أساسية هي:

– الممأسس (L'Institué)، ويراد به منظومة القيم والقواعد والأعراف والمعايير التي يقوم عليها البناء المؤسسي .

– الممأسس: (L'lnstituant)، ويقصد به القيم والمعايير التي تنبثق من حاجات ومطالب التغير الجديدة في شكل معارضة لما هو قائم ومعترف به داخل المؤسسة. وذلك نقضه والتحرر به.

– المأسسة (L'Institutionnalisation): ويراد بها عملية تثبيت المعايير الجديدة المعارضة والاعتراف بها.

[1] مصطفى محسن، المعرفة والمؤسسة مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب، مرجع سابق، ص35 ص37.

* يمكن الرجوع في ذلك إلى:

1– ففي نظر علماء الاجتماع الفرنسيين وعلى رأسهم "إميل دوركايم": "المؤسسات هي جميع العقائد وأنماط السلوك التي أسستها الجماعة ".

أما عند "موريس هوريو" المؤسسة الاجتماعية هي:" فكرة تتحقق موضوعيا، وتخلق لنفسها قدرة – سلطة – وأعضاء من أجل تحقيقها".

بينما "آلان بيرو" يعرف المؤسسة الاجتماعية بصورة موجزة فيقول:" تسمى المؤسسة كل شكل أو عملية لإقامة أو تأسيس أو عمل الجماعات الاجتماعية"[1].

أما المؤسسة في نظر المفكر"مصطفى محسن" فإنها تعني " تلك المنظومة المتكاملة من الخبرات والمعارف والتجارب ونماذج التدخل والفعل...، ومن القيم والمعايير والرموز والضوابط والأعراف أو التقاليد المهنية...، والتي يمكن اعتبارها بمثابة أطر مرجعية أو براديغمات موجهة للتفكير والممارسة وللتعامل والتبادل والمبادرة في مجمل المجالات التربوية"[2].

وعلى العموم، فإن ما يفهم من المؤسسة الاجتماعية هو أنها تشكل منظومة متكاملة من العناصر، أي الفاعلين الاجتماعيين، الذين تربطهم علاقات محددة، وأهداف مشتركة ومعايير متعارف عليها في مجال السلوك والفعل وتقويم الإنجاز. ويميز التحليل السوسيولوجي في تكوين كل مؤسسة بين نمطين من التنظيم لا يمكن الفصل بينهما إلا على المستوى النظري

- Alain Beaudot : sociologie de lécole, pour une analyse des établissements scolaires, Ed.Dunod-.Bordas, Paris,1981

[1] الهواري عادل مختار ، أسس علم الاجتماع، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1988 ص194 ص195.

للاطلاع أكثر عد إلى:

–Paris.1966.p.111 Alain birou: vocabulaire pratique des sciences sociales,

[2] محسن مصطفى، نحن وتنوير، مرجع سابق ص51.

المجرد، إذ تنتظمهما على الدوام جدلية مسترسلة. فهناك من جهة، تنظيم رسمي معلن ويتجلى في مختلف القواعد والضوابط المؤسسية المنظمة والموجهة رسميا لكل مؤسسة. كما أن هناك من جهة أخرى، تنظيما لا رسميا ضمنيا ويتمثل فيما يخلقه فاعلوا المؤسسة، على هامش ضوابطها وتحديداتها الرسمية، من علاقات وأهداف ومعايير خاصة ومغايرة[1].

نظريا داخل كل مؤسسة هناك نمطان متجادلان من التنظيم ، تنظيم رسمي معلن، وتنظيم لا رسمي ضمني، هذه الخاصية السوسيولوجية للمؤسسة الاجتماعية، تجعلها تمتاز بالاستقلالية النسبية كفضاء متحرك وغير جامد، لا يعيد إنتاج القمع والتخلف فقط ، ولكن يساهم في إنتاج التحرر والتنوير والإبداع والقيم الجديدة. وانطلاقا من ذلك يحيلنا "مصطفى محسن" إلى أبرز المحددات لعلاقة الفلسفة بالمؤسسة، وذلك من خلال محطات كبرى لسيرورة تطورها التاريخي إنطلاقا من أول محطة عقلانية للفلسفة المتمثلة في " التجربة السقراطية " التي حاولت التمرد على الأفكار الجامدة للمؤسسة آنذاك، وبإعدام "سقراط"* بدأت مرحلة " تأميم " الممارسة الفلسفية التي عززت المكانة الاعتبارية للمؤسسة، لكن رغم ذلك لم تسلب من الفلسفة روحها التحررية مما يساهم في قدرتها على العطاء والإبداع وتقديم

[1] محسن مصطفى، نحن والتنوير:عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص22.

* ولد سقراط في ضواحي أثينا سنة 469 ق.م، وعاش فيها حياته كلها إلى أن كانت وفاته سنة 399 ق.م. أخذ موقفاً مضاداً للديمقراطية، جلب له نقمة الكثير من أفراد الشعب، وكذلك انتقد الارستقراطية فغضب عليه رجالاتها. هذا إضافة إلى عمله التعليمي الذي أثار السوفسطائيين الذين كانوا يمارسون التعليم بأجر، وكذلك الأغنياء الذين لم تعجبهم مجانية التعليم وفق الطريقة السقراطية. في هذا الجو تهيأت الظروف– لخصوم سقراط كي يوجهوا له التهم، وعلى رأسها ادّعاؤهم أنه يفسد الشباب الذين التفوا حوله بأعداد كبيرة، فاقتيد إلى السجن وجرت محاكمته التي رفض فيها طلب الاسترحام. حكم عليه بالإعدام، قضى قبل تنفيذه ثلاثين يوماً في السجن كان أصدقاؤه وبعض تلامذته يغريه أثناءها بالفرار، فلم يستجب لهم ورفض إغراءهم لأن الفرار من الموت عنده شكل من الجبن، إضافة إلى أنّه من واجب الفرد أن يطيع القانون، وإذا ما حكم عليه بالموت فواجبه أن يتقدّم إليه طائعاً. وعندما حان وقت تنفيذ الحكم قدّم له السمّ فتجرّعه بكل إقدام، وهكذا قضى سقراط دفاعاً عن منهجه في الحياة.

بدائل التحرر– تحرر ذاتها وتحرر المؤسسة أيضا–، والقيام بأدوار ووظائف* معرفية واجتماعية[1] :

هذا الجمع بين الوظيفتين السالفتي الذكر، مكن الفلسفة من جهة، من التقاط وعي ما مشروط بتطور المعرفة والمحتمع، بشروطها ومهامها ولحظتها السوسيوتاريخية. كما تبرز هذه الحيثية، من جهة أخرى، أن الممارسة الفلسفية لا تتحكم في محددات اشتغالها آليات معرفية فقط، بل آليات اجتماعية وثقافية كذلك، أي كل ما يرتبط بالمؤسسة في مدلولها العام.

إن الشروع في مأسسة الممارسة الفلسفية في عصر النهضة الأوروبية، قد ارتبط خاصة بالتحولات الفكرية والحضارية التي عرفتها المجتمعات الحديثة والمعاصرة ضمن نسق من المؤسسات التعليمية البسيطة (كنيسة، مدارس تقليدية...)، ورغم ذلك كان هناك حضور لفلسفة الأنوار الثائرة ضد الإقطاع والكنيسة، والتي أعطت فيما بعد مختلف الثورات الفكرية والاجتماعية*. كما كانت فلسفة الأنوار مرجعا حقيقيا لمجموعة من المفاهيم وقضايا الفكر

*** لعل من بين هذه الوظائف:– شرعنة (Légitimation) كل أصناف القول/ الخطاب، راسمة بذلك حدود الحقيقة واللاحقيقة، الصدق والكذب، الصواب والخطإ، والمعقول واللامعقول، العلمي واللاعلمي... ومحاولة وضع الشروط والقواعد التي من شأنها أن تجعل خطابا ما إما متسما أو غير متسم بمقومات ومواصفات المصداقية والمعقولية والثبات...مما يشكل مبررات معرفية لقبوله أو رفضه.– وظيفة توجيه وترشيد الممارسة الاجتماعية كواقع ممأسس، وذلك بكل ما تقوم عليه هذه الممارسة من قيم ورموز ومعايير ومعتقدات وعلاقات وتبادلات في الأدوار والمواقع.**

[1] محسن مصطفى، نحن والتنوير:عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة، نفس المرجع ص23.

*** للتذكير فقط يمكن استحضار الدور الفكري والحضاري الذي قامت به فلسفة الأنوار– كنمط من الوعي المعبر عن المد البرجوازي الناشىء، والثائر ضد الإقطاع والكنيسة بكل أنساقها الثقافية وتنظيماتها الاجتماعية ...**

– فلقد كانت هذه الفلسفة وراء وأمام مختلف الثورات الفكرية والاجتماعية:(الثورة الفرنسية، الانجليزية، والألمانية ...) والتي تعتبر، إضافة إلى ما كان لها من آثار إيجابية مادية ملموسة على مستوى تغييرها الجذري للبنيات والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، رافدا هاما للفكر الفلسفي، إذ اغتنى، عبر انخراطه في هذه المراهنات الفكرية والاجتماعية والحضارية، بالعديد من الرؤى والمواقف والمفاهيم والتصورات للواقع الطبيعي والاجتماعي.

عد إلى: – راسل برتراند، حكمة الغرب، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الجزء الثاني، العدد72/1983.

المعاصر، فقد ساهمت في تأسيس بنيات ما يسمى بالدولة الوطنية الحديثة في الغرب (كإطار متكامل لما هو مدني وسياسي داخل المجتمع)[1].

وقد لعبت البرجوازية الغربية دورا كبيرا في تأسيس هذا البنيان بشكل عقلاني يعطي القيمة للعلم والمعرفة في بناء الإنسان والمجتمع، مع القطيعة التامة مع النظام الإقطاعي. ويتجلى هذا الاهتمام بالعقل والعلم في "الاهتمام بالتربية والتعليم والتكوين"، وهكذا ستصبح المؤسسة التربوية : (المدرسة والجامعة وما يوازيهما) ليست مجرد فضاء للتعليم والتلقين، بل أداة منظمة، موجهة وهادفة، ومندرجة ضمن سياسة معقلنة لتوزيع المعارف، وأنماط التكوين والتخصصات، والمؤهلات، والقيم، ونماذج السلوك، التي تنسجم مع شروط ومقومات المشروع الدولوي / المجتمعي القائم" أي أنها ستغدو، حسب تعبير "لويس ألتوسير" (L.Althusser)، "جهازا إيديولوجيا للدولة"* القائمة، تعتمد عليه بشكل كبير في نقل معرفة معينة، وبناء مواطنة (Citoyenneté) خاصة ومتميزة، وتأييد وشرعنة نظام ثقافي واقتصادي واجتماعي محدد في الزمان والفضاء[1].

ونظرا لهذه المكانة الاعتبارية التي احتلتها المؤسسة التربوية في المجتمع الحديث والمعاصر، فإنها قد أمست محطة رهانات وصراعات سياسية وفكرية واقتصادية متداخلة

---

[1] محسن مصطفى، نحن والتنوير، عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة، نفس المرجع ص26.

* يؤسس الباحث تعريفا لمفهوم الإيديولوجيا، انطلاقا من تعاريف " لويس ألتوسير" وبعض الأدبيات السوسيولوجية والفلسفية الأخرى. ويقول بأن الإيديولوجيا بناء (structure) أو نسق (système) من الأفكار والقيم، والرموز والتصورات، والرؤى والمواقف– والأحكام والدلالات.. المفسرة والموجهة والمبررة للفعل التاريخي. أي أنها تعبر عن وعي مجموعة أو جماعة بشرية أو مجتمع ما، أو طبقة اجتماعية ما، بمصالحها وبالشروط الاجتماعية لوجودها ولحظتها التاريخية في فضاء زمني ومكاني محدد.

[1] L.Althusser:Positions(1964-1975), Ed. Sociales,Paris,1976, p:101p105.

ومتعددة. ذلك أنه يفترض، نظريا على الأقل، أن من يتحكم في أنظمة التربية والتكوين والتعليم وتوزيع المعارف والقيم الثقافية – ولا سيما في مجتمع عصري عقلاني قائم على العلم والتكنولوجيا في تنظيماته وعلاقاته وتبادلاته المختلفة – سوف يتحكم، بالنتيجة، في هيكلة المجتمع، بل في مساره ومآله العام.

إن المؤسسات الاجتماعية المختلفة تلعب أدوارا محددة لكل منها في خلق ورفد العملية المجتمعية الواعية، الموجهة لأحداث التنمية بمؤشراتها ومعاييرها المادية والمعنوية. وتحظى مؤسسات التربية من بين تلك المؤسسات بدور متميز في إحداث التنمية، وضمان استمراريتها، علماً بأن التربية ذاتها تعدّ مؤشرا من مؤشرات التنمية لكونها إحدى الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية. ونظرا للعلاقة التفاعلية الموجودة بينهما، ظلت غايتهما واحدة وهي خلق الإنسان/ المواطن الواضح المعالم الذي نسعى إلى بنائه، وذلك في الوقت الذي أصبح فيه "العنصر البشري هو أساس كل مسار تنموي"[2].

2/المشكلة التربوية وخطاب التنمية في مشروع مصطفى محسن:

مهما يقال عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به التربية في التنمية، فإنها ليست العامل الأساسي والوحيد في بلورة التنمية و تشكيلها، إذ أنها نظام فرعي من منظومة أعم وأشمل تؤثر وتتأثر فيه. وبعض جوانب هذه المنظومة تكون أكثر حسما في توجيه التنمية كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهي– أي التربية– لا تستطيع أن تضطلع بمهمتها إلا إذا

[2] محسن مصطفى، الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري، رؤية سوسيولوجية نقدية، مرجع سابق ص22.
للاطلاع أكثر على هذا الموضوع يمكن الرجوع أيضا إلى: الحسني عبد المنعم علي، وظائف التعليم العالي(الجامعي) وأهميتها في التنمية، دراسات عربية، العدد 05 السنة الرابعة والعشرون، مارس 1988، ص81 ص82.

كان هناك توافق و اتساق بين أهدافها والإستراتيجية الكبرى التي يتحرك وفق موجباتها النظام.

فهل يصلح الجهد التربوي الساعي إلى تنمية الموارد البشرية إذا لم يصحبه جهد مواز بل سابق أحيانا من أجل تنمية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ؟

وهل تستطيع التربية أن تقدم عطاءها كاملا فيما يتصل بخلق المواهب والاتجاهات اللازمة للتنمية والعمل والإنتاج، إن ظلت وسائل الإعلام المختلفة وأساليب البث في واد آخر؟

أ/ التربية والتنمية الاجتماعية:

يظهر ارتباط التربية بالمجتمع في كونها الأداة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، التي وظفتها وتوظفها المجتمعات البشرية، للمحافظة على استمرارها وإعادة إنتاجها الاجتماعي من جهة، ولتجديد مقوماتها وتطويرها الذاتي من جهة ثانية. وتعكس هذه الوظيفة المزدوجة للتربية طابعها المحافظ والثوري في آن، وهي تأخذ هذا الطابع أو ذلك وفق التوجهات الثقافية والسياسية والاجتماعية للإيديولوجيا المهيمنة، والفئات الاجتماعية السائدة في مجتمع محدد في الزمان والمكان. هذا الارتباط بين التربية والمجتمع ليس أحادي التأثير، بل هو ارتباط جدلي تفاعلي، فكما تتأثر الأنظمة التربوية في بنائها واشتغالها بالمحيط الاجتماعي، فإن فعل الممارسات التربوية ينعكس على هذا المحيط أيضا.

إن قيام العديد من الأنظمة في مجتمعاتنا العربية على أسس غير عادلة ولا ديمقراطية، واقع من شأنه أن يشعر معه بعض الفئات الاجتماعية بالكثير من مشاعر الإحساس بالظلم،

والتهميش المادي والرمزي، الأمر الذي لا يساعد على سيرورة البناء أو الانتقال الديمقراطي المنشود، ولذا فإن ربط الإصلاح التربوي بالمسار الديمقراطي يعد، من بين أكبر الرهانات التي تواجهنا في المرحلة الراهنة من تحول نظمنا التربوية والاقتصادية والاجتماعية[1].

إن أزمة النظام التربوي عندنا عموما هي " أزمة انطلاقة وأزمة اشتغال سيرورة، وأزمة مآل"*، فهو نظام يعرف تباعدا بين النظرية والتطبيق، حيث إن كثيراً من النظريات والمفاهيم والنماذج التحليلية المفيدة –حسب المفكر مصطفى محسن– والتي قد تساهم في تحديث وعقلنة الممارسة التربوية، لا يتم الاستئناس بها بشكل عقلاني ممنهج إلى الآخر:(مشروع المؤسسة، والشراكة، نموذج التدريس الهادف). كما أن الثقافة المدرسية لم ترق إلى المستوى الذي يجعل منها ثقافة حداثية معممة وشاملة، فلقد أدركت الجهات الوصية على قطاع التربية والتعليم في بلادنا متأخرة، وجوب انفتاح المؤسسة التربوية (المدرسة الجامعة، وكل مؤسسات التعليم والتكوين) على محيطها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي العام.

وفي هذا المجال يسجل المفكر"مصطفى محسن" ملاحظة مهمة وهي: " أن الخطاب التربوي الانفتاحي الآنف غالبا ما يقدم المؤسسة التربوية كما لو كانت هي المدانة، علما بأن لا المدرسة ولا الجامعة ولا المحيط الاقتصادي والسوسيو– ثقافي تمتلك شروط ومقومات

[1] محسن مصطفى، الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري، رؤية سوسيولوجية نقدية، المرجع نفسه ص86 ص87.

* المقصود بالمأل مختلف الأوضاع التي أل أليها نظامنا التربوي والتي تتجلى في عدة تمظهرات ومآزق ومشكلات تربوية وثقافية واقتصادية واجتماعية متداخلة.

الانفتاح بعضها على بعض، بسبب هيمنة ما يدعوه الباحث بـــ "مضادات الحداثة*" عندنا فكرا وثقافة وممارسة[1]. إن العالم العربي كغيره من مجتمعات العالم الثالث يعرف مجموعة من التحولات الهيكلية التي طالت مجالات اجتماعية متعددة، من بينها مجال التربية والتكوين، وهي تغيّرات مسّت، في إطار هذا الحقل الاجتماعي العام، منظومة العلاقات والقيم والتبادلات والأدوار والمواقع، وأجيال وأنماط الفاعلين الاجتماعيين، ومختلف الهيئات والأطر والمؤسسات والمجالات الاجتماعية، لكن هذه التحولات – مع الأسف– لم تفض لا إلى تنمية شمولية ولا إلى حداثة حقيقية ناظمة للفكر والممارسة، بقدر ما أفضت إلى إفراز بيانات وممارسات ومؤسسات وعلاقات وتبادلات مادية ورمزية غريبة مشوهة (على مستوى الأسرة، والمدرسة، وقطاع الاقتصاد، وبنية الدولة، والمؤسسة الحزبية، والتمثيل النيابي، والعمل النقابي.. إلخ).

ومن جهة الأخرى، فقد أشار المفكر "مصطفى محسن" إلى مسألة إجتماعية حساسة، وتحديدا المسألة النسائية، بحكم ما أصبح يعرفه هذا الموضوع اليوم من اهتمام متزايد، يتجلى ذلك في تنامي نشاط الحركة النسائية، التي تنزع نحو تحسين وضعية المرأة عن طريق الرفع من كفاءتها لضمان انخراطها الإيجابي في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أكد على فكرة أساسية مؤداها أن استفادة الفتاة العربية من الخدمات

* تتجلى فيما تتعرض له الفلسفة من تهميش ومحاصرة وتقليص لوظائفها المعرفية والتربوية ولدورها الاجتماعي التنموي.كما تبقى الفلسفة غير مستحبة عموما وغير مشجعة كثيرا على الصعيد المجتمعي العربي، كما أن سمعتها التقليدية تبقى سيئة في الوسط الثقافي الواسع. فهي ما زالت تعاني (...) من الجرم الذي فرض عليها وعلى تعاطيها في مراحل معينة من تطور الفكر العربي الإسلامي الكلاسيكي. كما يراها مفكرنا أيضا في تلك الأسس اللاعقلانية مثل الرشوة، والمحسوبية، والفساد، والعلاقات القرابية والزبونية...

[1] محسن مصطفى، أسئلة التحديث في الخطاب التربوي للمغرب(الأصول والامتدادات)، مرجع سابق ص92 ص93.

التعليمية، لا زالت دون المستوى بالمقارنة مع الفتاة في الدول المتقدمة، موضحا بأن الفتاة لا زالت تعاني من التهميش حتى الآن وبشكل كبير*.

هذا ويطالب الباحث، بضرورة الاحتراس أثناء التعامل مع الأجهزة المفاهيمية، وعدم السقوط في الفهم التبسيطي المباشر لدلالاتها، كما هي مستعملة وموظفة في الكتابات الغربية، لأن استعمال مفهوم، في هذا المساق المجتمعي الغربي الذي أنتج هذا المفهوم ذاته، له ما يبرره واقعياً، ويمنحه مصداقية الاعتماد، بينما توظيفه في مساقات اجتماعية وتاريخية مغايرة يطرح العديد من الصعوبات ذات الطابع النظري والمنهاجي التطبيقي[1].

لقد دعا "عارف دليلة" في هذا السياق إلى الكف عن الأخذ واستيراد مثل هذه الأفكار والنظريات الغربية والوقوف أمام تدفقها وانتشارها، ويصفها بأنها عقيمة وتزيد المجتمعات العربية عقما وتعمل على تزويد الدول النامية بالمشاكل وتدفعها إلى اليأس"[2]. هكذا يغرقنا الفكر الغربي في كل ما يبعدنا عن جوهر المشكلة إلى المظاهر الجانبية والثانوية. وبسبب الاندفاع الأعمى وراء ما يطرحه وترداد مقولاته بدون تمحيص أو تدقيق، سنبقى عاجزين عن النظر إلى مجتمعاتهم من الداخل، وبالتالي عاجزين عن الداء والدواء، يجربون الأدوية

*** لقد توصل المؤلف إلى هذه الفكرة عن طريق استنطاق بعض المعطيات الإحصائية المتضمنة في تقرير 1992 الذي قدمته منظمة اليونيسكو بخصوص الوضعية التعليمية بالوطن العربي وفي إطار الإشارة إلى الانعكاسات السلبية لهذه الوضعية سجل المؤلف على أن ظاهرة الأمية في صفوف الإناث من الانعكاسات السلبية الناجمة عن عدم كفاية الخدمات التعليمية المقدمة بشكل عام في الوطن العربي بالرغم من المجهودات المبذولة في إطار برنامج محو الأمية.**

كما أن ضعف المشاركة السياسية للمرأة المغاربية يعود إلى ضعف الأطر القانونية التي تحكم المشاركة السياسية للمرأة في هذه الدول، وإلى وجود بعض التحفظات من قبل هذه الدول على بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة وحقوق الإنسان. إضافة إلى القيود الدينية والثقافية التي تعرقل فرص نجاح مشاركتها السياسية.

[1] محسن مصطفى، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، مرجع سابق، ص173 ص 174.

[2] دليلة عارف، أزمة التنمية والفكر التنموي الجديد، مجلة دراسات عربية، العدد5، السنة 1980ص31.

التي تملأ بها دول الغرب صيدليات البلدان العربية، فيزداد المرض شدة وتزداد المشاكل تفاقما".

ولم يقف الباحث عند هذا الحد من المطالبة بالاحتراس، بل حاول ضمن سياق الأطروحات السوسيولوجية النقدية، المعتمدة من طرفه في تحليل بنية النظام المجتمعي، التأكيد على الوعي بكون المجتمع المغربي المعني بالدراسة، ما يزال دون بلوغ مستوى إرساء مشروع مجتمعي وثقافي متماسك في أهدافه ومكوناته وتوجهاته الفكرية والسياسية والحضارية[1]، وهو ما يجعل "مصطفى محسن" على مستوى التحليل، وفياً لمنظوره، ولخلفياته النظرية السوسيولوجية في قراءة الواقع التربوي العربي عامة والمغربي بشكل خاص.

ويفهم من هذا الطرح المتميز لمثل هذه الدراسات وغيرها، كون باحثنا لا ينقص من قيمتها بوصفها تراكمات، كما يوضح دائماً ذلك أثناء تقديمه لمثل هذه الأعمال وغيرها، ولكن فقط من أجل التأكيد على ضرورة الاحتراس المنهجي، الذي يجب أن يؤخذ بالحسبان، أثناء تعميم بعض النتائج التي تنتمي لسياقات فلسفية ولأنماط إنتاج مخالفة لواقعنا*، لأن مثل هذا التفسير يؤدي إلى نوع من المغالطة العلمية، وهو ما يحاول تجنبه أثناء تفكيك وتحليل بنية الخطاب التربوي التحديثي، وإبراز ما يؤسسه من خلفيات، وما يعتمده من مفاهيم ونماذج

[1] محسن مصطفى، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، مرجع سابق، ص204.

* ومن أمثلة ذلك مفهوم إعادة الإنتاج، بحيث إذاكان استعماله في المساق المجتمعي الغربي الذي أنتج هذا المفهوم ذاته، له ما يبرره واقعيا، ويمنحه مصداقية الاعتماد، فإن توظيفه في مساقات اجتماعية وتاريخية مغايرة يطرح العديد من الصعوبات ذات الطابع النظري ومنهاجي التطبيقي. وفي نفس السياق انتقد الباحث نظرية الرأسمال البشري، وتوضيح عدم مطابقتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي بالمغرب، نظرا لخلفيتها وحواملها الاجتماعية والتاريخية المغايرة.

نظرية ومنهجية. فمفاهيم من قبيل: التنمية المستديمة، والتنمية البشرية، والتعليم للجميع، والحق في الشغل، وحقوق النساء والأطفال والشعوب والأقليات...إلخ. كلها يتطلب التعامل معها من خلال تحديد مرجعية وطنية أو قومية في إطارها يجب أن تفهم وتؤول وتستثمر وفق تحاور وتبادل عقلانيين بين ما تمليه المصالح الذاتية الخاصة من جهة، وما تفرضه اشتراطات السياق الدولي العام، الذي لا ينبغي، ولا يمكن، إلغاء ثقله وتأثيره، من جهة ثانية. سواء تعلق ذلك بالحقل التربوي أو بالمجتمع بشكل شامل[1].

إن التحليل السوسيوتربوي النقدي للخطاب التربوي التحديثي بالمغرب خاصة والعالم العربي عامة، يطرح علينا واقعة خطاب الغير، بوصفها إكراهات ثقافية وسوسيواقتصادية تمارس أثرها على بنية خطاب الذات، خصوصاً في مجال التربية والتعليم، الشيء الذي يفرض علينا، من موقع المسؤولية، الوقوف على تجليات هذا التأثير في تنمية الموارد البشرية ذكوراً وإناثاً. فمن خلال نقد الآخر في كافة أبعاده، المعرفية (السوسيوتاريخية) الحضارية، يحاول "مصطفى محسن" الكشف عن خلفية التحديث في الخطاب التربوي منذ عهد الحماية إلى يومنا هذا، والتأثيرات الخارجية التي أثرت في مساراته، وأهدافه، وغاياته قريبة أو بعيدة المدى. وهو ما يبرره التساؤل التالي:

كيف ندرك، ونحن مجتمع ثالثي، الخطاب التربوي للغير، في تجلياته وأبعاده المختلفة والمتعددة الأبعاد من الناحية الثقافية والإيديولوجية؟

[1] محسن مصطفى، مدرسة المستقبل، رهان الإصلاح التربوي في عالم متغير، سلسلة شرفات 26، منشورات الزمن، بدون طبعة 2009 ص68.

إن جوهر موقف "مصطفى محسن" يتلخص في كون الخطاب التربوي التحديثي يظل، على العموم، منفصلاً عن استراتيجية التنمية كما هي مستوعبة ومفهومة ومروجة من طرفه[1].

ويدعم الكاتب تحليلاته السوسيوتربوية للمسألة التعليمية في عهد الحماية، بقراءات في مجموعة من الوثائق المحلية والأجنبية الرسمية وغير الرسمية، للنفاذ إلى منطوقها بوصفه خطابا داعما للمشروع التربوي الكولونيالي، أو مناهضا له من خلال النضالات التي خاضتها الحركة الوطنية السياسية إبان تلك الفترة، وذلك بالبحث عن بدائل جذرية (التعليم الخاص) لتحطيم نوايا الاستعمار، وأهدافه الإستراتيجية المعلنة أو المستترة وكذلك لكشف المقاصد والنوايا الصريحة والضمنية للسياسة الكولونيالية الفرنسية في مجال التعليم وخلفياتها الإيديولوجية. ويرمي مفكرنا من وراء تحليلاته النقدية المتضمنة في مجمل أعماله[2]، إلى تسليط الضوء على نوعية المعارف المدرسية المبرمجة خطابا وتصورا وأجهزة للتدجين وقولبة الشخصية المغربية خاصة والعربية عامة، مما يخوّل لها امتلاك الترسانة اللغوية واللسانية، ويجعلها بالتالي مؤهلة نفسيا ومعرفيا وثقافيا وإيديولوجيا لضمان نوع من الاستمرارية للهيمنة الاستعمارية.

إن طبيعة هذا الاستنتاج العام، المتوصل إليه من جراء التحليل المعمق للتجربة التعليمية في العهد الاستعماري، من حيث تنافر أبعادها مع حاجيات أفراد المجتمع المغربي خاصة والعربي عامة، لم يمنعه من استخلاص كون المعرفة المدرسية – كما هي قائمة حاضراً في

[1] انظر في هذا المجال إلى محسن مصطفى، قضية المرأة وتحديات التعليم والتنمية البشرية، سلسلة المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، الرباط.
[2] محسن مصطفى، أسئلة التحديث في الخطاب التربوي بالمغرب، الأصول والإمتدادات مرجع سابق ص46 ص47.

موجهات السياسة التعليمية المعاصرة، أي بعد الاستقلال– لا تندرج ضمن سياق مشروع فلسفي تربوي واضح المعالم، وهو ما يعكسه قوله: " إن الثقافة المدرسية في المغرب عموماً، تتميز هي أيضاً –بعد اندراجها في إطار مشروع أو فلسفة أو سياسة تربوية وثقافية، تتسم في بعض مكوناتها ومضامينها وأهدافها بالانسجام والتكامل، وبالتجذر في الواقع المجتمعي: تعبر بوضوح عن قضاياه، ومشاكله، وهمومه واهتماماته، لتشكل قطاعاً فرعياً يعمل على دعم وتكريس المشروع المجتمعي– السياسي العام"[1].

لقد أراد كاتبنا، عبر انشغالاته النقدية البحث عن إجابات محددة، حول أسئلة مأزمية ترتبط بالخطاب التربوي في أصوله التاريخية، وامتداداته الماضوية والحاضرة والمستقبلية، محللا من جهة، خلفيات هذا الخطاب التربوي بوصفه مشروعا نظريا، ومفسرا من جهة أخرى، تجلياته بوصفها ممارسة ضمن سياق المؤسسات الاجتماعية والتربوية التي ينتمي إليها، محتكماً في الوقت نفسه إلى مجموعة من التحديات والعوائق– سبق ذكرها– التي تستفز كياننا الاجتماعي، وهذه التحديات في مستواها العام والمحلي، قد أفرزت في نظره مجموعة من التأثيرات السلبية على التنمية في العالم العربي.

ولهذا نجده على مستوى تحليلاته السوسيوتربوية، لا يكتفي بالتشخيص وإصدار الحكم الواقعي على مسألة التربية والثقافة والمعرفة، بل وعلى مسألة التنمية بشكل عام في

[1] محسن مصطفى، المعرفة والمؤسسة، مرجع سابق، ص213.

المجتمع العربي والمغربي، وإنما يحاول، قدر الإمكان، وبنهج تحفظي مرن، اقتراح بديلا والذي لا يراه نهائيا، وإنما يبقى في نظره قابلا للتعديل والتوظيف المحكم[1].

ويتمثل هذا البديل في التربية كعامل أساسي للتنمية هذه الأخيرة تستمد دعامتها، ومادتها الخام من المجتمع(المدخلات والمخرجات أساسا). وهي، بالمقابل، تقوم بوظائف اجتماعية هامة تتدرج كلها ضمن وظيفة كبرى أساسية تتمثل في أن التربية، هي الوسيلة التي استخدمتها المجتمعات البشرية منذ أشكالها التقليدية البسيطة إلى المعقدة: (المجتمع العصري المتطور) لإعادة إنتاجها الاجتماعي وللحفاظ على استمراريتها، وأيضا لتطوير ذاتها.

ومن الوظائف الاجتماعية الأساسية للتربية، الوظيفة التكوينية التي تتجلى في تكوين وإعداد الكفاءات في الميادين الفكرية والمهنية المختلفة، وذلك بهدف إمداد المجتمع بطاقات وقوى بشرية مدربة وقادرة على الإسهام الفعلي في عملية الإنماء الاجتماعي[2].

ومن هنا تظهر ضرورة ربط التخطيط للتربية والتكوين والتأهيل واستثمار الرأسمال البشري بتخطيط اجتماعي تنموي واضح الأهداف تفاديا للهدر والضياع. وهو أمر نفتقده في تخطيطنا التربوي، حيث يلاحظ نوع من اللاتطابق بين التعليم والتكوين، وبين الشغل ومجالات الاقتصاد والاجتماع العامة منها والقطاعية. وبطالة خريجي نظام التربية والتكوين بمجتمعنا تعبير واضح عن ذلك.

[1] محسن مصطفى، أسئلة التحديث في الخطاب التربوي بالمغرب، الأصول والامتدادات مرجع سابق ص108 ص109 ص111.

[2] محسن مصطفى، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، مرجع سابق، ص55.

هذا بالإضافة إلى وظيفة الضبط الاجتماعي التي تسهم من خلالها المدرسة، عبر عملية التنشئة التي تقوم بها إلى جانب الأسرة وباقي المؤسسات الاجتماعية الموازية: المسجد، الشارع، الإعلام، في تثبيت مجمل عناصر الإطار القيمي القائم، والعمل على تشريبها للأجيال الناشئة، حفاظا على توازن المجتمع واستقراره. وهكذا يصبح الأفراد عبر التربية، في شكلها المؤسسي المقصود، أو في شكلها اللامؤسسي واللامقصود، مندمجين في المجتمع، مستبطنين لقيمه ورموزه، يقومون بطريقة تلقائية ولاشعورية بنوع من المراقبة الذاتية لتصرفاتهم وأفعالهم[1].

وعندها تصبح المؤسسة التربوية قطب إشعاع ثقافي* وتربوي وتنموي شامل وناظم لكل مكونات المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد، وذلك بغاية نشر ثقافة وقيم جديدة، وبناء أو تكوين مواطن/ إنسان جديد، متشبع، فكرا وممارسة، بقيم العلم، والإنتاج، والمبادرة، والمشاركة، والديمقراطية، والتقدم، مما يدعم مسيرة المجتمع برمته نحو اقتحام مستقبل التنمية والحداثة، بما يتطلبه ذلك من كفاءة واستحقاقية[2].

إذن الحفاظ على الإرث الثقافي والحضاري أمر ضروري في نظر مفكرنا، إذ لكل مجتمع تراث ثقافي وحضاري يتمثل في مخلفات الماضي من آداب، وفنون، ومعارف، ومآثر تاريخية، إضافة إلى الإطار القيمي والرمزي. ويسعى كل مجتمع، عبر نظامه التربوي، إلى

[1] محسن مصطفى، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، المرجع نفسه ص56.

* الثقافة، هنا في تحديدها الأنثروبولوجي العام، هي: ذلك الكل المعقد من المعارف، والخبرات، والرموز، والمعايير، والقيم، والعادات، والأعراف، والتقاليد الاجتماعية، والقوانين، وأنماط الفعل، والتنشئة، والسلوك... التي يعتمدها مجتمع أو جماعة بشرية ما، والتي تشكل أس المضمون القيمي لكل بناء اجتماعي. وتسهم في تحديد وتوجيه أشكال العلاقات والتفاعلات الاجتماعية.

[2] محسن مصطفى، الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري، رؤية سوسيولوجية نقدية، مرجع سابق ص87.

المحافظة على هذا التراث، وإعادة تقنينه وهيكلته بشكل يمكن الاستفادة منه، ويضمن للمجتمع هويته وخصوصيته[2].

لقد راهن المفكر "مصطفى محسن" على الانفجار المذهل لما أصبح يعرف ب " الثورة المعرفية والتكنولوجية الجديدة. ولذا، فإن من يتحكم في شروط التعامل مع هذه الثورة وامتلاك مقوماتها سوف يكون مؤهلا أكثر للانخراط في "مجتمع المعرفة" الحالي، ولهذا فهو يلح على ضرورة بناء فلسفة تربوية واجتماعية واضحة الأهداف والمعالم، عليها تبنى السياسات والاتجاهات والمشاريع التربوية المتعلقة إما بالتجديد أو التطوير أو الإصلاح الشمولي لأنساق التربية والتكوين. وتقتضي نجاعة هذه الفلسفة صياغة مفهوم متكامل للإنسان/المواطن/الفرد، ولأهداف تكوينه وتأهيله للاندماج في محيطه الوطني والعالمي، وللتكيف مع مختلف المعطيات المتجددة لعصر سريع التغير والتحول.

ولن يتأتى ذلك إلا بالمراجعة النقدية الشمولية لمضامين ومناهج التربية والتعليم والتكوين، وذلك بغرض تجديدها وتحديثها وجعلها أكثر نجاعة ووظيفية مما هي عليه الآن، ودعم المزيد من انفتاح المؤسسة التربوية(المدرسة والجامعة) على محيطها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي العام، وذلك عبر الكثير من آليات وإمكانات التبادل والتفاعل مع حاجاته ومكوناته[1]، هذا بالإضافة إلى العمل على تحويل المؤسسة التربوية، بفضل الممارسات والإجراءات الإصلاحية والتصحيحية الأنفة، إلى قطب إشعاعي جاذب، وإلى

[2] محسن مصطفى، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، مرجع سابق، ص57.

[1] محسن مصطفى، التربية وتحولات عصر العولمة، مداخل للنقد والاستشراف، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء/المغرب، الطبعة الأولى2005، ص34 ص35 ص40 ص45.

محور مركزي للإنماء السوسيواقتصادي والتربوي والثقافي العام، وإخراجها من إكراهات ما تمارسه الدولة الوطنية عليها من وصاية وحجر وتدجين، وتحريرها من بوتقة سياقها الوطني الضيق لتنفتح على آفاق وقيم ورهانات كونية أشمل وأوسع.

ب/التربية والتنمية السياسية:

يستمد النظام التربوي، كمجال اجتماعي أهدافه الكبرى، وتوجهاته الثقافية والاجتماعية من السياسة العامة التي تتولد عنها سياسة تربوية قطاعية تحدد لهذا النظام مساره، وبالتالي مآله وصيرورته. ومن هنا يتضح بطلان أطروحة ادعاء حياد الأنظمة التعليمية، والدعوة إلى معالجة مشكلاتها خارج الإطار السياسي ــ الرسمي خاصة ــ الذي يؤطرها.

لقد شهد العالم الثالث والعالم العربي، والمغرب جزء لا يتجزأ منه، وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، عدة تحولات وتغيرات كمية ونوعية لا تخفى دلالتها السياسية: تشكيل دول حديثة، صعود نخب وشرائح اجتماعية إلى مراتب سلطوية سياسية، بروز صراعات جديدة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية...الخ. وإذا تجاوزنا التحديد الضيق والمبسط الذي نعطيه للسياسة*، واعتبارنا أن المجال السياسي ليس حكرا على الدولة والسلطة بمعناهما الخاص، بل هو، في مدلوله العام، ذلك السيناريو المعقد لتبادل الأدوار والعلاقات وتفاعلات النفوذ والهيمنة الاجتماعية داخل تشكيل تراتبي معين، إذا وضعنا في الحسبان هذه

* يفهم إجرائيا، من مصطلح "سياسة" تلك الخطة أو التوجه أو الاستراتيجية التي يعتمدها مجتمع ما، وفي نظام معين، لرسم أهدافه وغاياته على المديين القريب والبعيد، وكذلك مختلف المعايير والوسائل الإجرائية الكفيلة بتطبيق الخطة ووضعها موضع التنفيذ. وانطلاقا من هذا التحديد التبسيطي.

الدلالة الشمولية السوسيولوجية لمفهوم السياسة، فهمنا لماذا، وكيف أصبح التعليم يشكل محل رهانات اجتماعية متعددة، ويستقطب حوله صراعات لا تنتهي؟.

ذلك أن المهيمن على مجالات التعليم والتكوين ونشر المعرفة يفترض أن يهيمن، بالنتيجة، على مختلف المجالات القيمية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم فقد أصبح ينظر إلى التعليم على أنه يشكل عنصرا من عناصر الترقي المادي والمعنوي، ومحددا من محددات الحركية الاجتماعية[1].

وتظل الغالبية الكبرى من هذا الإصلاح متمثلة في الطموح، الممكن والمشروع إلى أن تمتلك النخب الاجتماعية المعنية، سواء الفاعلة منها في الحقل السياسي بالذات أو المتفاعلة معه كالنخب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، نوعا من القدرة على الانتقال بالحقل السياسي الوطني ــ مما يعيشه من أوضاع وممارسات التفكك والتأزم والتشرذم العددي والتضارب الغامض في أشكال التنظيم والتحرك–، إلى وضع جديد يصبح فيه المشهد السياسي ببلادنا أكثر تماسكا وقوة وفاعلية نوعية في التعددية والإنجاز، ووضوحا في المرجعيات والمعايير والمصالح والرهانات، وفي القيم الوطنية الداعمة للمصلحة العليا، والنابذة لكل الرؤى وأصناف الخطابات والممارسات المروجة والمعززة للاعقلانية..، وكل ما يتنافى موضوعيا مع مبادئ وقيم "التنمية السياسية" والحداثة والديمقراطية، بل حتى مع عمق القيم الحضارية

[1] محسن مصطفى، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، مرجع سابق ص48 ص49.

والدينية والاجتماعية لتاريخنا وثقافتنا الوطنية والقومية، في مقوماتها الأصلية لا المشوهة بفعل ادعاءات مهزوزة لـــ " حداثة مستوردة "[1].

ما ينتظر من هذا الإصلاح السياسي، إذن، هو تحقيق الانتقال إلى بلورة "ثقافة سياسية جديدة" تؤسس لـــ "وعي مجتمعي جديد"، وتحفز الفرد على المشاركة في العملية السياسية، داخل النظام السياسي حيث يكون لدى الفرد الإحساس بالمسؤولية، وبأنه مطالب بالمساهمة في العملية السياسية على اعتبار أن الظاهرة السياسية تخضع للمساومة والتأثير على صانعي القرار، وتتبع مجريات الحياة السياسية(النظم الديمقراطية) كما أن الثقافة السياسية تساهم في استقرار وفعالية الديمقراطية، "وتكون مستندا نظريا وعمليا للخروج ــ نخبا ودولة ومجتمعا برمته ــ من شرنقة الانحباس في وضعية الاستهلاك الكلامي المجاني لمفاهيم وشعارات وخطابات وآمال "التحول أو الانتقال الديمقراطي الحداثي"، إلى مستوى التجسيد العملي لذلك على أرض الواقع المتنفذ، وفي مشاريع حقيقية للتنمية السياسية والاجتماعية الشاملة، وأيضا في مسارات متناظمة للإصلاح والتجديد وبناء الديمقراطية والحداثة"[2].

إن التأسيس لثقافة سياسية جديدة، ووعي مجتمعي جديد، وتجسيده عمليا على أرض الواقع يعتبر من أهم الرهانات في الوقت الحاضر وأهم تحدي يواجه النظام المغربي، بل والأنظمة العربية والعالم الثالث أجمع، لكونها تمس القيم والتقاليد والمجتمع، ولكونها أساس أي إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي.

[1] محسن مصطفى، دفاتر وجهة نظر، في التنمية السياسية، مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضا، الطبعة الأولى ص23 ص24.

[2] المرجع نفسه ص25.

لقد أصبحت التنمية السياسية اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى تغيير الثقافة السياسية بمختلف تشكلاتها، واعتماد ثقافة سياسية جديدة مؤصلة، ثقافة مجتمعية شمولية مبنية على مفاهيم وقيم المواطنة الحقة وأسس الديمقراطية، المساواة أمام القانون، تكافؤ الفرص، احترام الرأي الأخر والمشاركة السياسية. ثقافة ترسخ القيم المبنية على الحوار والتسامح والعدالة واحترام قواعد اللعبة السياسية، ثقافة تؤمن بحق الاختلاف والتناوب على السلطة وقبول الرأي المضاد، وتحقق نضج ووعي الفاعلين. لا ثقافة الرداءة والانهزامية والإقصاء[1] .

كما أننا في حاجة إلى تمدن الممارسة السياسية، وتحضر الفعل السياسي، والقيام بالدور الفعال والمشاركة في المواطنة القائمة على ثقافة سياسية، مواطنة واعية بشروطها الذاتية والكونية متفاعلة مع محيطها الوطني والعالمي، مدركة لموقعها الحضاري ودورها التاريخ[2]، لتفادي الحداثة المستوردة المفتقدة لأي تجذر سوسيوثقافي عميق في واقعها، والتي جعلت الحقل السياسي المغربي يعيش مفارقات غريبة بين الخطاب والواقع، القول والفعل، وبصفة عامة بين قيم ومعايير ومعتقدات وتصورات وبين سلوكات وممارسات وأفعال ومواقف. فالكثير مما نستورده من قيم الحداثة والعقلانية والتقدم والتنمية السياسية، ما يزال

[1] مصطفى حيران، عربة الإصلاح في المغرب تبحث عن حصانها، مجلة فكر ونقد، السنة 3، العدد 30 يونيو 2000، ص 146.

[2] عد إلى: مجموعة من المؤلفين، الثقافة والتحولات الاجتماعية، أعمال ندوة، منشورات عكاظ، الرباط 1989.

لاعتبارات عديدة لم يتبلور كثقافة مجتمعية شمولية مترسخة في الفكر والوجدان، مكتسحة لمختلف مجالات وجوانب الممارسة السياسية والثقافية والاجتماعية العامة[1].

فالديمقراطية ليست شيئا يقلد بل واقع معاش، بناؤها يجب أن ينطلق من الواقع وخصوصياته. إنها ثقافة مجتمعية خصوصية ينبغي أن تتجذر وتنمو عبر تفاعل جدلي وديناميكي بين العام والخاص، والمحلي والعالمي في إطار مشروع سوسيوسياسي متكامل ومسترسل، أي أنها، بالتالي، عملية مواصلة اجتماعية قائمة على الجدلية المنتجة الآنفة.[2].

لقد ألح مفكرنا "مصطفى محسن" على ضرورة إعادة الاعتبار للسياسة، لا كاحتراف ارتزاقي كما تؤكد ذلك بعض النماذج والممارسات في شروطنا الحالية، وإنما كفلسفة وفكر ومنظومة مبادئ وقيم وتقاليد وأخلاقيات، غايتها الكبرى ترشيد شمولي للحياة الاجتماعية وتوجيه مساراتها ومشاريعها وأوضاعها ورهاناتها المستقبلية[3].

كما يتطلب ذلك استبدال المنظور التقنوي البراغماتي لتدبير شؤون المجتمع، بمنظور شمولي متعدد الأبعاد. فالتنمية السياسية والتحديث والتجديد والدمقرطة، أوراش لا تنجحها الآليات والمناهج والتقنيات المبتكرة أو المستوردة فقط، وإنما تحتاج هذه العدة التقنية الأداتية، ضرورة، إلى خلفية فكرية وسياسية موجهة لها، ترسم الأهداف والغايات والآفاق ومستوياتها وأبعادها الاجتماعية. ولعل من الأخطار القاتلة التي وقعت فيها أغلبية مجتمعاتنا العربية

[1] برنارد بادي، الدولة المستوردة، تغريب النظام السياسي، ترجمة لطيف فرج، كتاب العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى 1996، ص160.

[2] محسن مصطفى، دفاتر وجهة نظر، في التنمية السياسية، مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، مرجع سابق ص78.

[3] المرجع نفسه ص131 ص132.

والثالثية هو أنها اعتمدت، بالأساس، منظورا تقنويا واختزاليا لمشاريع التنمية والتحديث، وأغفلت أبعادها السياسية والاجتماعية الشاملة.

لقد رأى مفكرنا في التربية السند المحوري لتشييد المشروع الديموقراطي الحداثي التنموي والاجتماعي والأداة الأنسب لتأسيس "ثقافة الديموقراطية" في مضمونها الاجتماعي الشمولي، فأكد جدلية التربية والديموقراطية في بناء المشروع المجتمعي باتجاه تحقيق التنمية والحداثة. إن العالم العربي كباقي دول العالم ثالث يعيش وضعاً متوعّكاً على صعيد قطاع التربية والتكوين وذلك بسبب فضل المخططات التربوية والاجتماعية التي ساهمت في نمو التخلف، وبالتالي أصبح خطاب التنمية والتحديث المرتبط بالمسألة التربوية يهتم أكثر بعلاقة التربية والتعليم والتكوين بالتنمية، وقطاعات الاقتصاد والاجتماع.

ج/التربية والتنمية الاقتصادية:

انطلاقا من الاختيارات الأساسية الكبرى التي يؤسس عليها كل مجتمع نظامه الخاص، يشكل بناءّ اقتصاديا متميزا، أي تنظيما مقننا لمجالات: الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، ومن ثم فإن التربية كمجال استثمار للرأسمال البشري، لا بد وأن تتأثر في مدخلاتها ومخرجاتها بالنظام الاقتصادي القائم في المجتمع المعني. إن التخطيطات التربوية التي تشرط وتنظم سير نظام تربوي ما لا تصاغ في فراغ، بل تحت إكراهات، وحاجيات، وتحديات العوامل

الاقتصادية، الأمر الذي يستلزم التكامل بين التخطيط للتربية والتخطيط للمجتمع بعيدا عن المنظور القطاعي الضيق، ووفق مشروع اجتماعي– اقتصادي شمولي هادف[1].

إن ربط التربية بالمجالات الاقتصادية المختلفة ذو أهمية بالغة وذلك وفق تخطيط اقتصادي عقلاني، وإعتمادا على نظام للإعلام والتوجيه معقلن وهادف. غير أن ذلك لا يعني أن نجعل من التعليم مجرد مجال أو مصدر لإنتاج قوى العمل، أي القوى المؤهلة التي يتطلبها سوق الشغل في شروط سوسيو اقتصادية معينة، وإنما يجب أن نفكر في أن يظل كذلك حقل التربية والتعليم مجالا لبناء المواطنة، ولترسيخ الهوية والقيم الكفيلة بجعل هذا الإنسان/المواطن المنشود في مستوى مواجهة رهانات العصر وتحدياته[2].

فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تعرفها باستمرار مجتمعاتنا، تؤكد على ضرورة البحث عن الشروط الملائمة لإقامة شراكة حقيقة وتكاملية في هذا المجال بين كافة الفرقاء والأطراف المعنية. والهدف من ذلك هو جعل التعليم رافدا للاقتصاد الوطني، وتوجيه هذا الاقتصاد ليكون دعامة للتنمية التربوية أيضا. وذلك في إطار منظور جدلي وتكاملي للعلاقة التبادلية المنشودة بين التعليم والاقتصاد، بعيدا عن بعض التصورات الاقتصادوية الميكانيكية الضيقة، التي تروجها بعض الخطابات التربوية والاقتصادوية السائدة. ونعتقد أنه في هذا الإطار الشمولي يمكن مناقشة بعض المسأليات، كالمجانية، والخوصصة، والاستثمار

[1] محسن مصطفى، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، مرجع سابق، ص45 ص46.

[2] محسن مصطفى، التربية وتحولات عصر العولمة، مداخل للنقد والاستشراف، مرجع سابق، ص130.

في التعليم الخاص، وعلاقة ذلك بالاستثمار الوطني العام...إلخ. شريطة أن يتم ذلك في إطار واضح الرؤى والتوجهات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتكاملة[1].

وعلى هذا الأساس دعا المفكر"مصطفى محسن" من خلال إسهاماته الفكرية، إلى ضرورة تأسيس "مدرسة المستقبل"* ضمن رؤية واضحة لـــ"الإنسان/ المواطن/ الفرد" الذي نراهن على تكوينه وإعداده عبر أقنية التربية والتعليم والتكوين والتنشئة المعتمدة. وذلك بتهيئة الشروط المادية والمؤسساتية قصد تأسيس "وعي حداثي" ينقل مكونات مجتمعنا من مرحلة خطابات وشعارات الحداثة إلى " ثقافة مؤهلة للحداثة"[2].

كما تحقيق هذه الشروط مرهون ببلورة فلسفة اجتماعية شاملة، تقوم عليها سياسة تربوية تكوينية. وكل هذا في إطار مشروع حضاري متشبث بالهوية العقدية والسوسيو– حضارية الإسلامية العربية، ومتفاعل مع الوضع الكوني الجديد (العولمة)، من خلال التكيف الإيجابي مع مناخه الفكري والاقتصادي والسياسي وثقافته الكونية الجديدة، فلقد أصبح مطلوبا من الآن، في زمن العولمة الزاحفة علينا بقيمها وثقافتها الجديدة، الاعتماد المزيد من العقلنة في التخطيط والإدارة وتدبير الموارد المادية والبشرية في كافة المجالات والمؤسسات، أي علينا اعتماد إستراتيجية متكاملة الأهداف والمكونات لتحديث وتطوير كافة المجالات

[1] محسن مصطفى، الخطاب الإصلاحي التربوي، بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري، رؤية سوسيولوجية نقدية، مرجع سابق ص85.

* لقد أشار الأستاذ عبد الله العروي إلى بداية إيجابية لتبلور "مدرسة فلسفية" وأيضا"مدرسة تاريخية في المغرب"، وذلك في ندوة "الفكر الفلسفي بالمغرب المعاصر".

[2] محسن مصطفى، مدرسة المستقبل، رهان الإصلاح التربوي في عالم متغير، سلسلة شرفات 26، منشورات الزمن، بدون طبعة 2009 ص198 ص199.

والقطاعات الاجتماعية، وأهمها : (المجال السياسي، المجال الاقتصادي، المجال الثقافي: "المعرفي والقيمي" ، والمجال الاجتماعي العام)[1].

وإذا كان هناك إقرار بالقيمة التنموية والحضارية لنظم التربية والتعليم والتكوين، بوصفها دعامة مفصلية للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المتكاملة، فإن الالتفاف حول التفكير في حل مشاكل التعليم وتحديثه ببلادنا يتطلب تضافر جهود الفعاليات المجتمعية، لأن المجتمع معنيّ بالمسألة التعليمية، ومدعو، وفق موقع تخصصه وتأثيره، للمساهمة في تركيز التأمل في هذا المجال، بغرض الخروج برؤى وتصورات ناجعة تكون كفيلة بتوجيه التعليم نحو مجالات التنمية والتقدم[2]. فتجارب التاريخ تبرز لنا أن المجتمعات التي جعلت من القضية التربوية أساس مشروعها المجتمعي والحضاري والاقتصادي، هي التي حققت الكثير من الخطوات الإيجابية على مسار التنمية والتحديث.

وعلينا، على المستوى الاجتماعي العام، أن نحول القضية التربوية إلى قضية مجتمعية شمولية، وأن نعمل على تعبئة المجتمع بكل فعالياته وهيئاته ومؤسساته لكي يدعم المشروع التربوي، ولكي يجعل منه محور اهتمامه. ذلك أن هذا المشروع التربوي هو الذي ينبغي أن نتخذ منه واجهة للتصدي وللمواجهة لامتلاك الاقتدار المعرفي والحضاري والتكنولوجي الذي يؤهلنا لأن نكون في مستوى المتطلبات الراهنة واستحقاقات زمن العولمة وثقافة النظام الكوني الجديد[1].

[1] محسن مصطفى، أسئلة التحديث في الخطاب التربوي بالمغرب، الأصول والامتدادات مرجع سابق ص112 ص115.

[2] عد أيضا إلى مصطفى محسن: نحن والتنوير، مرجع سابق.

[1] محسن مصطفى، التربية وتحولات عصر العولمة، مداخل للنقد والاستشراف، مرجع سابق ص120.

وفي الأخير نشير مفكرنا، هنا، إلى أنه حينما قدم، في هذا المشروع، بعض شروط ومستلزمات الإصلاح التربوي، كما تصوره، فإنه لا يريد أن يفهم من طروحاته الآنفة أنه يهدف إلى تقديم "وصفة إصلاحية جاهزة ومكتملة "، وإنما كان يطمح فقط إلى طرح بعض القضايا والآراء والتصورات بشكل نقدي، حاول أن يجعل منها عناصر أو مقدمات للتفكير في بعض مضامين الخطاب التربوي السائد في مجتمعنا قطريا وقوميا، وأيضا لمقاربة بعض جوانب ومكونات واقعنا الاجتماعي التربوي المأزوم[2].

[2] محسن مصطفى، الخطاب الإصلاحي التربوي، بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري، رؤية سوسيولوجية نقدية، مرجع سابق ص87.

المبحث الثاني: مشروع مصطفى محسن برؤية نقدية.

إن السياسة التعليمية التي تمثل الأداة الأساسية لتنمية المجتمع وتحديث بنياته، عبر تنمية أذهان الناس وتربية كفاياتهم ومهاراتهم وتهذيب سلوكياتهم وممارساتهم، ما تزال تتخبط عندنا نحن العرب في متاهات ودوائر لا متناهية من المشاكل والصعوبات، التي تجعلها بعيدة كل البعد عن استيفاء مقاييس السياسات التعليمية النموذجية التي تعاضد الأقوال بالأفعال، وتترجم الخطط الإنجازات، وتجسد المبادئ والأهداف عبر الوقائع والنتائج.

1/السياسة التعليمية ومشكلة تموقعها بين الأصالة والمعاصرة:

إن السياسة التعليمية عندنا، وفي انتظار حدوث المعجزة بتحقيق التفاهم الكامل بين المسؤولين وأصحاب القرار من جهة، والمفكرين وأهل الاختصاص من جهة أخرى حول المسائل المرتبطة بطرفي إشكالية التذبذب بين الأصالة والمعاصرة، ستبقى حلقة صراع ومسرحا لآراء ومقاربات متباينة في النهج والأسلوب، رغم أن الهدف واحد، ألا وهو تأسيس المنظومة التعليمية العربية على ركائز وأهداف تستجيب لانتظارات الناس وتطابق تطلعاتهم.

وهذا ما يؤكد على أن المتعلم العربي يبقى ممزقًا بين نظامين تعليميين متعارضين: نظام تقليدي تمسك بمقوماته وعناصره نخب تقليدية تقاوم كل ماهو حديث وتدافع عن منجزات الماضي باسم الحفاظ على الهوية، ونظام عصري تتشبث بمكوناته ومعالمه نخب حديثة تقاوم كل ما هو أصيل من أجل الدفاع عن منجزات الحاضر باسم الانفتاح ومسايرة العصر.

والحقيقة أن الآراء والتصورات المعتمدة في هذين الموقفين، وإن كانت توظف لتحقيق نفس الهدف، فهي تختلف في الأساليب والوسائل، إذ أن النقاش الدائر بين أنصارها بخصوص واقع التعليم العربي، يزداد حدة يوما بعد يوم دون أن يلوح في الأفق احتمال التوصل إلى حد أدنى من التفاهم. وأمام هذا الوضع الذي يفتقر إلى الإجماع حول مسألة جد حيوية، تبقى السياسة التربوية العربية متذبذبة ومعرضة باستمرار إلى التغيرات المفاجئة والمبادرات العشوائية والإصلاحات الترقيعية. وهذا وضع خطير يرثيه كل المسؤولين دون أن يعملوا على رفعه أو تجاوزه[1].

إن السياسة العربية في مجال التعليم ما تزال دون المستوى، فالمهم لا يكمن في توجيه كل الجهود إلى إنشاء أكثر ما يمكن من المؤسسات العلمية والتربوية، بل الأهم يتحدد فيما تعتمده تلك المؤسسات من مضامين معرفية وأساليب بيداغوجية. فإذا كانت محدودة الغايات والأهداف ترجح كفة ما هو كمي على ما هو نوعي، وما هو ترفيهي على ما هو هادف، وما هو خرافي استهلاكي على ما هو علمي إنتاجي، أصبحت عائقًا أمام إنتاج المعرفة التربوية واستثمار نتائجها، وبالتالي بعيدة الاستعداد والقابلية للدخول بالإنسان العربي إلى عصر بناء الكفاءات وإنتاج المعارف التي تشكل بدون منازع الرهان الحاسم لكل تقدم حضاري. ففي الوقت الذي يتكاثر فيه عدد المدارس والجامعات وتخصص فيه لبرامج التعليم والتكوين ميزانيات ضخمة، نجد أن مساهماتنا في مجال إنتاج المعرفة ضئيلة وضئيلة جدا إن لم تكن منعدمة.

[1] عد إلى: العروي عبد الله، ثقافتنا في ضوء التاريخ، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1983.

وفضلا عن تدّني مستوى التعليم وتراجعه، هناك شرخ عميق يخترق مناهج التكوين وأنظمة التربية العربية، وذلك بفعل الفجوة الكبيرة التي تفصل السياسات عن الأهداف المعلنة، والشعارات عن الإنجازات الفعلية. فالجميع يقر من جهة بضعف ارتباط السياسات التعليمية بمخططات التنمية، ومن جهة أخرى بغياب دمقرطة التعليم، زيادة عن الإخفاق في القضاء على مشاكل الأمية وتعليم الكبار، وتكييف النظم التعليمية لخطط تنموية جد مدروسة[1].

وهكذا يبقى الرهان الذي كان وما يزال يراودنا نحن العرب، أي رهان تحقيق التقدم عن طريق الإقلاع التربوي، بعيد المنال دون أن ندري متى وكيف سيتحقق. فالتعليم ما يزال ينظر إليه عندنا كنظام من المعارف والمعلومات والأساليب التي تستوجب التلقين والتدريس قصد الحفظ، والاستظهار أو التطبيق والتوظيف قصد المران والترفيه.

هذا من حيث الكم ودرجة تغلغل التعليم في جسم المجتمع، أما من حيث الكيف فلعل أول المظاهر السلبية التي يجب إبرازها، هو أن التعليم في جميع الأقطار العربية تعليم لا يتوافر على القدر الضروري من الوحدة والانسجام، مما يجعله يكرس ظاهرة انفصام الشخصية الثقافية وازدواجها. ذلك أنه ليس هناك في أي قطر عربي " مدرسة وطنية عربية

[1] كثيرة هي الدراسات العربية التي توضح هذه الفكرة، وفي مقدمتها:

– نظام جواد، التربية العربية: من الواقع إلى حاجتها الملحة للبحث، مجلة الباحث، العدد 54، 1992، ص7 ص18.

– الرشيد محمد الأحمد، التربية ومستقبل الأمة العربية، عالم الفكر، العدد2 ،1988، ص8 ص12.

– بن صالح قاسم، التربية في القرن الحادي والعشرين، بيروت1997، مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية.

"– رغم إلحاح مفكرنا "مصطفى محسن" على ضرورة قيامها*– بل هناك فقط مدارس تستنسخ هذا النموذج أو ذاك: النموذج الانكليزي أو الفرنسي أو خليط منهما معا من جهة، والنموذج الإسلامي القديم من جهة أخرى، إضافة إلى مدارس البعثات الأجنبية التي ما زال لها وجود في كثير من الأقطار العربية. وهذه الازدواجية على صعيد تعدد النماذج تعمقها ازدواجية على صعيد النموذج الواحد، فالمدارس" الحديثة " التي تستنسخ النموذج الأوروبي تعاني من ازدواجية على صعيد المناهج والبرامج*. كما أن المعارف التي تلقن، سواء منها ما ينتمي إلى التراث أو ينقل من العلم الحديث، معارف غير مبيأة عربيا، غير معدة للغرس والاستنبات في المجتمع العربي[1].

هذا من جهة، أما فيما يخص الجانب المفاهيمي فإن الباحث استعمل بعض المفاهيم وكأنها مسلمات. فالواقع الذاتي، الذات، النحن مقابل الآخر، المغاير، تم التعامل معها وكأنها قضايا قد حسمت نهائيا وأن مسألة الهوية قد تم تحديدها نسبيا، وبالتالي بات على النقد السوسيولوجي، من خلال هذه المقابلة بين النحن والآخر، المساهمة في فتح حوار بين مختلف الثقافات. وعلى هذا الأساس يبقى السؤال المطروح: ألا يجب على النقد السوسيولوجي والتاريخي أن ينكب أولا على البحث عن ماهية هذا "النحن" والعثور عليه في خليط ما هو كائن ثقافيا واجتماعيا قبل دخوله في محاورة هذا "الآخر" ؟

*** لقد خصص مفكرنا لذلك كتابا بعنوان "مدرسة المستقبل" أراد من خلاله بلورة منظور إصلاحي تربوي واجتماعي شامل يضعنا على الطريق السليم لبناء ما أسماه " تعليم أو مدرسة المستقبل" الممتلكة لمجمل مواصفات ومقومات الجدة والحداثة والنجاعة والجودة، قادرة على أن تشكل فضاء لبناء الإنسان/ المواطن المنشود.**

*** مثلا في المواد العلمية برامج حديثة نسبيا وخلفيات فلسفية حديثة كذلك. أما المواد الاجتماعية والأدبية والدينية فهي في الغالب تحمل مضامين عتيقة جامدة وتدرس بأساليب غير حديثة، وفي الصنفين معا انقطاع بين المجتمع ومضمون المواد الدراسية.**

[1] الجابري محمد عابد، اشكاليات الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق ص 70.

لقد بذا الباحث على وعي عميق بهذه القضايا غير أنه لم يتوسع في مناقشتها.

أما عن قضية المرأة وموقف المفكر " مصطفى محسن " منها ومن الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي أنتجها، فقد يتبادر لدينا سؤال في ذلك: هل المفكر راض عن الواقع بمعناه المادي والرمزي الذي تعيشه المرأة في العالم الاجتماعي العربي أم لا ؟ إضافة إلى ذلك هل الباحث قدم للقضية النسائية كل ما تستحقه باعتبارها قضية اجتماعية حقيقية أم أنه اكتفى فقط بقراءة قضية المرأة بالقضية التربوية*؟

لقد أكد "مصطفى محسن" بأن المرأة العربية الأمية والفقيرة والمقهورة هي نتاج المجتمع العربي المتأزم، وقد حصر محددات الأزمة وأسبابها في معطيات متعددة: إيكولوجية، اقتصادية، سوسيولوجية وثقافية، لكن ما يثير الانتباه هو أنه بالرغم من اعترافه بأن الأزمة التي تعيشها المرأة في العالم العربي هي أزمة مجتمع، فإنه اكتفى فقط بدعوتنا إلى الاعتماد على المجتمع المدني لتجاوز الأزمة التي تعيشها، وهذا يبرز نوعا من المفارقة، إذ كيف يمكن القول بأن للأزمة طبيعة شمولية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) ويتم الانتهاء إلى اقتراح حلول جزئية. فالباحث لم يعطي للقضية النسائية كل ما تستحقه من دراسة عميقة وموسعة ويتجلى ذلك في عدم الانفتاح على المرجعيات السوسيولوجية والفكرية التي ركزت على رصد ماهية المرأة وقيمتها وعلاقتها بأخيها الرجل داخل مؤسسات المجتمع.

* وهنا يمكننا أن نقارن بينه وبين ما قدمه بعض المفكرين و الفلاسفة لقضية المراة أمثال "بيير بورديو" في كتابه: la domination masculine . و"هشام شرابي" في مؤلفه البنية البطريكية و"فاطمة المرنيسي" في كتاباتها المتعددة منها:le harem politique

إن مشاركة المرأة في عملية التنمية تعني المشاركة الشمولية، و يجب أن لا تقتصر على أحد فروع التنمية دون غيرها، بل يجب أن تكون في جميع النشاطات والفروع، والتي تمكنها بداية من تحقيق لذاتها وشعورها بأهميتها وقيمتها. غير أن ذلك يقتضي وجود آليات لتحقيق المشاركة الفاعلة على الصعيد المجتمعي، منها وجود مؤسسات وقوانين تستطيع المرأة أن تمارس من خلالها حقوقها وحرياتها، وأن يسمح لها أن تقدم وتعطي وتشترك مع غيرها بكل ما تستطيع من فكر وعمل وإبداع[1].

وفيما يخص مطالبته لنا بضرورة الاحتراس أثناء التعامل مع الأجهزة المفاهيمية، وعدم السقوط في الفهم التبسيطي المباشر لدلالاتها، أو خشية من السقوط في مواقف إيديولوجية معينة، فالمعروف من خلال الدراسات التي أقامتها العلوم الإنسانية حول الظواهر الإنسانية اتضح أنه لا يمكن تحييد ذاتية الباحث في حقل معرفي– اجتماعي يعتبر منخرطا فيه، وهنا لا يسعنا إلا أن نتساءل: إلى أية درجة استطاع المؤلف أن يتخلص هو نفسه من تأثير الإيديولوجيا في تناوله لهذا الموضوع، وبالتالي إلى أي مدى يمكننا أن نتحدث عن مقاربة علمية متسمة بالموضوعية وغياب انفعال الذات بالموضوع المبحوث ؟

وإذا كان مفكرنا يحذرنا من خطر تأثير الايدولوجيا على تفكيرنا فما البديل لها إذن؟

ألم يكن للايدولوجيا دور ايجابي وفعال في توحيد الأمة وبناء مشروع "النهضة العربية" سابقا؟

[1] سراج الدين إسماعيل و يوسف محسن، الفقر والأزمة الاقتصادية، القاهرة، مركز ابن خلدون ودار الأمين،1997 ص150.

فعندما يقولون في الغرب " يمكن الاستغناء عن الايدولوجيا " بمعناها التقليدي فإنهم يطرحون كبديل عنها العلم والتقانة وما يحملانه من مضامين إيديولوجية جديدة. أما نحن فالأمر عندنا يختلف ليس لأننا لا نملك العلم ولا التقانة فقط، بل لأن هناك دورا مهما يجب أن تلعبه الايدولوجيا عندنا أيضا*. بالفعل إننا ما زلنا هنا، في الوطن العربي، بحاجة إلى دور يلعبه الفكر الإيديولوجي في عالم الغد، دور التشريع للمستقبل[1].

لقد قدم الفكر العربي في أواخر القرن الماضي، تاريخ بداية الايدولوجيا عندنا، مشروعا مستقبليا هو ما درجنا على تسميته بـــ " النهضة العربية ". وقد نجح هذا المشروع في تحقيق بعض طموحاته، لقد نجح في استنهاض الأمة العربية والإسلامية، في تأكيد الذات وجعلنا تتثبت في مواقع دفاعية صلبة من ماضينا بهدف مواجهة تحديات الغزو الأوروبي ومقاومته، فكانت الحركات الوطنية، وكان الاستقلال. وفي عصر ازدهار الايدولوجيا في الوطن العربي، خلال الخمسينيات والستينات، قدم الفكر العربي مشروعا للمستقبل تحت شعار "القومية العربية" وهو شعار يحمل مضامين ثورية: التحرر من الاستعمار والصهيونية، والوحدة والاشتراكية، ونجح هذا المشروع في خلق وعي جديد وتشييد أحلام جديدة.

2/محدودية دور المؤسسة التربوية:

في الواقع أن مسألة توطين النظم التعليمية الحديثة وتأصيل أساليبها ومقوماتها في المجتمع العربي، ليست بالخطوة السهلة، فهي أصعب مما يتصوره البعض، وخاصة أولئك

* في نظر الجابري واقعنا الثقافي الراهن لا يبشر بأي مشروع مستقبلي، لأننا افتقدنا القدرة على صياغة مشروع أيدلوجي قومي، يشد الإنسان العربي إلى صورة للمستقبل تحمل أماله ومطامحه وتحفزه على العمل و النضال من اجل تحقيقها.

[1] الجابري محمد عابد، اشكاليات الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق ص70.

الذين يظنون أن مفتاحها وحلها يكمن في المؤسسة التعليمية، وفي كل ما تدرّسه من علوم ومعارف وما تلقّنه من مبادئ وطرائق قادرة على تغيير الدهنيات وتعديل السلوكيات. فالأساس لا يتعلق بالمؤسسة التعليمية، بل بالمعارف والمهارات التي تلقنها، وبالثقافات والسلوكيات التي تعمل على زرعها ونشرها[1]، فكلما كانت تقليدية وغارقة في اللفظيات، كلما كانت عصرية وموغلة في التجريدات، أصبحت بمثابة العائق الذي يقاوم توغل المنظومة التعليمية واستيعاب أساليبها الحديثة، وبالتالي العامل الذي يعطل مسيرتها ويفرغها من محتواها التوجيهي ومن دورها التنموي. فالمشكل إذن لا يتحدد في المؤسسة التعليمية، بل إنه يكمن في السياسة التي تحكمها، وفي الذهنية التي تؤطرها، وفي الثقافة بالانتقال بها من مرحلة الخضوع والخرافة والاستهلاك إلى مرحلة الاستقلال والعلم والإنتاج، هو أساس كل انطلاقة تعليمية حقيقية وأساس كل رهان تخطيط تنموي هادف*.

فإذا كان مفكرنا "مصطفى محسن" يعلق آمالا كبيرة على دور المؤسسة وخاصة منها التربوية في مجال التنمية فالسؤال الذي نطرحه: هل تستطيع التربية أن تقدم عطاءها كاملا فيما يتصل بخلق المواهب و الاتجاهات اللازمة للتنمية والعمل والإنتاج، إن ظلت وسائل الإعلام المختلفة وأساليب البث في واد آخر[2] ؟

[1] عد إلى: بن عبد الله السنبل عبد العزيز، التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الطبعة1، 2002، ص84 ص85.

* الفكرة نفسها يؤكد عليها عبد الله العروي بمنظوره الخاص في كثير من كتاباته.

[2] عبد الدائم عبد الله، التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي، إستراتيجية تنمية القوى البشرية، دار العلم للملايين بيروت 1988، ص95 ص96 .

فمهما يقال عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به التربية في التنمية، فإنها ليست العامل الأساسي والوحيد في بلورة التنمية وتشكيلها، إذ أنها نظام فرعي من منظومة أعم وأشمل تؤثر وتتأثر به. وبعض جوانب هذه المنظومة تكون أكثر حسما في توجيه التنمية كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فهي– أي التربية– لا تستطيع أن تضطلع بمهمتها إلا إذا كان هناك توافق واتساق بين أهدافها، والإستراتيجية الكبرى التي يتحرك وفق موجباتها النظام.

لقد رأى كثير من محللي التربية و منظريها، أن الإصلاح التربوي لا يمكن النظر إليه بمنأى عن الإصلاحات الجذرية الكبرى، التي ينبغي الأخذ بها لمواكبة رياح التغيير التي تفرضها روح العصر ومعطيات العولمة و إفرازاتها.

ففي هذا الصدد يقول الدكتور "محمد جواد رضا": "إن هناك عشر أزمات كبار تمنع من تحقق أية تنمية حقيقية في العالم العربي ما لم يتم حسمها. هذه الأزمات العشر هي: الدين ضد للعلمانية، و الفردية الأوتوقراطية ضدا لحكم المؤسسات، والتقليد ضدا للابداع، والسلطة ضدا للحرية، والقبلية ضدا للتعاقد الاجتماعي، والمحسوبية ضدا للكفاية الفردية، والاستعلاء الذكري ضدا لتحرير المرأة، والإقليمية ضدا للقومية، و الزراعة ضدا للتصنيع، والثروة ضدا للفقر، إذا ما أخذت هذه المتضادات على أنها تحديات تنموية، ففي مستطاع التربية أن توفر الاستجابات الملائمة لكل واحدة منها[1]. وعلى أية حال، ينبغي التأكد هاهنا أن حسم هذه

[1] جواد رضا محمد، العرب والتربية والمستقبل، تربية النكوص أو تربية الأمل، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية 2000، ص108.

الأضداد لا يعني تغليب جانب على آخر أو التحيز لجانب دون آخر، بقدر ما يعنينا ضرورة الالتفات لهذه الجوانب وإحداث التوازن بينها لئلا تحدث شروخا في مسيرة البناء التنموي.

إذن، فالتصورات والتيارات الداخلية التي تفرض نفسها واقعيا على الساحة التنموية العربية، وما يتزامن معها من تغيرات عالمية متسارعة وغير مسبوقة، تحتم الأخذ بجملة من الأسباب في إعادة بناء النسيج الثقافي والسياسي والاقتصادي العربي، المؤثر على تشكيل وتوجيه بناء الإنسان والنظم التربوية والتنموية العربية. وما لم يتم إحداث هذه التغيرات الجوهرية ستظل التربية والتنمية تسيران وفق مؤثرات وتصورات عفا عليهما الزمن، وتحكمهما من داخل منظومتيهما ومحيطيهما تصورات غير متناغمة مع إيقاع العصر وروحه.

إن قدرة التربية في التأثير على مسيرة المجتمع رهن على ما يتوافر لها من مناخات سياسية واقتصادية واعدة ومساندة لرؤاها وطموحاتها، وما تتميز به مناهجها وبرامجها وطرائق التدريس فيها من جودة و كفاية. فكما تكون الجودة يكون التأثير، إن قوة أو ضعفا، وإن سلبا أو إيجابا، ويعلق رجالات التربية وصناع القرار في الوطن العربي على أنظمة التربية والتعليم، آمالا كبارا في إحداث نقلات نوعية في المجتمع العربي، والخروج به من الأزمات التي تعصف به والتحديات التي تواجهه[1].

وهذا يحتم على التربية أن تجدد في مضامينها وطرائقها وتصوراتها وأهدافها وفلسفتها، هذه الفلسفة التي هي الأمل الذي تنتظر منه الخروج بنا من عنق الزجاجة الحضارية، لا

[1] للاطلاع اكثر يمكن الرجوع إلى مجلة دراسات عربية، العدد5، السنة الرابعة وعشرون، مارس1988، وبالضبط إلى مقال الحسني عبد المنعم علي، دور التعليم العالي،في التنمية العربية حتى سنة2000.

ينبغي أن تكون تقليدية أو رتيبة، بل ينبغي أن تكون واقعية وعقلانية وجادة ومرنة، تسترشد بالتجربة الإنسانية العالمية، وتركز على العلم والثقافة والثوابت، والتقنية والانفتاح الحضاري وامتلاك أدوات العصر ومهاراته، وتؤسس لبناء ثقافة الاقتدار والإبداع، وتتجاوز العقد الحضارية، وتستلهم روح العصر ومعطياته.

إن تراجع تدريس اللغات الأجنبية في الوطن العربي جعل التعليم فيه يقوم في الأغلب الأعم على الاجترار: اجترار معارف قديمة ينقلها الجيل السابق إلى الجيل اللاحق على أنها معارف حديثة وعلمية. وهذه الظاهرة مرتبطة ارتباطا عضويا بظاهرة غياب البحث العلمي في مدارسنا وجامعاتنا غيابا يكاد يكون شاملا. ذلك لأن عدم إتقان لغة أجنبية مواكبة لتقدم العلم، يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل القيام بالبحث العلمي المواكب، ويجعل من المستحيل توفير المراجع العلمية للطلاب تأليفا وترجمة. وغني عن البيان القول أن تعليما لا يغذيه البحث العلمي ولا ينتج عقولا قادرة على المساهمة في التقدم العلمي، سواء تعلق الأمر بالعلوم البحتة أو بالعلوم الإنسانية أو بعلوم التراث، لهو تعليم يعيد إنتاج نفسه بصورة رديئة، وبالتالي يعيد إنتاج الوضع الثقافي السائد بصورة أكثر رداءة[1].

[1] الجابري محمد عابد، اشكاليات الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق ص71.

الخـــاتـــمة

الخاتمة:

ختاما نصل إلى القول أنه لا سبيل في معركة الحضارة والتجدد الشامل والحداثة المعاصرة، إلا من خلال السعي الدائب للانتصار على أزمة فكرنا، التي لا يمكن فصلها عن أزمة الواقع العربي نفسه موضوعياً وتاريخياً، أزمة التخلف والتبعية، وأزمة العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وأزمة الهيمنة الخارجية الاستغلالية على منطلقات تنميتنا الاجتماعية والثقافية والقومية ومقدرات حياتنا، وهي في النهاية أزمة فكر نظري نتيجة الأزمات المتداخلة، وفقدان الرؤية الاستراتيجية الشاملة لتغيير الواقع وتجديد. وإننا لن نتجاوز تخلفنا وتبعيتنا إلا بالنقد العقلاني والرؤية التاريخية لجذور التخلف والتبعية في فكرنا وواقعنا الراهن، ولن نتجاوز هذا التخلف إلا بالامتلاك المعرفي بحقائق الثورة العلمية الجديدة، ثورة المعلوماتية، وبمشروع تنموي نهضوي قومي حداثوي شامل ذي أبعاد اجتماعية، وثقافية، وفكرية، واقتصادية، وإعلامية، وقيمية، مشروع يستوعب تراثنا العربي الإسلامي استيعاباً عقلانياً نقدياً، وأيضا وقف حرب الاستنزاف ضد المثقفين العقلانيين العضويين، الملتزمين والمقتحمين للمناطق المحظورة، ومجابهة الحاضر الظلامي وانجاز الثورة الثقافية، واستعادة قيم التنوير والعقلانية والعلمية والديمقراطية، وتجديد الفكر العربي المعاصر، وتأصيله في الحياة العربية الثقافية والفكرية.

كما أن المسار التنموي الذي لا يأخذ في اعتباره الإنسان كمواطن كامل الحقوق، ويعتبره غاية ووسيلة له، وإفساح المجال أمامه ليساهم بفعالية في الإعداد والتنفيذ والمتابعة

للخطط التنموية، فمآله الفشل، لأن المسار التنموي الخاطئ الذي يهيمن فيه الهاجس الأمني على الأنظمة السياسية وتوجهاتها، وإسقاط حقوق المواطن وتهميش دوره، تمثل الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء الوضع القائم،" إذ أن المرتكز المحوري للتنمية الفعلية يقتضي أن يكون التوجه التنموي منطلق من بداية صحيحة وجادة، مستهدفا تحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة، المتمثلة في الكيان القوي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وإداريا، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بدور فعال ومشاركة للقاعدة المجتمعية العريضة، انطلاقا من تمتعها بحقوقها الأساسية، واستثمار قدراتها وإطلاق طاقاتها اعتمادا على تأهيلها وتدريبها، التأهيل والتدريب المطلوبين نوعيا وكميا، وشعورها بمشاركتها الفاعلة مما يرسخ شعورها بالانتماء وحماستها ودأبها"[100].

إن التنمية الحقيقية هي التي فيها التفاعل بين جميع أبعادها، والتعاون المتبادل بين كل قطاعاتها المجتمعية، فقد أكد "أسامة عبد الرحمن" على أنه لا يمكن تصور تنمية اجتماعية دون تنمية سياسية أو تنمية اقتصادية أو تنمية إدارية أو تنمية ثقافية، إذ " لا يمكن التركيز على بعد من هذه الأبعاد مع إغفال أي بعد آخر"[101]. إن المفكرين العرب لن يستطيعوا بمفردهم حل جميع المشكلات الناجمة عن هذه التحديات، فهم قادرون على الإهابة بالشعوب العربية أن تفيق على الأخطار المميتة التي تحيق بها، والتي إذا لم يتداركها قادة الرأي من

[100] عبد الرحمن أسامة، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد131 جانفي 1990 ص11

[101] عبد الرحمن أسامة، تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997 ص48.

جهة، وأهل الحل والربط متعاونين من جهة ثانية، بقي العالم العربي مهددا من أخطار التخلف والفناء.

إن أعظم رد للمفكرين العرب على التحديات الحضارية المعاصرة، هو التحذير دون كلل من مغبة الاستغراق بالحاضر والتوقف عنده، ناهيك عن الاستغراق بالماضي والافتتان به، وتصويب النظر دوما إلى الأمام نحو المستقبل، ويدرك عندها القريب والغريب أن ما يهم المفكر الأمين من تطوافه في أرجاء الماضي والحاضر، هو مستقبل الإنسان العربي قبل كل شيء، بقاؤه وتقدمه وقدرته على المشاركة الحضارية الفعالة، لبلوغ الهدف المرجو الأوحد وهو: أن يكون العربي أو لا يكون، أن يكون حاضرا وفاعلا، لا في الزوايا المظلمة والصحاري المقفرة، بل في كل منتدى تتنافس فيه البشرية اليوم في سبيل التقدم والتطور.

المشكلة الجوهرية تتمثل إذن في اختيار الطريق السليم الموصل إلى تحقيق التنمية المنشودة، ومعرفة شتى أنواع معيقاتها وتحديد سبل وكيفيات تجاوزها. ولهذا، يتطلب الاستبسال في بذل جهد فكري مكثف يظهر من داخل الدول العربية ذاتها، يسعى إلى تحديد أهداف واسترتيجيات ملائمة للتنمية، لأن الفكر التنموي الغربي الذي يصدر إلينا لا يستوعب واقع هذه المجتمعات النامية من داخلها، ولا يقوى على فهمها فهما واقعيا وموضوعيا، بل في حقيقة أمره يخدم أغراضا سياسية خفية من خلال ما يقدمه من نظريات وأفكار، بعيدة عن المشاكل الواقعية للتنمية في العالم العربي، مما جعل معظم التناقضات والتجارب الفاشلة في تطبيق التنمية تنجم عن هذه الأفكار والنظريات التنموية الغربية.

إن الدولة التي لا تستطيع تطوير وتنمية الإنسان فيها، هي غير قادرة في نهاية الأمر على تطوير وتنمية أي شيء سوى الفقر والتخلف، وقد وصف "جاسم السعدون" مشهدا عربيا فيه يبدو: "أن حق إبداء الرأي والمشاركة في القرار السياسي وحرية البحث... هي قضايا تجمع السلطة في الأقطار العربية على عدم تبنيها وإن تفاوتت درجاتها. وهذا التوجه إلى جانب كونه يزيد من تفكك الجبهات الداخلية ونزوع الأفراد إلى التطرف، ويدفع إلى سلطة اتخاذ القرار من هم أقل التزاما وأكثرهم عنفا عند الضرورة، لا يساهم بشكل إيجابي في صناعة الإنسان الذي يخدم ذاته وقدراته ويكون صالحا لأداء دوره في التنمية الفعلية، على العكس من ذلك فإنه يقوّض الطاقات ويهدد الإمكانات، ويجعل هذه الأقطار معرضة للتخلف المطلق والنسبي في الصراع من أجل التقدم"[1].

فالتنمية الفعلية لا يمكن أن تتحقق دون إطلاق قدرات الإنسان وتحرير طاقته وحشدها واستثمارها الاستثمار الأمثل، وهذا ما يدعو إليه "علي خليفة الكواري" بقوله": ويتطلب ذلك التركيز على إعداد الفرد وتنمية قدرته على التعلم الذاتي المستمر، وملاحقة المعرفة المتجددة واستيعابها وتأصيلها واكتساب المهارات المتقدمة..." [2].

[1] عبد الرحمن أسامة، حقوق الإنسان والتنمية، مرجع سابق ص06..

[2] علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية 1985، ص22.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

قائمة المصادر:

1/ محسن مصطفى، أسئلة التحديث في الخطاب التربوي للمغرب(الأصول والامتدادات)، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء المغرب الطبعة الأولى، .2001

2/ محسن مصطفى، التربية وتحولات عصر العولمة، مداخل للنقد والاستشراف، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء/ المغرب، الطبعة الأولى.2005

3/ محسن مصطفى، الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري، رؤية سوسيولوجية نقدية، المركز الثقافي العربي، الدارالبيضاء – بيروت، الطبعة الأولى، .1999

4/ محسن مصطفى، المعرفة والمؤسسة مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى.1993

5/ محسن مصطفى، دفاتر وجهة نظر، في التنمية السياسية، مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضا، الطبعة الأولى.

6/ محسن مصطفى، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء المغرب، ط2 2002.

7/ محسن مصطفى، قضية المرأة وتحديات التعليم والتنمية البشرية، سلسلة المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، الرباط.

8/ محسن مصطفى، مدرسة المستقبل، رهان الإصلاح التربوي في عالم متغير، سلسلة شرفات 26، منشورات الزمن، بدون طبعة 2009.

9/ محسن مصطفى، نحن والتنوير، عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 2006 .

قائمة المراجع:

1/ أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت2000.

2/ إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان الطبعة الأولى1999.

3/ البلاوي حازم، نحن والغرب، عصر المواجهة أم التلاقي؟، دار الشروق، الطبعة1، 1999

4/ التويجري عبد العزيز ابن عثمان، تأملات في قضايا معاصرة، دار الشروق، الطبعة الأولى .2002

5/ الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، سبتمبر .1990

6/ الجابري محمد عابد، التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى سبتمبر 1991 .

7/ الجابري محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة 1994.

8/ الجابري محمد عابد، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، الطبعة التاسعة.

9/ الجابري محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، يونيو .1997

10/ الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999

11/ السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية.

12/ العروي عبد الله، ثقافتنا في ضوء التاريخ، بيروت، المركز الثقافي العربي، .1983

13/ العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية.

14/ المشروع النهضوي العربي بحث أعده مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، فبراير2010

15/ الكواري علي خليفة، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1985.

16/ النشار مصطفى، فلاسفة أيقظوا العالم، دار الأنباء الطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة،.1994

17/ الهواري عادل مختار، أسس علم الاجتماع، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1988.

18/ بالروين محمد محمد، مذاهب فلسفية كبرى في مواجهة بدائل بناء وهدم المحتوى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة 1995.

19/ برنارد بادي، الدولة المستوردة، تغريب النظام السياسي، ترجمة لطيف فرج، كتاب العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى 1996.

20/ بن نبي مالك، القضايا الكبرى، ترجمة عمر كامل مسقاوي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، .1991

21/ بن نبي مالك، بين الرشاد والتيه، ترجمة عبد الصبور شهين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1978.

22 / بن نبي مالك، تأملات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1979.

23/ بن نبي مالك، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الرابعة 1987.

24/ بن نبي مالك، فكرة الإفريقية الآسيوية، ترجمة عبد الصبور شهين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة،2001.

25/ بن نبي مالك، في مهب المعركة، إصدار ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، 1981.

26/ بن نبي مالك، من أجل التغيير، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى 1995.

27/ بن نبي مالك، ميلاد مجتمع، ترجمة عبد الصبور شهين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، 1986.

28/ بن نبي مالك، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1986.

29/ جواد رضا محمد، العرب والتربية والمستقبل، تربية النكوص أو تربية الأمل، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية 2000.

30/ جماعة من الأساتذة السوفيات، المادية الدياليكتيكية، ترجمة فؤاد مرعي، بدر الدين السباعي، عدنان جاموس، دار الجماهير.

31/ حسيب خير الدين، رؤية في القضايا العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت– لبنان، أكتوبر2008.

32/ حسيب خير الدين وآخرون، مستقبل الأمة العربية، التحديات... والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، فبراير2002.

33/ زمام نور الدين، القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، بن عكنون ــ الجامعية، ــ الجزائر.

34/ سراج الدين إسماعيل و يوسف محسن، الفقر والأزمة الاقتصادية، القاهرة، مركز ابن خلدون ودار الأمين،1997.

35/ شاكر إبراهيم، الإعلام والتنمية، المنشأة الشعبية، طرابلس، الطبعة الثانية 1980.

36/ شفيق محمد، التنمية الإجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث بدون طبعة.

37/ عبد الدائم عبد الله، التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي، إستراتيجية تنمية القوى البشرية، دار العلم للملايين بيروت 1988.

38/ "عبد الرحمن أسامة، تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997.

39/ عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، المكتب الجامعي الحديث،

40/ عبد اللطيف كمال، قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى1994

41/ عبد اللطيف كمال، مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر، دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى، يوليو 1992.

42/ غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981

43/ غدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة 1983.

44/ غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الأولى، بيروت،1993.

45/ فريديريك هاريسون، الموارد البشرية و التنمية، ترجمة سعيد عبد العزيز، معهد التخطيط القومي،القاهرة 1984.

46/ قاسم بن صالح، التربية في القرن الحادي والعشرين، بيروت1997، مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية.

47/ قرم جورج، التنمية المفقودة، دار الطليعة، بيروت 1981.

48/ كعباش رابح، سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة.2007

49/ مجموعة باحثين، التنمية البشرية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فبراير1995.

50/ مجموعة من المفركين العرب، فلسفة النقد ونقد الفلسفة في الفكر العربي والغربي، أعمال الندوة الفلسفية الخامسة عشر التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ماي 2005 .

51/ مجموعة مؤلفين، دراسات في التنمية العربية، الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1998

52/ محمد عبد القادر عطية عبد القادر، " اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر 1999.

53/ مجموعة من المفكرين العرب، قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت

54/ مرحبا محمد عبد الرحمان، أصالة الفكر العربي، منشورات عويدات، بيروت– باريس، الطبعة الأولى، 1982.

55/ ولد أباه السيد، أعلام الفكر العربي، مدخل إلى خارطة الفكر العربي الراهنة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

/ Alain Beaudot : sociologie de lécole, pour une analyse des tablissements 1 .Bordas, Paris,1981 scolaires, Ed.Dunod-

2/ Alain birou: vocabulaire pratique des sciences sociales,Paris.1966. .p.111

3/ E.Durkheim : l évolution pédagogique en France, Ed.P.U.F, Pari 1969.

4/ L.Althusser:Positions(1964-1975), Ed. Sociales,Paris,1976, p:101 p105.

5/ M.Foucault les mots et les choses, ed.gallimard, Paris, 1966.

قائمة الموسوعات باللغة العربية:

1/ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت– لبنان، بدون طبعة 1994.

2/ عبد المنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

3/ معجم مفاهيم التنمية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا، مؤسسات الإمام الصدر، بيروت– لبنان2004.

قائمة الموسوعات باللغة الفرنسية:

1/ George niobey et autre, dictionnaire, analogique larousse, paris2001.

2/ Nouveau larousse , ecyclopédique, Larousse-paris-2003,2em edition.

3/ Norbert sillamy, dictionnaire de psychologie,larousse-VUEF,2003.

4/ Raymond boudon, Philippe besnard, Mohamed charkaoui, Bernard pierre lécuyer, Dictionnaire de sociologie,larousse,2005.

الدوريات والمجلات باللغة العربية :

1/ أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الايديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي، المستقبل العربي، العدد81 نوفمبر1985 .

2/ الأطرش محمد، "العرب والعولمة: ما العمل؟ "، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 229، مارس1998 .

3/ الجاسور ناظم عبد الواحد، المأزق العربي الراهن: هل إلى خلاص من سبيل؟، قراءة لأسامة عبد الرحمان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، العدد266، السنة2001.

4/ الحسني عبد المنعم علي، وظائف التعليم العالي(الجامعي) وأهميتها في التنمية، دراسات عربية، العدد 05 السنة الرابعة والعشرون، مارس 1988.

5/ الرشيد محمد الأحمد، التربية ومستقبل الأمة العربية، عالم الفكر، العدد2 ،1988.

6/ جلال أحمد أمين، التراث والتنمية العربية، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 72 سنة 1985.

7/ حسين توفيق إبراهيم "التطور الديمقراطي في الوطن العربي، قضايا وإشكاليات" مجلة السياسة الدولية، العدد 142، السنة 36، أكتوبر 2000.

8/ حيران مصطفى ، عربة الإصلاح في المغرب تبحث عن حصانها، مجلة فكر ونقد، السنة 3، العدد 30 يونيو 2000.

9/ دليلة عارف، أزمة التنمية والفكر التنموي الجديد، مجلة دراسات عربية، العدد5، السنة 1980.

10/ راسل برتراند، حكمة الغرب، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الجزء الثاني، العدد1983/72.

11/ صابر محي الدين، الأبعاد الحضارية لإستراتيجية العمل العربي المشترك، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية / لبنان. العدد 14 السنة 1980،

12/ صايغ يوسف، في الاقتصاد السياسي و الاجتماعي لإدارة التنمية العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد114، الشهر الثامن 1988.

13/ عبد الحي أزرقان، المجتمع المدني: محاولة تعريف وتحديد، مجلة فكر ونقد، النسخة الالكترونية، العدد3.

14/ عبد الرحمن أسامة، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد131 جانفي 1990.

15/ عبد الله الجلال عبد العزيز، تربية اليسر وتخلف التنمية، مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة، العدد91، يوليو 1985.

16/ ماجد فخري، المفكر العربي أمام التحديات الحضارة المعاصرة، الفكر العربي المعاصر مجلة العلوم الإنسانية والحضارية العدد الثاني 1980.

17/ نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، مجلة عالم المعرفة، العدد265/يناير 2001.

18/ نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، مجلة عالم المعرفة، العدد184/ افريل1994.

19/ نظام جواد، التربية العربية: من الواقع إلى حاجتها الملحة للبحث، مجلة الباحث، العدد 54،1992.

20/ هانس– بيترمارتين وهارالد شومان، فخ العولمة،(الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية) سلسلة كتب عالم المعرفة (الكويت:المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب) العدد 238 أكتوبر 1998.

المواقع الالكترونية:

1/ الموقع الإلكتروني للدكتور الجابري محمد عابد.

2/ فلاسفة العرب.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة..... 05

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي..... 20

المبحث الأول: مفهوم التنمية..... 20

المبحث الثاني: التنمية في الفكر الفلسفي الغربي.....31

1/ التنمية من المنظور النيوكلاسيكي والمنظور الماركسي.....31

أ/ التنمية في المنظور النيوكلاسيكي.....31

1/ تصور "والت روستو" لمفهوم التنمية.....32

ب/ المنظور الماركسي لمفهوم التنمية.....35

الفصل الثاني: التنمية في منظور الفكر العربي في ظل المستجدات العالمية

وعوائق التنمية في العالم العربي 40

المبحث الأول: التنمية في منظور الفكر العربي.....41

1/ التيارات الإصلاحية العربية..... 45

2/ تصور "مالك بن نبي" لمفهوم للتنمية.....48

أ/ مفهوم الحضارة عند"مالك بن نبي" وتشكيل وعي الإنسان.....48

ب/ فكرة الفاعلية والمشروع الإصلاحي النهضوي عند "مالك بن نبي".....53

المبحث الثاني: المستجدات العالمية وعوائق التنمية في العالم العربي.....57

1/ عوائق التنمية الاجتماعية.....67

2/ عوائق التنمية الاقتصادية.....69

3/ عوائق التنمية الثقافية.....72

4/ عوائق التنمية السياسية..... 74

الفصل الثالث: مشروع مصطفى محسن التنموي وحدوده..... 79

المبحث الأول: مشروع مصطفى محسن التنموي.....80

1/ علاقة الفلسفة بالمؤسسة..... 85

2/ المشكلة التربوية وخطاب التنمية في مشروع مصطفى محسن..... 92

أ/ التربية والتنمية الاجتماعية..... 92

ب/ التربية والتنمية السياسية..... 103

ج/ التربية والتنمية الاقتصادية..... 108

المبحث الثاني: مشروع مصطفى محسن التنموي برؤية نقدية..... 113

1/ السياسة التعليمية ومشكلة تموقعها بين الأصالة والمعاصرة.....113

2/ محدودية دور المؤسسة التربوية.....119

الخاتمة..... 125

قائمة المصادر والمراجع.....130

قائمة المصادر باللغة العربية..... 130

قائمة المراجع باللغة العربية.....131

قائمة المراجع باللغة الأجنبية.....138

قائمة الموسوعات باللغة العربية..... 138

قائمة الموسوعات باللغة الأجنبية.....139

قائمة الدوريات والمجلات باللغة العربية.....139

قائمة المواقع الالكترونية.....141

قائمة الفهرس.....142